

بجورن هيتن

تأمُّل فى التنمية

ترجمة: نيرمين الزفتاوي

2208



"تأمل فى التنمية" مقدمة موجزة ودراسة نقدية فى آن معًا للقيم وراء نظرية التنمية المعاصرة وممارساتها. يوضح بجورن هيتن من خلال تحليل الخطابات التاريخية - بداية من الويستفاليا ووصولاً إلى العولمة - الروابط بين اعتقاد التنوير فى "التقدم" والتركيز الحديث على الأهداف التنموية للألفية الجديدة .

وهذا الكتاب هو الجزء الأول من سلسلة الكتب التى تحمل عنوان مسائل التنمية، وهو يضع إطار الموضوعات التى ستليه فى السلسلة، فمن خلاله يتم التطرق لموضوعات مختلفة مثل التكنولوجيا والتعليم والعدالة البيئية فى سياق تاريخي مفاهيمي وسياسي أكثر اتساعًا مقارنة بالمطالبات السياسية الفورية ومطالبات الإنتاج الخاصة بالليبرالية الجديدة .

تصميم الغلاف: عبدالحكيم صالح

تأمُّل فى التنمية

المركز القومى للترجمة

تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور

مدير المركز: رشا إسماعيل

- العدد: 2208
- تأمُّل فى التنمية
- بجورن هيتن
- نرمين الزفتاوى
- الطبعة الأولى 2014

هذه ترجمة كتاب:

THINKING ABOUT DEVELOPMENT

By: Björn Hettne

Was first published in English in 2009 by Zed Books Ltd,

7 Cynthia Street, London N1 9JF, UK AND Room 400, 175 Fifth Avenue,

New York NY 10010, USA

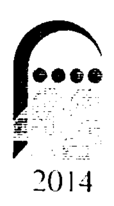
شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤

El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.

E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

تأمُّل فى التنمية

تـأليـف: بجـــورن هيتن
ترجمـــة: نيـرمين الزفـتـاوي



2014

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

هيتن ، بجورن

تأمُّل في التنمية/ تأليف: بجورن هيتن ، ترجمة : نيرمين الزفتاوي

ط١، القاهرة ، المركز القومي للترجمة ، 2014

٢٠٤ ص ، ٢٤ سم

١ - التنمية الاقتصادية.

(أ) الزفتاوي، نيرمين (مترجم)

(ب) العنوان ٣٣٨,٩

رقم الإيداع ١٢/١١٧٦٩

الترقيم الدولي 978-977-216-167-6

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

المحتويات

تمهيد

لا يتناول هذا الكتاب في المقام الأول دراسات التنمية بصورة نظامية، ولكن يحاول أن يستكشف حالات التأمل في التنمية منذ بداية العصر الحديث، ويخلص بمناقشة البحث عن نظرية اجتماعية عالمية في الظروف الخاضعة للعولمة في وقتنا الحاضر.

وترتكز النظرة العامة لهذا الكتاب على افتراض ضرورة وضع المدارس المتنوعة للفكر التنموي في سياق تاريخي، بدلاً من فهمها باعتبارها تراكمًا تطوريا للأفكار باتجاه نظرية تنمية عالمية، وقد تمت الإشارة إلى ذلك ضمنًا في أعمال سابقة تشمل كتابي الذي كان بعنوان «نظرية التنمية والعوالم الثلاثة» Development Theory and the Three Worlds. أما هذا الكتاب، فهو في حقيقة الأمر إعادة تفسير للفكر التنموي، اعتماداً على منهج تاريخي أكثر تنسيقًا في تناول هذا الفكر. وعلى النقيض من نظرية التنمية المعنية بطبيعة الحال بما يعرف بالدول النامية، فإن الفكر التنموي يتناول جميع حالات تنظير العلوم الإنسانية في مجال التنمية - بشكل عام وفي كل مكان.

هناك محاولات في سرد هذا الكتاب للربط بينه وبين عمل المؤرخ والباحث الاجتماعي المجري الكبير كارل بولاني، وقد يحتاج ذلك إلى تفسير في ضوء ما قاله بولاني في إحدى المرات لابنته، كاري بولاني ليفيت، عندما أبدت اهتمامها بمجال الدراسات التنموية؛ قال بولاني: "التنمية يا كاري؟ لا أعرف ما معنى ذلك".

في حقيقة الأمر، لم يعتبر بولاني نفسه قط منظراً في مجال التنمية، ورغم ذلك فقد كان له تأثير على منهجية دراسات التنمية، فضلاً عن تأثيره على الفهم النظري لديناميات التنمية، وامتد ذلك الأثر ليشمل الطرق المختلفة لإضفاء الصفة المؤسسية

على العملية الاقتصادية، وطبيعة نظام السوق، وأثر "السلام الطويل" في القرن التاسع عشر على الحضارة الأوربية، وصعود الرأسمالية الصناعية في خلال هذه الفترة، وأسباب الأزمات الاجتماعية، وجوهر الفاشية، ومظاهر النظام العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، بما في ذلك سيناريو الإقليمية، وارتبط ما يعرف بجدل الشكلية – الفاعلية في الستينيات باقتصاديات التنمية المبكرة وبنظرية التنمية بشكل عام، فضلاً عن ذلك، اقترح كثيرون أنه يمكن النظر إلى الفترة الحالية باعتبارها "تحولاً كبيراً ثانيًا"، يشبه التحول الكبير الذي تحدث عنه بولاني في كتابه الشهير التحول الكبير (١٩٤٤)، عادة ما يتم فهم التحول الكبير الجديد باعتبار أنه يتناول "تسوية الليبرالية المقيدة" عام ١٩٤٤، كما يتناول التنمية بوصفها ترسيخًا للسوق على النطاق العالمي من عام ١٩٨٠، والحركات المضادة المهمة التي تبحث عن بدائل تنموية في الألفية الجديدة؛ ولذلك، رغم أن بولاني لم يظهر اهتمامًا كبيرًا بما نعتقد اليوم أنه نظرية التنمية، فإن كثيرين في المجال على أي حال سيجدون صعوبة في المضي قدمًا دونه، وهو الأمر الذي آمل أن يوضحه هذا الكتاب.

كان كارل بولاني إلهامًا عظيمًا منذ أيام دراستي وما زال النمط الذي اتبعه في تحليل التحول المجتمعي يمثل قدوة لي في كيفية تناول العلوم الإنسانية، وأود أن أشكر كاري بولاني– ليفيت Kari Polanyi- Levitt ومارجي مينديل Margie Mendell مدير معهد كارل بولاني في مونتريال، فقد كنت محظوظًا حين اتبعت خطوات النهضة الملحوظة لدراسات بولاني، منذ المؤتمر التذكاري عام ١٩٨٦ في بودابست، ووصولاً إلى المؤتمر الحادي عشر في مونتريال في ديسمبر ٢٠٠٨؛ حيث تم تقديم ملخص لهذه الدراسة. وكان أمرًا ممتعًا أن يصدر هذا الكتاب مع مؤسسة Zed، أول ناشر تعاملت معه، وكنت أتعامل آنذاك مع روبرت مولتينو Robert Molteno الذي لم يتردد قط في تشجيع الكتاب الجدد الذين لم يتم تجريبهم بعد، ودعم فريق جديد في Zed هذا الكتاب، وضم هذا الفريق تامسين أو ريوردان Tamsine O'Riordan ومؤلفة سلسلة الكتب هيلين يانكوبولس

Helen Yancopoulos ، و مات بايلي سميث Matt Bailie Smith، الذي قدم المشروع في الأصل، وتم تشكيل المحتوى عن طريق المناقشات والتعاليم التي استقيتها من صديقي وزميلي في الكلية هانز أبراهامسون Hans Abrahamsson، فضلاً عن التعاون طويل الأمد الذي لا يقل أهمية عما سبق مع توني باين Tony Payne، فقد تشاركنا في رؤية لعلوم إنسانية متكاملة، وكان لـ أوسفالدو سنكيل Osvaldo Sunkel وجان نيدرفين بيترز Jan Nederveen Pieterse –أثر مهم في تأليف هذا الكتاب، وقد اقترح مالين هاسيلسكوج Malin Hasselskog اقتراحات مهمة في ندوة بحث بادريج Padrigu re-search siminar، مدرسة الدراسات العالمية School of Global Studies، وجامعة جوتنبرج University of Gothenburg. وساعدتني زوجتي بريجيتا كثيراً أثناء عملية الكتابة الشاقة.

مقدمة

دراسات التنمية والفكر التنموي

بدأت دراسات التنمية في التشكل باعتبارها مجالاً تطبيقيا أكاديميا متخصصاً في مطلع حقبة ما بعد الحرب، وقد كان ظهور هذه الدراسات مصاحباً بشكل ملحوظ لظهور اهتمامات سياسية جديدة تهدف إلى دعم مسار تحول المناطق الأقل نموا من مستعمرات إلى دول مستقلة، وقد كان لراديكالية الطلاب في الستينيات أهميتها في هذا السياق؛ حيث شملت هذه الراديكالية عنصراً قويا باتجاه "العالم الثالث"، وتم إنشاء معاهد الدراسات التنموية في كثير من الدول الأوربية، وقد التحق بهذه المعاهد طلاب من المستعمرات السابقة، وكان هذا هو العصر الذهبي لدراسات التنمية (وهو ما سيتم وصفه في الفصل السادس)، ففكرة التنمية التي عرفت بأسماء مختلفة والتي تم تلخيصها هنا بمصطلح (الفكر التنموي)، هي فكرة قديمة قدم العصر الحديث إن لم تكن أكثر قدماً في حقيقة الأمر، ويستكشف الجزء الأكبر من هذا الكتاب هذه الرؤية.

التنمية هي مفهوم متنازع على تعريفه، وهو ما يشير إلى أنه كان يعني أشياء اختلفت من موقف تاريخي لآخر ومن فاعل لآخر، وهناك ضرورة لوجود منهج نقدي عند الحديث عن التنمية، فقد تم إلحاق كثير من الضرر بالشعوب باسم التنمية. ومما لا شك فيه أن ممارسة التنمية فيما عرف بالدول النامية هو أمر له جذور استعمارية، ولذلك تضمَّن في بعض الأحيان بعض الممارسات الأبوية، فضلاً عن الحديث عن الغرور والتفرقة العنصرية، تعكس العلوم الإنسانية بطبيعتها الظروف الاجتماعية، وقد تم

تطبيق هذه الدراسات في السياق الاستعماري، وأصبحت بذلك جزءًا من الإدارة الاستعمارية (.(Hettne, 1995: 68، وقد حدث ذلك بداية في الممارسات اليومية لإدارة "السكان الأصليين"، ومن ثم في إعداد المستعمرات للحكم الذاتي، وارتبط التوجه الأبوي للفترة اللاحقة بشكل واضح بممارسة "التنمية"، كما تم تعلمها في معاهد دراسات التنمية Kothari, 2005):

كان هناك رؤية منتشرة بشدة في هذه الفترة حول المعنى الحقيقي للتنمية باعتبار أنها قيام الغرب بفرض المؤسسات والقيم على المناطق التي تعتبر بحاجة إلى التنمية، والتي يقودها الطموح الجامح. وجميع نظريات التنمية التفسيرية، وعلى ذلك يتم النظر إلى الشعوب في هذه المناطق باعتبارها أهدافًا شرعية للتدخل من أجل التنمية، وبشكل غير ضار في معظم الأحوال، ومن ثم، ووفقًا للنظرة الحالية لما بعد التنمية، فإن قليلاً من التنمية هو الأفضل، ويفرض ذلك وجود نقد لدراسات التنمية، ولا يمكن القول أن هذا التقييم القاسي ليس له أساس على الإطلاق، ولكنه مبالغ فيه على أي حال.

يُكون الفكر التنموي في حقيقة الأمر تقليداً ثريا بصورة استثنائية في العلوم الإنسانية، يشمل مناقشات نظرية مهمة حول ديناميات التغير الاجتماعي، فضلاً عن طموح لتمثيل تجربة عالمية للظروف التجريبية لاهتمامات محلية مختلفة على مستوى العالم، وعلى أي حال، يجب عدم إلقاء هذا الطفل الصغير الذي يتمتع بصحة جيدة في مياه الحمام وحيداً، ولكن يجب السماح له أن ينمو؛ ليصبح "نظرية اجتماعية عالمية". وسوف أعود لمناقشة هذا المنظور في نهاية الكتاب.

ولا تقدم هذه النظرة العامة تعريفًا محدداً متسقًا وكاملاً للتنمية، وسوف أقتبس بعض السطور من عمل سابق: "لا يمكن أن يتم التوصل لتعريف محدد ونهائي للتنمية؛ فهي مجرد اقتراحات لما يجب أن تشير إليه التنمية ضمنًا في السياق العملي" Hettene 1995:15) وكما ذكر سابقًا، فإن معنى التنمية قد اختلف عبر العصور كما تنوع المحتوى المعياري لهذا المعنى، وفي الفترة التكوينية لدراسات التنمية، وهي فترة

الخمسينيات والستينيات، وكانت إستراتيجية التنمية تعتمد على الدولة، وكانت الدولة هي الوكيل الرئيسي، التي من المفترض أن تقودها نظرية التنمية، وعادةً ما اعتمد هذا الإرشاد على "أيديولوجية التنمية"، أو مذاهب التنمية المعتمدة على المصلحة والمستقاة من النظريات التي عفا عليها الزمن، ومنذ وقت ليس ببعيد كانت التنمية تعرف مع العولمة والتبادل الاقتصادي، وكانت العولمية(*) هي الأيديولوجية المحركة، أما الآن فيمكن التعبير عن مشكلة التنمية إلى حد ما باعتبارها محاولة لاستعادة بعض النظام في اقتصاد العالم الذي خضع للعولمة، وسيكون التحدي الرئيسي في المستقبل هو محاولة التعامل مع الاضطرابات المالية، والتغيير المناخي، وما يستجد، ويبدو أنه سيقود إلى "حرب أهلية عالمية". فالمشكلات طويلة الأجل صارت تأخذ شكلاً عالميا بطريقة متزايدة، ومن ثم أصبحت إدارتها هي مسؤولية مؤسسات الحوكمة العالمية الجديدة، وسوف تَعرض هذه الرؤية العامة أمثلة لمواقف تاريخية مختلفة تمثل مشاكل التنمية عبر العصور.

(*) يختلف معنى الكوكبة أو الكونية أو العولمية globalism عن معنى العولمة globalization. فالأولى هي اتجاه أو سياسة تحديد مصالح العالم ككل، ومن ثم وضعها في مكانة أعلى من مصلحة كل دولة على حدة، ويعرفها البعض على أنها تصور بأن العالم بأسره ما هو إلا ملعب مناسب لدولة واحدة؛ كي تمارس تأثيرها السياسي على الدول الأخرى، أما العولمة بمعناها المعروف فهي زيادة درجة الترابط الاقتصادي في العالم عن طريق الحد من موانع التجارة الدولية وتقليل التعريفات الجمركية ومصروفات التصدير وحصص الاستيراد، وتهدف العولمة إلى إحداث تكامل اقتصادي واجتماعي وثقافي عن طريق الاتصالات والنقل والتجارة، ويتأتى التكامل الاقتصادي من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات الرأسمالية والهجرة وانتشار التكنولوجيا (المترجمة).

يمكن التفريق بين التغيرات الهيكلية بعيدة المدى التي تهدف إلى تحسين أداء المجتمعات، وبين التغيرات قصيرة المدى التي تنطوي على مزيد من الفهم الأساسي للتنمية، وذلك عن طريق النظر إليها بوصفها إنجازات مخططًا لها سابقًا على أساس أهداف تنموية محددة قابلة للقياس الكمي في السياق المحلي، وتعرف التغيرات الهيكلية نظريات علوم اجتماعية متنوعة وذلك بغرض شرح عملية التنمية بشكل كامل، أما التغيرات قصيرة المدى، والأكثر واقعية، فهي المنهج الذي يمكن أن يوجد في الأوراق السياسية الخاصة بالجهات المانحة والمؤسسات الدولية في مجال التعاون التنموي، ودائمًا ما كان هناك فصل بين، وتخصص في أمور محددة متعلقة بالتنمية مثل البيئة، والصحة، وتنمية الريف، واستصلاح الأراضي، والصناعة، وتخطيط المدن، وإدارة الصراع... إلخ، وتعتمد هذه المجالات المختلفة على التخصص، وإنشاء مراكز بحثية متعددة التخصصات بدلاً من المراكز البحثية ذات الدراسات متداخلة الاختصاصات.

وبذلك يصعب تلخيص المناقشات الدائرة حول التنمية في شكل نتائج واضحة المعالم، أو إنجازات نظرية، أو حتى خطط تفصيلية لإستراتيجية التنمية؛ إذ لا يوجد تقدم واضح، وذلك رغم الربط التاريخي بين مفاهيم التنمية والتقدم، ولهذا السبب يبدو أنه لا يمكن تعلم الكثير من النظر إلى الماضي، فقد كان المنهج التقليدي معنيا بالتعامل مع مدارس الفكر الأقدم على أنها سلائف للمدارس الأحدث، وهو ما يميل إلى التعامل مع الفكر القديم على أنه قد عفا عليه الزمن، وأنه ليس ذا صلة، وأقل إثارة للاهتمام، ولكن في رأيي الشخصي أن هذه النظرة خاطئة، فلجميع الآراء القديمة رسالة معينة، إذا تم فهمها في السياق الذي ولدت فيه، ولكل منها قصة مثيرة للاهتمام تدور حول محاولة الأجيال المتعاقبة تحسين ظروفها المعيشية؛ تمشيًا مع تضارب المصالح، والقيم، والفهم الذاتي لموقفها.

عادة ما يرتبط المنهج المنطقي، وهو التحليل الخطابي الملائم للتنمية باعتبارها أداة للسيطرة، بما بعد الحداثة أو حتى ما بعد التنمية، وهي المناظير التي تميل إلى رفض

التراث الكامل لنظرية التنمية بوصفها سرداً كبيراً، ومن غير المدهش- باعتباري مؤلف هذا الكتاب وكتب أخرى عن التنمية - أنني لا أشترك في هذه الرؤية الراديكالية، حتى لو تم قبول كثير من هذا الجدل قبولاً حسناً، وأعني بالخطاب، بكثير من التواضع، النقاش الأكاديمي الأوسع والعام حول قضية معينة، وفي هذه الحالة مشكلة "التنمية"، فهو نقاش يرتبط بسياق تاريخي معين ويعكسه في نفس الوقت، وهو نقاش محدود ومتوقف على أجندة معترف بها سياسيا، مع وجود فهم عام بين المنظرين والممارسين على حد سواء حول ماهية النقاش بالكامل، ومن ثم ما يمكن استثناؤه والتعامل معه على أنه ليس ذا صلة، ويجب على الأفكار المستثناة (التي تشكل التيار المضاد) أن تبحث عن وسائل ومؤسسات أخرى لتعبر عن نفسها من خلالها، خارج المجال الأكاديمي بطبيعة الحال، الذي يعد حارساً على المسار السياسي الصحيح في دنيا العلم، وفي حقيقة الأمر، وكما يقترح أنصار ما بعد الحداثة، يمكن اعتبار أن موضوع.. طبيعة مشكلة التنمية .. قد وجد بسبب الخطاب، ولهذا السبب تعد السيطرة الفكرية على الخطاب فضلاً عن القدرة على تغيير محتواه أحد أبعاد القوة.

يحمل مفهوم الخطاب تشابهاً مع المفهوم الأكثر أكاديمية وهو مفهوم النموذج، حيث إنه يقوم بتعريف ممارسة فكرية معينة يمكن تغييرها عن طريق "ثورة علمية"، وهى التي تحدث بدورها عن طريق التعارض بين النظرية والنظرة الواقعية، وعلى أي حال، يكون هناك ميل كبير عند الحديث عن "خطاب" - خطاب سياسي بدرجة كبيرة ويعبر حتماً عن القوة - نحو تحمل الاختلافات ما دام أن الأفكار المهيمنة تظل "صحيحة سياسيا"، فمن المفترض أن تستكشف نظرية التنمية للواقع وتفسره، والمخاطر التي تصبح أيديولوجية تنمية، وأن تدافع بشكل رئيسي عن ممارسة التنمية التي تنطوي على مصالح شخصية، وليس بالضرورة أن يحل خطاب تنمية محل خطاب آخر، ولكن يمكن تهميش هذا الخطاب مؤقتاً؛ بحيث يظهر لاحقاً بصورة جديدة بشكل أو بآخر، وقد تم إنشاء الهيكل الرئيسي للفكر التنموي في منتصف القرن الثامن عشر واستمر

فيما بعد إلى الأوقات المعاصرة، كما تم إخضاع الخطابات لعدد من سياقات المواقف التاريخية المختلفة، التي تشكل مادة هذا الكتاب، التي سيتم تلخيصها فيما بعد، وسيحدث بالطبع تداخل بين الفترات الزمنية، وستتم الإشارة إليها على وجه التقريب.

ستتبع هذه المقدمة بمناقشة للمخطط التفصيلي، في الفصل الأول، وستتم مناقشة ثلاث نقاط نظرية مدخلية: التنمية باعتبارها مظهراً من مظاهر التحول التاريخي، ودور القيم في تحديد تصور خاص بالتنمية، وأخيراً العلاقة بين الأمن والتنمية في سياق النظام العالمي، وسيتم بناء التحليل الخاص بهذا الكتاب بناءً على هذه النقاط الثلاث.

وفي الفصل الثاني، سيتم عرض خلفية تاريخية "للمشروع الحديث" للتنمية، حيث نشأ النظام العالمي الحالي للدول التي تتمتع بسيادتها واستقلال أراضيها في أوربا؛ لأن نظام القرون الوسطى السابق لهذا النظام كان نظامًا فريداً من نوعه من حيث لامركزيته، وقد خضع هذا النظام "للعولمة"؛ حيث حملت الدول المتنافسة صراعاتها إلى أماكن أخرى من العالم، واضعة بذلك أسس نظام أوربي عالمي، وقد استمرت هذه العملية التاريخية، التي عادة ما تتم مناقشتها من حيث "الانتقال" و"التحول"، في الفترة من ١٥٠٠ إلى ١٧٥٠ على وجه التقريب.

ويصف الفصل الثالث ولادة الفكر التنموي الأوربي في القرن الثامن عشر في عصر التنوير(*) وتم التعبير عن ذلك في ظل الاعتقاد الميتافيزيقي في "التقدم"، وهو الموضع الأساسي الذي تم التطرق له في الفكر الغربي، وركز الخطاب في الفترة (١٧٥٠-١٨١٥) على أسباب وعواقب التقدم التي يتم تعريفها بشكل أساسي باعتبارها

(*) Enlightenment : حركة ثقافية بدأت في القرن الثامن عشر في أوربا، وكانت تتجه نحو التركيز على قوة العقل من أجل تشكيل المجتمع، وشجعت هذه الحركة على التبادل العقلي الفكري، وعارضت تدخلات الكنيسة واختراقها لشؤون الدولة، وقد نشأت هذه الحركة تقريبًا في الفترة من ١٦٥٠-١٧٠٠ (المترجمة).

عناية إلهية، والعناية الإلهية هي أمر جوهري في التاريخ، وهي بذلك ليست من تصميم الإنسان، وبناءً على ذلك تم اعتبار أن التقدم هو أمر قابل للتأثر بالوكالة الإنسانية، ومن ثم تحول إلى تنمية.

سيتم تناول الفترة التالية في السرد وهي الفترة من (١٨١٥-١٩١٤) في الفصل الرابع؛ حيث سيتم التركيز على أهمية الصناعة، ونشأت "مشكلة التنمية" في سياق المنافسة الاقتصادية والعسكرية المحتدمة بين الدول المستقلة ذات السيادة على أراضيها، وشكل هذا السياق التنافسي "الحتمية الصناعية"، والمعنية بالتنمية غير المتساوية و"التخلف"، فضلاً عن التداعيات الأمنية المترتبة على ذلك، وقد حفز النظام المؤسسي الأكثر توازنًا في القوة التوسع في السوق على الصعيدين المحلي والعالمي، ذلك إضافة إلى مزيد من التوسع والانتشار الصناعي على النطاق القاري.

عندما انهار النظام الأمني في القرن التاسع عشر، أدت المنافسة بين الدول إلى زيادة درجة التوتر السياسي، وسيتم تحليل هذه الفترة المظلمة (١٩١٤-١٩٤٥) في الفصل الخامس، وقد تحدت القوى الرجعية خطاب التنمية المهيمن؛ مما أتاح المجال للأيديولوجيات التدخلية المضادة لليبرالية، سواءً الأيديولوجيات اليمينية أو اليسارية، التي أدت بدورها إلى خلق أنظمة اقتصادية اجتماعية متصارعة، وإلى منافسة جيوسياسية، وفي النهاية إلى الحرب.

مثلت "العصور المظلمة" أزمة عميقة للمشروع الحديث، ولكن تمت استعادة الاعتقاد في التقدم بشكل غامض في خلال العقود الدينامية في أعقاب الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥-١٩٨٠)، سيناقش ذلك في الفصل السادس، وأدى التخطيط الاقتصادي الذي يهدف إلى إعادة البناء وسياسات الرفاهة تحت مظلة هيمنة الولايات المتحدة إلى توحيد الدول القومية والنظام العالمي، وكان خطاب ما بعد الحرب، الذي سنسميه هنا بـ"جيوسياسية الفقر"- معنيا بـ"الدول غير النامية" باعتبارها تهديداً "للعالم الحر" في سياق الحرب الباردة، وقد أدى هذا التوتر إلى تسهيل حدوث "تسوية

كبرى" بين القوانين المحلية والتجارة العالمية الحرة؛ مما مهد الطريق أمام "عصر ذهبي".

يصف الفصل السابع كيفية استبدال الأفكار التنموية والمطالبات الداعية إلى العدالة العالمية بعد عام ١٩٨٠ بسياسة التكيف الهيكلي و"العولمة" (١٩٨٠-٢٠٠٨)، وسرعان ما صاحب الليبرالية الجديدة المنتصرة تفككًا اجتماعيا، شمل الدول المنهارة، وظهور "الحرب الأهلية العالمية" الوهمية، وتم تقليص معونة التنمية وتغيير شكلها؛ لتأخذ شكلاً مدنيا من التدخل في حالة "الطوارئ الإنسانية المعقدة".

في الألفية الجديدة، أصبح النظام بدلاً من العدالة هو الشاغل المسيطر، وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ يناقش الفصل الثامن "التنمية العالمية" باعتبارها خطابًا ناشئًا، يواجه التحديات الجديدة، مثل التغيير المناخي، والأزمات الأمنية، والانهيار المالي، مشيراً إلى التغيير المستمر، ويمكن تعريف التنمية العالمية باعتبارها تطوراً في جودة العلاقات الدولية والحوكمة العالمية عن طريق المؤسسات السياسية فوق الوطنية، التي ما زالت قيد البناء.

وقد تمت هيكلة الخطابات المتنوعة على النحو التالي على وجه التقريب. أولاً: سوف يتم رسم الموقف الجيوسياسي إجمالاً. ثانيًا: سيتم تحليل مشكلة التنمية المحددة التي تميز الفترة محل الحديث. ثالثًا: سأقوم بمناقشة بعض المظاهر الفكرية من كل فترة.

وسيختم الفصل الأخير بنقاش حول "النظرية الاجتماعية العالمية" و"الدراسات العالمية" باعتبارهما سياقًا محتملاً لدراسات التنمية في المستقبل، بداية من الأزمة العالمية التي بدأت في ٢٠٠٨.

١- إطار نظري

يمثل الفكر التنموي جهداً لتصوير تلك المظاهر الخاصة بالتغيير الاجتماعي المستمر والمتفشي، الذي يضفي عليه العنصر البشري معنى معين وقيمة، والذي يعتقد من خلاله الأفراد، إلى حد ما وبدرجة متفاوتة - أن في قدرتهم التأثير- وتفترض هذه "الوكالة" مبدئيا وجود هيكل تنظيمي بشكل أو بآخر، وعرف هذا الهيكل تاريخياً بالدولة القومية(*) ، وعبر الزمن، تم دمج التغير الاجتماعي في سياق عالمي أوسع، مما يضفي على التنمية بعداً جيوسياسيا؛ حيث إنها تؤثر على التوازن بين المجتمعات القومية التي تم تنظيمها في نظام الدول، ويتسم هذا النظام بالاعتماد المتبادل بصورة متزايدة، كما أنه سيخضع للعولمة في نهاية المطاف، ويتغير الفكر التنموي باستمرار، كما أنه ينفصل عن قاعدته الأساسية بصورة متزايدة، وسيتم التركيز على ثلاثة أبعاد نظرية في هذا التحليل: التنمية باعتبارها مظهراً من مظاهرالتحول التاريخي، دور القيم في تحديد تصور خاص بالتنمية، والعلاقة بين التنمية والأمن.

التنمية والتاريخ:

كيف ينبغي فهم التنمية؟ إما أن نضفي عليها معنى عامًا وتجريديا، يصلح في

(*)Nation-State الدولة القومية: الدولة هي كينونة سياسية وجيوسياسية، أما القومية فهي كينونة ثقافية أو إثنية، وفي الدولة القومية يتداخل المعنيان، فتقوم هذه الدولة في الأساس على تجمع مجموعة من البشر الذين يربطهم مبدأ قومي واحد مثل اللغة أو الديانة أو عرق معين، مثل إسرائيل وإستونيا (المترجمة).

جميع الدول والمواقف التاريخية، أو أن نبحث لها عن معنى سياقي يتغير بمرور الوقت[1]، وقد يتم شرح الفكر التنموي من خلال الموقف التاريخي بدلاً من السير في الطريق العكسي، وهذا هو المنهج الذي تم اختياره هنا، ويمكن أن يسمى المنظور الشامل لهذا الكتاب بـ"التأريخية"، بمعنى أنه يتم النظر إلى جميع المواقف الاجتماعية باعتبار أنه تمت هيكلتها بناءً على مواقف تاريخية تنموية سابقة، وباعتبار أنها تشمل في ذات الوقت مكونات التغيير المستقبلي[2]، فالمستقبل، كما أشار كارل ماركس ذات مرة، مفتوح على الحاضر ومحدد به في آن معًا، فتقتضي دراسة موقف مجتمعي معين دراسة كيف نشأ هذا الموقف؟ وكيف يمكن أن يتطور في المستقبل؟ ويعني ذلك دحضًا لمنهجية "النسبية الساكنة" والمقارنات التاريخية بين الدول وعبر الزمن، دون إعطاء أي اعتبار للسياق الكامل.

وكي نكون وثيقي الصلة بالموضوع، يجب أن تشمل المقارنات، ومن ثم يتم تعديلها، وفقًا للسياق، هذا هو النهج الشمولي الذي ظهر في عمل كارل بولاني[*] التحول الكبير The Great Transformation، الذي "يسعى إلى عرض العلاقة الهيكلية بين جميع الأطراف الاجتماعية برمتها، في الوقت الذي يرفض فيه الحتمية الوراثية لأي مظهر على حدة "Block and Somers, 1984: 63، ويتمشى المنهج "التأريخي" مع الطموح "الشمولي" ، الذي يهدف إلى فهم المجموعيات، ومن ثم خلق تراث منهجي معين يمكننا أن نطلق عليه التأريخية- الشمولية، يؤدي ذلك إلى تكوين نقطة التعريف النظري التي ينطلق منها هذا الكتاب.

(*) كارل بولاني: (١٨٨٦-١٩٦٤) عرف بولاني بمعارضته للفكر الاقتصادي التقليدي وكتابه المؤثر "التحول الكبير" Great Transformation، ولد بولاني لأسرة يهودية في فيينا، وكان والده من الطبقة البرجوازية؛ حيث كان يعمل في السكك الحديدية، وحصل بولاني قدرًا جيدًا من التعليم رغم العثرات المالية التي مر بها والده (المترجمة).

ينبع التركيز على التجربة التاريخية الأوربية من أهميتها عند الحديث عن نظرية التنمية المبكرة واستراتيجيتها Senghaas, 1985 فضلاً عن الموقف المهيمن لنموذج التنمية الغربية، وأقوم هنا بالتفريق بين عدد من الخطابات المتتالية في تاريخ التنمية، التى تمركزت بصورة مبدئية حول فكرة "التقدم". ويمكن أيضًا اعتبار أن هذه العملية هي "المشروع الحديث"، وهو الاعتقاد في الدور الحاسم الذي تلعبه الوكالة الإنسانية في السعي وراء التقدم. الذي يعد معنى قديمًا للتنمية، ويُنظر إلى التقدم باعتباره أمرًا ملازمًا للعملية التاريخية، ولكنه قابل للتحليل العقلاني العلمي، وذلك بعكس وجهة النظر الدينية التي تقوم فيها العناية الإلهية بتحديد النتائج. تشير التنمية بالمعنى الحديث إلى التغيير المجتمعي المتعمد المتمشي مع أهداف اجتماعية واضحة. ويتناول الكتاب هذه المراحل الثلاث: بداية من العناية الإلهية ومرورًا بالتقدم ووصولاً إلى التنمية. ويبدأ السرد من أوربا. ولكنه يمتد ليشمل العالم بأسره، مع التركيز على نشأة العالم الثالث. وينتهي بمعالجة النقاش الحالي حول العولمة.

وقد تم الحديث عن تاريخ التنمية باعتبارها "تاريخًا طبيعيا" و"تحولاً تاريخيا" في نفس الوقت، وسيتم إلقاء الضوء على هذا الاختلاف فيما يلي.

التنمية باعتبارها تاريخًا طبيعيا (*)

التنمية هي عملية تاريخية يكون للبشر فيها القيادة: حيث يتطور الجنس البشري والمجتمع باستمرار من خلال تطبيق المعرفة والفكر العقلاني، وتُفهم التنمية مجازًا في

(*) التاريخ الطبيعي هو البحث العلمي الذي يتناول دراسة الأمور المتعلقة بالطبيعة مثل النباتات والحيوانات. ويعتمد هذا النوع من البحث على الملاحظة وليس على أساليب الدراسة التجريبية، كما يعتمد هذا النوع من البحث بصورة أكبر على الأبحاث التي تنشر في المجلات العادية وليس المجلات الأكاديمية (المترجمة).

التراث الغربي وبشكل عام على أنها النمو، كما يتم التعامل معها على أنها أمر حيوي، وجوهري، واتجاهي، وتراكمي، وهادف، ولا يمكن الرجوع فيه (Nisbet 1969)، وقد أصبحت التنمية جزءًا مكملاً "للمشروع الحديث"، وهو التراث الأيديولوجي الذي ينظر إلى المجتمع بصورة متزايدة وتدريجية باعتباره عاملاً يمكن تغييره وتطويره عن طريق الأفعال الإنسانية الهادفة والعقلانية، وقد نمت هذه النظرة العالمية بقوة في فرنسا في القرن الثامن عشر، وذلك في سياق نقد النظام القديم(*)، وهو ما عرف بحركة التنوير. ويشير معنى التنوير إلى أنه يمكن الوصول إلى العقلانية والأهداف المرجوة (بعيداً عن الدين أو الأيديولجيات المختلفة)، فضلاً عن الوصول إلى المعرفة في المجتمع بأسره بهدف تحقيق التقدم.

التنمية باعتبارها سبباً للتحول:

التغير المستمر هو سبب للتحول المجتمعي ونتيجة له في آن معاً. والمنظور النظري المطبق هنا هو الجدلية الاقتصادية التاريخية بين مبدأ السوق الديناميكي والمحاولات السياسية المتكررة للسيطرة على الاقتصاد، هذا المنهج الأكثر انفتاحاً وغير المحدد مستوحى من كارل بولاني. وفي نظرية التاريخ الاقتصادي المرتبطة بعمل بولاني، يحدث نوع من التوسع والتعميق للسوق، "المغروس" في المجتمع، والمصحوب بتدخل سياسي "للدفاع عن المجتمع"، بمعنى أن ما يحدث هو إعادة غرس لاقتصاد السوق.

(*) النظام القديم في فرنسا Ancien Regime يعود ذلك إلى النظام السياسي والاجتماعي الأرستقراطي الذي كان سائداً في فرنسا في القرن الخامس عشر وإلى القرن الثامن عشر، وقد قضت الثورة الفرنسية على هذا النظام في فرنسا. (المترجمة)

الـــحـــداثـــة

نشأت الحداثة في عصر النهضة وفي غمرة تطور العلم في القرن السابع عشر، ولكن ظهرت مظاهرها المجتمعية الأكثر وضوحًا في منتصف القرن الثامن عشر. فمعنى أن تؤمن بالحداثة هو أن تكون عقلانيًا وإيجابيًا (وبعيدًا عن التدين)، كما يعني أنك تؤمن بحتمية التقدم، ويمكن النظر إلى التقدم على أنه ذاتي في حين أن التنمية مقصودة وتخضع للأفعال الإنسانية[٣]. فالتقدم متاح للبشرية كلها، ولكن تختلف درجة تقدم المجموعات البشرية أو "تحضرها" عبر الفترات التاريخية المختلفة التي أسهب مختلف الكُتاب في الحديث عنها، ولكن يعكس التقدم نفس المجاز الحيوي، وشكلت هذه النظرة "العلمية" العالمية، التي أصبحت في حقيقة الأمر نوعًا جديدًا من الأديان، شكلت بظهورها العلوم الإنسانية، وقد تم دمجها لاحقًا في دراسات التنمية، وهو المجال الأكاديمي المخصص لتناول "حداثة" المجتمعات "المتخلفة" أو غير النامية، وفي المراحل المبكرة من بناء النظرية، أخذ دمج عقيدة التقدم في نظرية التنمية شكلاً أساسيًا، بمعنى أن عملية التنمية على مستوى العالم قد جُسدت وعُرفت مع مؤسسات وهياكل بعينها تمثل التجربة الغربية في الحداثة، وأصبح هذا هو النموذج الرئيسي الذي يتبعه الآخرون في العملية التي تجسد نمطًا من المفترض أنه متوارث أو جوهري في التاريخ الخاص بهم، وكانت ببساطة مسألة وقت.

ويميز توسع السوق الجانب الأول، أما المسئولية المجتمعية عن التغييرات الاجتماعية المترتبة على ذلك فهي الجانب الثاني، وهي الحركة في "التحول الكبير"، ويشكل ذلك ما أسماه بولاني بـ "الحركة المزدوجة"، تشمل "الحركة الأولى" عملية إضفاء الصفة المؤسسية على التبادل في السوق على نطاق أوسع مما سبق؛ مما يتطلب توسعًا (من حيث المجال) وتعميق (من حيث عوامل الإنتاج) في آليات السوق، أما الحركة الثانية فتشمل جميع أنواع الحركات المضادة التي نتجت عن التغييرات والاضطرابات المرتبطة باختراق السوق لمجالات وقطاعات جديدة، ويعبر بولاني عن ذلك بأن المجتمع يدافع عن نفسه، ولكنه ينظم هذا الدفاع في نهاية المطاف عن طريق التدخل السياسي للدولة، ويؤدي ذلك إلى ما يمكن تسميته بـ "التسويات الكبرى"، حيث

يتم تضمين جدلية التوسع في السوق والتدخل السياسي، على الأقل لبعض توازن مستقر(٤).

وتختلف مشكلة التنمية إلى حد ما في خلال الحركة الأولى والثانية، ففي الحركة الأولى يكون الهدف الرئيسي هو تحرير قوى السوق عن طريق القوانين الليبرالية (التي تسمى عادة "بالتحرر من القيود الحكومية")، وتكون المنظورات الحرجة والبديلة أكثر وضوحًا في الحركة الثانية؛ حيث إن المحددات الاجتماعية والبيئية للتيار الرئيسي للتنمية تكون قد أصبحت واضحة، داعية الدولة لاتخاذ ردود أفعال من أجل احتواء الاضطرابات الاجتماعية، وتتحول التنمية التي تعرف بأنها ذاتية لتصير متعمدة وبشكل واضح، أما بولاني فيرى أن المفهوم الرئيسي في هذا السياق هو التدخل(٥).

كان بولاني معنيًا بـ"تحول كبير" تاريخي معين، يتناول الفترة من منتصف القرن التاسع عشر وصولاً إلى عصر الأيديولوجيات التدخلية (الفاشية، والشيوعية، والاشتراكية، والصفقات الجديدة أو "النيوديل(*)"، وذلك نتيجة للكساد الكبير الذي حدث في فترة الثلاثينيات من القرن الماضي. ربطت تسوية "الليبرالية المقيدة"(**)، التي أخذت شكلها المؤسسي في نظام بريتون وودز، بين القوانين القومية والتجارة العالمية الحرة. وقد بشر ذلك بالعصر الذهبي.

(*) New Deal البرنامج التشريعي والإداري الذي وضعه الرئيس الأمريكي روزفلت عام ١٩٣٣، في أعقاب الكساد الكبير؛ وذلك لتشجيع الانتعاش الاقتصادي والإصلاح الاجتماعي وتوفير الوظائف، وكان من أهم ملامح هذا البرنامج إصدار قانون التأمينات الاجتماعية، كما كان البرنامج يمثل مبادئ الجناح التقدمي في الحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة (المترجمة).

(**) الليبرالية المقيدة embedded liberalism: يعبر هذا المصطلح عن النظام الاقتصادي الذي ساد العالم بأسره منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى السبعينيات، وترجع هذه التسمية في الأصل إلى عالم الاقتصاد السياسي الأمريكي الجنسية "جون روجيه"، في ظل هذا النظام الاقتصادي تم تنظيم التجارة الحرة العالمية وفقًا لأسعار صرف ثابتة للعملات أمام الدولار وهذا السعر محسوب وفقًا لسعر الدولار الأمريكي أمام الذهب، ورأى العلماء آنذاك أن هناك ضرورة حتمية لحدوث تسوية بين الطبقة الرأسمالية وطبقة العمال، وذلك عن طريق النجاح في التوصل إلى خلطة مناسبة من تدخل الدولة مع حرية الأسواق بهدف ضمان السلام وعدم الإقصاء وجودة العيش والاستقرار. (المترجمة)

عندما أتحدث عن التحول الكبير بشكل عام وتعددي، فإنني أشمل إمكانية رؤية العولمة والفكر المضاد لها على أنهما حركة مزدوجة أخرى: التحول الكبير الثاني، مع التنمية العالمية والتعامل معها على أنها "تسوية كبرى" أخرى محتملة. في الحركة الأولى، في أوج مد العولمة (في الثمانينيات والتسعينيات)، كان يُنظر إلى التنمية على أنها متداخلة مع العولمة، مما يعنى نهاية دراسات التنمية التي تعتمد على مبدأ التدخل المفيد. وفي الحركة الثانية، أصبحت المنظورات البديلة والنقدية أكثر بروزاً، وأصبحت أوجه قصور التيار الرئيسي للتنمية واضحة، وتمكن ملاحظة ذلك في ظل الجدل الحالي في رؤية "ما بعد العولمة" المتعلقة بالتنمية العالمية، حفاظًا على وعد انتصار دراسات التنمية فيما يتخطى حدود التنمية.

من الهام أن يتم تعريف الفاعلين السياسيين الذين يقفون وراء العملية الحتمية التي كانت ستحدث لو كان الوضع مختلفاً، ولا بد أن نقوم بتأصيل هؤلاء الفاعلين في كلتا مرحلتي الحركة المزدوجة - ليس فقط في الحركة السياسية الثانية الأكثر وضوحاً، ولكن أيضاً في الحركة الأولى، التي عادة ما يتم التعامل معها على أنها "عملية طبيعية أو كما جاء في التحول الكبير الثاني (العولمة)"، عودة إلى الحياة الطبيعية بعد مرور عصر من التدخل غير "الطبيعي" من جانب الدولة، ومن المفيد هنا أن نتذكر ما قاله بولاني عن التحول إلى اقتصاد السوق: "لم يكن هناك شيء طبيعي حيال مبدأ دعه يعمل؛ فالأسواق الحرة لم تكن مطلقًا لتأتي إلى الوجود عن طريق السماح للأشياء أن تأخذ مسارها الطبيعي" (Polanyi 1957:139) [6] ومع ذلك هناك نوع من التوتر بين الحلول التي يفرضها السوق والحلول التي تصل إليها السلطة السياسية، كما أن هناك نوعًا آخر من التوتر بين قيم التنمية المتعارضة مع بعضها، وهي ما أسميته "التيار الرئيسي و"التيار المضاد"، وهو ما سأتناوله في التالي.

التنمية والقيم

لا يمكن الفصل بين التنمية والقيم، وذلك لأن مفهوم التنمية هو مفهوم نوعي، تخضع "التنمية" في بعض الأحيان للتقييم بطبيعة الحال، نتيجة لاختلافها عن الفكرة

الأكثر حيادية وهي "التغير الاجتماعي"، ويمكن تحليل الفكر التنموي باعتباره نظامًا للمعتقدات، فالربط بين تقديس التقدم والديانة الغربية ينتج علاقة محيرة ولكنها قوية، ويعود ذلك إلى سُنة جوادو كريستيان في النظر إلى التاريخ باعتباره دراما أخلاقية يكون المشهد الأخير فيها هو الخلاص، وهو السيناريو الذي أعيد الحديث عنه في الديانات العلمانية مثل الماركسية والليبرالية الجديدة Gray 200، وكان الهدف النهائي وهو الخلاص مسبوقًا في المساهمات "العلمية" بعدد من المراحل، وفي النظرية الإيجابية، تطور الفكر الإنساني بدءًا من الاعتقاد في الدين، مرورًا بالميتافزيقيا، ووصولاً إلى الفكر الإيجابي، فقد مرت نظرية ماركس للتنمية البشرية بخمس مراحل: بدءًا بالشيوعية البدائية ووصولاً إلى الشيوعية الحديثة، ومن المثير للدهشة أن المرحلة الأخيرة وهي الشيوعية الحديثة استعادت القيم الرئيسية من مرحلة الشيوعية البدائية، ولكن بمستوى أعلى من التكنولوجيا والإنتاج، أما مراحل روستو(*) الليبرالية، فقد انتهت بعصر "الاستهلاكية الفوضوية"، التي كانت من وجهة نظر فرانسيس فوكوياما(**) "نهاية التاريخ"- الانتصار النهائي لليبرالية.

(*) 7 W.W Rostow. أو Walt Whitman Rostow: (1916- 2003). هو اقتصادي وكاتب سياسي أمريكي، عمل مستشارًا خاصا لشؤون الأمن القومي للرئيسين الأمريكيين ليندون جي جونسون وجون كينيدي، وقد عرف روستو بدوره البارز في تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية في جنوب شرق أسيا في خلال الستينيات، وكان معارضًا قويا للاشتراكية كما كان يعتقد في كفاءة الرأسمالية والمشاريع الحرة، وكان روستو كذلك مؤيداً بشدة للحرب الأمريكية على فيتنام، ومن مؤلفات روستو كتاب "مراحل النمو الاقتصادي: بيان غير شيوعي" The Stages of Economic Growth: A non-Communist Manifesto (1960) (المترجمة)

(**) Francis Fukuyama: ولد في أكتوبر ١٩٥٢، وهو كاتب وعالم اقتصاد سياسي أمريكي، وعرف بكتابه "نهاية التاريخ والرجل الأخير" The End Of History and The Last Man (1992)، يناقش فوكوياما في هذا الكتاب فكرة انتشار الديمقراطية الليبرالية في جميع أنحاء العالم وهو ما قد يشير إلى نهاية تطور الحضارة الاجتماعية الإنسانية، وتصير الديمقراطية الليبرالية هي الشكل النهائي من الحكومات الإنسانية، وارتبط اسم فوكوياما أيضًا بظهور المحافظين الجدد. (المترجمة)

الحرية، والنظام، والعدالة:

ينبغي أن يتم إلقاء الضوء على ثلاث قيم سياسية أساسية ذات أهمية وثقل نسبي وهي : الحرية، والنظام، والعدالة، وذلك لتفسير التغيرات التي طرأت على مسار التنمية الغربية، والأطروحة التي أقوم بعرضها هنا هي أن التغيير الذي يطرأ على مسار بعينه ينتج عن تأثر هذا المسار بقيمة بعينها، وقد ظهرت أهمية هذه القيم عن طريق ربطها بالأيديولوجيات الثلاثة التي انتشرت في أوربا في القرن التاسع عشر وهي: الليبرالية، والمحافظية، والاشتراكية، وقد ارتكزت هذه الأيديولوجيات على نظريات علم الاجتماع مثل الاقتصاد الكلاسيكي، والاقتصاد الكلاسيكي الجديد، والواقعية والماركسية، وكما يمكن النظر إلى الأيديولوجيات الثلاثة باعتبارها مصححة لبعضها، فإن هناك تبادلاً يحدث بين القيم الثلاث الرئيسية. حيث يتم الحد من عمل الحرية (الليبرالية) من أجل العدالة. ويعاد التوزيع باسم العدالة، وهو ما يؤدي إلى تحقيق النظام، وهو ما يثير بدوره التحديات لفرض مزيد من المطالبات بالحرية، وقد تغير محتوى منظومة هذه القيم عبر الزمن، وعلى أي حال، ومثلها في ذلك مثل التنمية، فإن هذه القيم تعتمد على السياق الذي تطبق من خلاله. ما معنى هذه القيم في النظام العالمي الحالي؟ وما أهميتها خارج نطاق الحديث عن مجال التنمية في الغرب؟

تعني كلمة الغرب في هذا السياق أوربا بشكل أساسي، وعلى أي حال، تضمن النظام العالمي الأوربي بلدانًا أخرى غير أوربية، وهي التي عُبِّر عنها بـ"الآخر" في المراحل التاريخية المختلفة للفكر التنموي الأوربي، ومع ذلك، لا بد من أن يتم فهم "الغرب" عن طريق فهم علاقته بهذا "الآخر". دائمًا ما ارتبطت فكرة "الحداثة"، كما ذكر سابقًا، بالغطرسة العرقية، وهو الأمر الذي جعل مفهوم "الحضارة" مفهومًا مثيراً للجدل، وقد حظيت بعض المناطق غير الأوربية على شيء من الاحترام والإعجاب في القرن الثامن عشر مثل الصين على سبيل المثال. وقد تبدل هذا الاحترام وتحول إلى احتقار وازدراء عندما زادت قوة أوربا وتحولت في نظر نفسها إلى قارة "متحضرة". وكان التعامل مع المناطق غير الغربية مبنيًا على أنها ساكنة أو "غير تاريخية"، وذلك

تعبيراً عن المراحل الأولية الأقل تحضراً من التنمية، واعتقد كارل ماركس أن هذه المناطق ما هي إلا مجتمعات آسنة يجب أن "تسحب" لتدخل إلى التاريخ عن طريق الاستعمار، وهو القدر الذي وجد في الحياة لصالحهم، ويقف هذا التوجه الفكري وراء النظريات التي ظهرت لاحقًا والتي تتحدث عن "العالم الثالث" وإن كانت قد تمت صياغتها بصورة أكثر دبلوماسية.

أما المساهمات غير الغربية في الفكر التنموي، فكانت إلى درجة كبيرة ما هي إلا ردود أفعال على النموذج الأوربي. ودائمًا ما كانت تشكل هذه المساهمات قيمًا مختلفة، مضيفة إلى إثراء تراث "فكر تنموي بديل" له أهمية قصوى في تشكيل الحداثة، وقد تؤدي ردود الأفعال تلك وما ينتج عنها من آثار إلى الحديث عن "نظرية اجتماعية عالمية" ناشئة، وخطاب تنمية عالمي، وتم تحدي الهيمنة الغربية، ولاقت المناهج البديلة المعتمدة على منظومة القيم مزيداً من الاحترام (Hettne 2008a 2008b)

كان التوسع العالمي لأوربا مدفوعًا بتنمية الدول القومية المتنافسة على الثروة والقوة، وقد أدى هذا التوسع إلى خلق مواجهات ثقافية في السياق الراديكالي الجديد للمواجهات الحضارية. والآن تتفاعل الحضارات أو الثقافات الكبرى في السياق الجديد للعولمة. والسؤال الذي يطرح نفسه دائمًا هو ما إذا كان هذا التفاعل سيكون على هيئة صراع أم حوار؟ يجب أن يواجه الحوار بين الثقافات، الذي صار الآن حتمية سياسية، وحقائق هذا العالم المتحول المعقد، وفي حقيقة الأمر، هناك ضرورة لمناقشة القيم العالمية والنظام المتعدد للأفكار، اعتماداً على قيمة احترام وتفهم الآخر التي لا يمكن الاستغناء عنها، أما المنطق المضاد المتحدي للهيمنة الغربية، فيؤدي إلى منهج حواري وهو الطريق الوحيد للتحرك نحو التنمية العالمية.

التيار المضاد والتيار الرئيسي:

يحدث التوتر الجدلي بين حلول السوق والقوانين السياسية في إطار "التيار الرئيسي"، وأعني بالتيار الرئيسي الطرف المهيمن والمسيطر و"الصحيح سياسيا " في

الخطاب الذي يدور حول معالجة أهداف ووسائل التنمية، ويتم التعبير عن الأهداف في صورة بعض المفاهيم مثل الصناعة، والتحديث، والأحدث بينهم وهو مفهوم العولمة، في حين تركز الوسائل على الفاعلية النسبية لاستخدام آليات السوق والمقارنة بينها وبين تدخل الدولة من أجل تحقيق الأهداف، واستخدم مصطلح "التيار المضاد" للتعبير عن التساؤل الرئيسي حول الأهداف السائدة المتعلقة بالتنمية، ومن ثم الوسائل الممكنة لتحقيق هذه الأهداف، ويعرض هذا التنوع نفسه عبر التاريخ الغربي للتنمية، وذلك فضلاً عن التصادم مع العوالم غير الأوربية التي لها منظومات مختلفة من القيم.

ولا بد من النظر إلى الخطاب المضاد باعتباره رد فعل على التغير في مسار وممارسة التيار الرئيسي وقوة دافعة له في آن معًا، ويحدث ذلك عادةً من خلال المسار الذي يحدده التيار الرئيسي بدلاً من تغيير أسس الخطاب، ولا يحد عدم النجاح في السعي نحو إنشاء مسار بديل من الجاذبية الفكرية للتراث المضاد للحداثة في الفكر التنموي، فهو يُكوِّن استمرارية مثيرة للاهتمام بين الخطابات التاريخية التي ستتم مناقشتها فيما يلي، رغم اختلافها في السياق، ويمكن تفسير عملية الاستمرار بالرجوع إلى حقيقة أن كلاً منها قد شكل جزءًا من المشروع الحديث، ويعد هذا اختلافًا بين المنهج المأخوذ به هنا وفكرة "بعد التنمية"، وهو المنهج الذي يفتقد الإرادة، بل يفشل في بعض الأحيان: لعدم قدرته على رؤية الحاجة إلى الدخول في الخطاب لمحاولة تغيير نموذج التنمية المهيمن.

ويعكس التيار المضاد الرؤى المنبثقة عن المجتمع المدني، ويثير الجدل حول التفوق المتأصل لنماذج التنمية المجتمعية المستقرة والإنسانية ذات النطاق المحدود، واللامركزية، والسليمة بيئيا، التي تركز على المجتمع، وذلك عوضًا عن "النمو الاقتصادي" في النظام الوظيفي الأكبر Hettne 1995 1982، وعادة ما يعبر أولئك الذين يلاقون تهديداً – أو من ينوب عنهم – أو الذين تم استبعادهم من عملية التنمية عن الأفكار المضادة للحداثة في إطار كفاحهم من أجل تغيير خطاب الحداثة المهيمن أو الدخول فيه، ويمكن أن تقوم الصفوة الروسية القديمة بهذا الدور الآن، أو تقوم به أي

مجموعة دعوية في وقتنا الحالي؛ حيث إن هذه الأفكار عادة ما تمثل نوعًا من الحنين إلى ماضي المزايا المفقودة، ولكنها مع ذلك تقدر موروث المجتمع "التقليدي".

وقد فعل كارل بولاني الكثير ليلقي الضوء على طبيعة مؤسسات ما قبل الحداثة، ولكنه كان حريصًا على عدم إضفاء الطابع الرومانسي عليها، كرد فعل تابع للفكر المضاد، وفي حقيقة الأمر فإن فكرة "الغرس" لها كثير من الأمور المشتركة مع التيار المضاد، فصعود المجتمع المعتمد على السوق كان كارثة ثقافية، وتمكن مقارنة الرأسمالية الأوربية الغربية بعملية الاستعمار في إفريقيا، وشملت وجهة نظر بولاني المثالية عن الحداثة - الحرية في مجتمع معقد - روح النظام الاجتماعي الذي غُرس الاقتصاد في هيكله الاجتماعي واتسع ليشمل مخاوف اجتماعية أخرى.

وبذلك يمكن التعامل مع التيار الرئيسي والتيار المضاد (بالمعنى الجدلي) على أنهما موقفان متعاكسان داخل خطاب تنموي بعينه ويحملان أوزانًا مختلفة من حيث القوة المنطقية، ويمكن أن تعدل أفكار التيار المضاد، والتيار الرئيسي على الهامش، وذلك ببساطة عن طريق المشاركة في الاختيار، ويمكن النظر إلى بُعد التيار الرئيسي - والتيار المضاد على أنه تيار معارض لكل من مواقف اليسار المحافظ و"اليمين" (الليبرالي)، في نفس الوقت الذي يشمل فيه هذا البعد مكوناته الذاتية المتطرفة والمحافظة مختلفة الأنواع. ويمكن النظر إلى المواقف الداعمة للمساواة بين الرجل والمرأة باعتبارها تيارًا مضادًا ناشئًا، وأنها التي سيتم دمج بعضها فيما بعد في التيار الرئيسي، الذي يعد القدر الطبيعي لجدليات التيار المضاد التي تتسم بالقوة. إنه بُعْدٌ أيديولوجي مختلف تمامًا، يمكن فهمه فقط في سياق التنمية التاريخية للحداثة، ويذكرنا ذلك أن الحداثة لم تحدث قط بطريقة تلقائية، وهي بعيدة كل البعد عن كونها أمرًا مسلمًا به، وبذلك فإن خطاب الحداثة منذ البداية كان مصحوبًا بخطاب مضاد خاص بالفكر المضاد للحداثة Hettne 19932.

كل خطاب إذًا له تيار رئيسي واتجاه مضاد، وفي القرن الثامن عشر تمثل الاتجاه المضاد في القيم المسيحية لعصر ما قبل الحداثة ومحددات النظام الإقطاعي

التي بدت جذابة بأثر رجعي، وكانت هذه القيم مضادة للفكر العلماني المعني بالتقدم. فقد استخدم تعبير الرومانسية المحافظة، وكذلك اليوتوبية الاشتراكية للحديث عن القيم التقليدية في شكل حديث، وركز خطاب التيار الرئيسي الأخير على الصناعة، وتضمن قدراً كبيراً من المركزية، وبذلك شكلت المجموعات الاجتماعية قيم التيار المضاد؛ حيث استاءت هذه المجموعات من المركزية السياسية والاقتصادية التي حدت من المزايا الاجتماعية التي كانوا قد حصلوا عليها في وقت سابق، كما أنهم لم يكونوا راضين عن الإضرار بأحوالهم المعيشية التي استطاعوا تحقيقها اعتماداً على الإنتاج المحلي صغير النطاق.

وقد أخذت الحركة المضادة أشكالاً مختلفة، ففي العصر المظلم بين الحروب العالمية كان التيار المضاد في الخارج "في الشوارع"، يتظاهر ويقاتل ضد الحكومة وضد نفسه، ويمكن اعتبار التيار المضاد الذي شكل بقوة في خلال السبعينيات أنه اندماج بين الأفكار اليسارية والأفكار الداعية للحفاظ على البيئة. وقد تم التعبير عن التيار المضاد الأكثر ضعفًا بعد عام ١٩٩٠ من خلال مصطلح "جزر الحضارة" و"الطوارئ الإنسانية" Kaldor 1999، وجزر الحضارة هي البيئات الاجتماعية التي تم فيها الحفاظ على الهياكل والأنماط الشاملة للسلوكيات رغم زيادة حجم الاضطرابات، والآن يمكن أن يوجد التيار المضاد في نشأة مجتمع مدني عالمي ضروري من أجل العولمة في شكلها الحالي، ويسعى من أجل تحقيق العدالة، إذا لم يكن يسعى لتحقيق بدائل أكثر راديكالية للتنمية.

ولا بد من النظر إلى ضعف التيار المضاد السياسي من خلال العلاقة الضرورية بين الصناعة والأمن (العسكري) التقليدي: "صنّع أو تفنى"، تحولت الأمور الأمنية وصار لها أهمية كبرى، خاصة في أوقات الأزمات والتوتر، ومن ثم تم إضفاء الطابع الأمني على التنمية؛ مما يعني أنه تمت ترقيتها من السياسات "المتدنية" إلى السياسات "المرتفعة"، وكما سنرى فيما يلي أن هذا ليس حدثًا فريداً من نوعه في تاريخ التنمية.

التنمية والأمن:

يشمل المنهج المنطقي بطبيعة الحال التداخل مع القوة والسيطرة، والخطاب هو مظهر لهيكل القوة، وتغيير في توزيع القوة وفقًا لمتطلبات لخطاب Nederveen Pieterse 2001: 30، وقد تشكل الخطاب و(شكل) النظام العالمي في نهاية المطاف - الإطار الشامل للتنمية والأمن. ويشير الخطاب إلى قواعد اللعبة، وفقًا للمكان الذي تأخذه الدبلوماسية أو التنمية عالميًا. وستناقش هذه النظرة العامة المظاهر الأمنية للتنمية التي تم تجاهلها، والهدف هو وضع أسس لمنهج متكامل يجمع بين التنمية والأمن؛ حيث إنهما يوجدا معًا عادة في العالم الواقعي، ومن وجهة نظر واقعية فإن الجدل يثار حول أن "العولمة الاقتصادية وطبيعتها الناقصة كانت مهمة جيوسياسية" Nayar 20056.

تتضح الصلة بين التنمية والأمن بشكل كبير في دور المعونة التنموية في السياسة الخارجية، والتي تعكس بدورها التغييرات التي تطرأ على النظام العالمي، ويختلف المنهج الأمريكي - اليد الأخرى للنموذج الأوربي - عن نظيره الأوربي، لكونه أكثر انفتاحًا، ويتمتع بدوافع جيوسياسية. يُنظر إلى "التنمية" عادة باعتبارها نوعًا من أنواع العمل الاجتماعي، ونادرًا ما توجد الدراسات التنموية كما تعرف في أوربا في الولايات المتحدة. وبالتالي ارتبطت التنمية بطبيعة الحال ارتباطًا وثيقًا بقيمة النظام.

ما النظام العالمي؟

يكون النظام العالمي كما يعرف الآن السياق الأكثر اتساعًا في الخطابات المختلفة للتنمية، وهو المحتوى الأكثر خضوعًا للعولمة وبصورة متزايدة، والشاغل الأمني الواقعي، الذي كان سببًا للمصلحة الأصلية في الدول "غير النامية" قد ظهر مرة أخرى في النضال العالمي ضد الإرهاب، وقد غير ذلك أسس النظام العالمي، فاتحًا الباب أمام أنظمة عالمية بديلة يمكن أن تظهر في المستقبل.

نشأ النظام العالمي الحالي في أوربا في النصف الأول من القرن السابع عشر، وأنذاك كان هناك نظام سياسي يحتضر (ما قبل "ويستفاليا") في حين كان هناك نظام

جديد على وشك أن يولد (نظام الـ "ويستفاليا")(*) يماثل ذلك الموقف الحالي، والذي يمكن أن يوصف بطريقة مماثلة على أنه انتقال بين نظامين سياسيين، وهما الـ"ويستفاليا" وما بعد الـ "ويستفاليا"؛ فقد اعتمد نظام الوستفاليا السياسي على تحديد الدول ذات السيادة التي تتمتع باستقلال أراضيها، وهو ما أشار بدوره إلى نهاية مراكز القوة المحلية، وكذلك نهاية الهياكل الإمبراطورية الاقتصادية والسياسية التي سادت القارة الأوربية في الماضي. وبذلك تم تبسيط نظام معقد متعدد المستويات عن طريق احتكار الدول الصاعدة للقوة بصورة مطلقة. وكانت الدولة القومية هي المؤسسة الرئيسية وراء "المشروع الحديث".وبذلك ارتبط التساؤل حول مستقبل النظام العالمي بقدر الدول القومية في الظروف العالمية الجديدة الخاضعة للعولمة .

يُستخدم مصطلح النظام العالمي عادة بطريقة أيديولوجية فضفاضة، وهذا إذا تم تعريفه من الأساس، فعادة ما تأخذ التعريفات اتجاهات مختلفة، وحتى تتسنى مقارنة النماذج البديلة، فسأقترح تعريفاً للنظام العالمي، وسأزعم أنه يتكون من ثلاثة أبعاد:

× هيكل.

(*) ويستفاليا: Westphalia منطقة في ألمانيا تقع بين نهري الراين وشير على وجه التقريب، ولا يمكن تحديد حدود هذه المنطقة بشكل واضح؛ لأن اسم وستفاليا قد أطلق على عدة مناطق عبر التاريخ، أما ما نعنيه في المتن، فهو صلح وستفاليا وهو اسم عام يطلق على معاهدتي السلام اللتين تم التوقيع عليهما في ١٥ مايو ١٦٨٤ و٢٤ أكتوبر ١٦٤٨ وكتبتا باللغة الفرنسية وأنهيتا حرب الأعوام الثلاثين في الإمبراطورية الرومانية المقدسة، ويعد هذا الاتفاق أول اتفاق دبلوماسي في العصور الحديثة، وأرسى نظاماً جديداً في أوربا الوسطى مبنيًا على مبدأ سيادة الدول وقد أصبح هذا الصلح جزءاً من القوانين الدستورية للإمبراطورية الرومانية المقدسة، وحصلت عديد من الدول على استقلالها بموجب هذه الاتفاقية ومنها سويسرا، ويتكون ما يعرف بنظام ويستفاليا من ثلاثة مكونات رئيسية: ١) مبدأ سيادة الدول، والحق الأساسي الذي تملكه كل دولة في تحديد مصيرها السياسي، ٢) مبدأ المساواة القانونية بين الدول في الحقوق والواجبات، ٣) مبدأ عدم تدخل الدول في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. (المترجمة)

× نمط من الحوكمة.

× شكل من أشكال اكتساب الشرعية.

الهيكل هو الطريقة التي يتم من خلالها الربط بين وحدات النظام، وله أشكال متعددة من القطبية التي يتم تحديدها عن طريق توزيع القوة والموارد، ويرجع نمط الحوكمة إلى سبل التأثير على عملية اتخاذ القرار وصنع السياسة، أما اكتساب الشرعية فهو الأساس الذي يحصل النظام من خلاله على قبول الوحدات المُكونَة.

وبالنظر إلى البعد الهيكلي، فسوف أفرق أيضاً بين الهيكل أحادي القطبية وثنائي القطبية وتعدد الأقطاب، ويمكن أن تُعرف القطبية العلاقات بين المناطق إضافة إلى قدرتها على تعريف القوى العظمى، وليس بالضرورة أن تتسم تلك العلاقات بالعدائية، وعلى أي حال، فإنه لا يمكن التنبؤ بطبيعة النظام متعدد الأقطاب، وقد تفهمت القوى العظمى في العالم، باستثناء الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى - موضوع تعدد الأقطاب Walt (111 2006، ولكن ما يزال هناك تخوف من التحالف الثلاثي للقوى القمعية - الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، وروسيا Mann,2005: xx ، وستتأثر طبيعة هيكل النظام العالمي بالبعدين الآخَرين.

وفي مجال نمط الحوكمة، فإن التفرقة تكون بين الطرف الواحد والأطراف المحدودة وتعدد الأطراف، والفرق بين محدودية الأطراف وثنائية الأطراف هو فرق هام، فتتسم مجموعة الفاعلين محدودة الأطراف بطبيعة إقصائية، في حين أن التعددية وفقًا لتعريفها تعني التضمين، وذلك شريطة أن يقبل الجميع قواعد اللعبة، ولذلك يتم النظر إلى التعددية على أنها الأفضل، وذلك لكثير من الأغراض، على أي حال، تُعرف الإقليمية باعتبارها نوعًا من محدودية الأطراف اعتمادًا على القرب الجغرافي وهو أمر مفيد، وعلى النقيض، تتضمن الأحادية ترتيبات متنوعة، بل قد تصبح مسارًا نحو الإمبريالية، ويؤدي اتخاذ القرار من جانب واحد إلى الفوضى الهيكلية؛ مما يعني إعطاء أولوية "للمصالح القومية" على حساب الأمن الجماعي، ما دام لم تستطع قوة

بعينها أن تفرض إرادتها على المجتمع الدولي، النتيجة الهيكلية سوف تصبح أحادية القطبية أو إمبريالية وفقًا للمدى الذي لا بد أن تنجح فيه مثل هذه السياسة.

وأخيراً، ومن ناحية اكتساب الشرعية، أستطيع أن أستشف تراجعًا على مستوى النطاق عن القاعدة المقبولة عالميًا وهي قاعدة القانون الدولي، من خلال الهيمنة التي تمارسها قوة واحدة عظمى، والتي تعني بطبيعة الحال "الهيمنة المقبولة"، التي تتحول إلى السيطرة البحتة، التي تكتسب شرعيتها فقط عن طريق المصلحة القومية للقوة المسيطرة وتعتمد على الإكراه، والمنع، والشفعة، والخط الفاصل بين الهيمنة والسيطرة ليس خطًا واضحًا بشكل تام، فالاتجاهات نحو وجهة أو أخرى يمكن أن تؤسس في إطار الجدل السياسي/ الدبلوماسي العالمي، وتزداد درجة الاستعداد لقبول السيطرة في الأزمات الكبرى، مثل أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وبذلك تصبح السيطرة أكثر هيمنةً، ولكن هناك خطر الانتكاس والتحول إلى السيطرة الكاملة لأحد الأطراف دون غيره من خلال تفوق القوات العسكرية المملوكة لأحد الأطراف، وهذا هو ما حدث بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وقد تغيرت الثقافة السياسية العالمية باتجاه أكثر قمعية. ومن ثم ترتبط التغيرات في النظام العالمي بالتغيرات التي تطرأ على الترتيبات الأمنية برباط وثيق، ومن ثم سيكون لهذه الروابط تداعيات على التنمية.

العلاقة بين التنمية والأمن:

تنبع النظرة الواقعية التقليدية إلى الأمن من وضع كل دولة قومية على حدة في النظام العالمي الذي يتسم بالفوضى، فالأمر منوط بنجاة الدولة، بمعنى، قدرتها على الحفاظ على سيادتها. وتشمل السياسة الأمنية – في هذا السياق– درء التهديدات العسكرية التي قد تهدد السيادة القومية، وتعود المشاكل الأمنية اليوم عادة إلى ما هو أكثر من التهديدات العسكرية. وقد ناقش تقرير التنمية لعام ١٩٩٤ والصادر عن

برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة UNDP موضوع الأمن على مستوى البشرية، والذي عرفه باعتباره "الأمن من الجوع والمرض والقمع". ومن المثير هنا أن يتم التفريق بين حاجة الشعوب للأمن وحاجة الدول للأمن [٨].وفي تقارير لاحقة تم ربط مفهوم الأمن "بالتنمية البشرية"، وبالطبع بالحقوق الكاملة للإنسان التي تتسم بشدة التعقيد. وهناك أمور أخرى ذات صلة وهي "الطوارئ الإنسانية" و"التدخل الإنساني". وقد يرى البعض هذا الاهتمام المعاصر "بالإنسان" باعتباره جزءًا من التحول الذي طرأ على النموذج الذي يتمشى مع العولمة ويتجهان معًا نحو مساندة منطق ما بعد القومية. ويغذي الاستخدام المتكرر لمفهوم "الإنسان" في المنتديات الهامة المختلفة الروابط مع افتراض المسؤولية الانتقالية (مسؤولية الحماية)، وكأنه أصبح لا يمكن الاعتماد على الدول في القيام بواجبها تجاه مواطنيها.

وقد كان مصطلح الأمن يعني بشكل أساسي مستوى معقول من القدرة على التنبوء في مستويات مختلفة من النظام الاجتماعي، بدءًا من المجتمعات المحلية ووصولاً للمستوى العالمي، أو النظام العالمي بأكمله. وترتبط هذه النظرة للأمن بالحداثة في حين يعَرف "الخطر" ما بعد الحداثة أو الحداثة الثانية، وغيرت العولمة النظرة الأساسية للإنسان نحو الأمن، وما إذا كان مرتبطًا بالظروف الخاضعة للعولمة من عدمه. وقد قام ألريتش بيك(*) بهذا الربط ، وذلك في مفهومه عن "مجتمع الخطر"، الذي هو أيضًا بدوره مجتمعًا عالميا Beck 1999

(*) Ulrich Beck ولد في ١٩٤٤ وهو عالم اجتماع ألماني يعمل بجامعة ميونيخ. درس علم الاجتماع والفلسفة وعلم النفس والعلوم السياسية وتولى في عام ١٩٩٢ منصب مدير معهد علم الاجتماع التابع لجامعة ميونيخ، وهو أيضًا أستاذ المجلة البريطانية لعلم النفس التابعة لمدرسة لندن للاقتصاد، حصل على عديد من الجوائز الدولية. يدرس حاليا الحداثة، والمشاكل البيئية، والعولمة، ويدرس أيضًا ظروف العمل المتغيرة في عالم يتسم بزيادة الرأسمالية، ويعمل على تعريف تأثير الإتحادات، ومرونة عملية العمل، وهي نظرية جديدة تعتمد على مفهوم العالمية (المترجمة)

قد تأتي التهديدات الأمنية من مصادر مختلفة ومتعددة: الدول الأخرى، الحكومات الداخلية، موجات التسونامي، وحتى من الدول المجاورة. وبالتالي فإن معنى الأمن يتأرجح بين الأنظمة العالمية المختلفة والخطابات التنموية المختلفة. ويفرض هذا المعنى قبول التغيرات الضرورية، والتي ينظر إليها باعتبارها أموراً غير جيدة ولكنها طبيعية، ولكن دون أي تحمل للاضطرابات الدائمة، والتي تفقد فيها الشعوب السيطرة بشكل كامل. يمكن من ثم النظر إلى الأمن على أنه نقيض الاضطراب الدائم، وهو الأمر الذي لايفضله فقط الفلاحون الذين يحاولون أن يخططوا للدورة الزراعية ولكن أيضاً يفضله أصحاب الأعمال الذين يبحثون عن استثمارات آمنة وظروف عمل مستقرة.

وفي خارج الدائرة المهنية التي تتعامل مع المعونة التنموية، فإنه نادراً ما يتم النظر إلى التنمية باعتبارها أمراً مستقلاً بذاته، ولكنها تصنف تحت مخاوف سياسية أخرى أكثر أهمية (ذات طابع أمني). وبذلك أصبح الأمن جزءاً مكملاً للخطاب التنموي وذلك نتيجة لأزمة التنمية التي يعاني منها العالم أجمع Senghaas 2002 وينبغي أيضاً فهم مشكلة الأمن داخل سياق معين، مادام أن طبيعة التهديدات الأمنية تتغير بتغير الموقع والوقت. ومن هنا، ينصب الاهتمام ينصب على النقاشات المتتالية حول ما إذا كان هناك استمرارية، وكذلك عدم استمرارية (ولا توجد خطية). تأمين التنمية هو، كما ذكر سابقاً، شرح عام لقصور النجاح الذي فرضته المناظير المختلفة، التي لا تعطي اهتماماً واسعاً لأهمية قوة الدولة والقوة العسكرية في سياق منطق ويستفاليا.

٢- الانتقال الأصلى

البحث عن الأصول هو مرض منتشر بين المؤرخين؛ حيث إنهم يواجهون دائمًا مشكلة من أين يبدأون، وغالبًا ما يكمن الحل في العودة إلى اليونانيين، وهو الأمر الذي قد ينطوي بالفعل على شيء من المنطق؛ ذلك لأن مشكلة التنمية هي مشكلة قديمة قدم التاريخ، والمنظور التاريخي الذي يتم تطبيقه في هذا التحليل يدور حول فكرة أن النظام العالمي الحالي هو تحول (وليس بالضرورة "انتقالاً") عن النظام الإقليمي الدولي، ويعود أصل هذا النظام في أوربا إلى الجزء الأول من القرن السابع عشر، وتمت عولمة هذا النظام بشكل تام في القرن العشرين، وولد هذا النظام في فترة من فترات الفوضى، فهناك نظام سياسي يتآكل، وهناك نظام سياسي جديد على وشك الظهور، فنظام ما قبل الحداثة السياسي التقليدي ما هو إلا نظام الإمبراطورية المركزية بشكل أو بآخر، وهو التجربة الفورية التي لحقت تجربة بعد الوستفاليا في أوربا وهو النظام السياسي الذي يتسم باللامركزية، ويطلق عليه في بعض الأحيان "النظام الإقطاعي"، كانت هذه بدون شك إمبراطورية منهارة توجب عليها أن تجد نظامًا معينًا في خضم الفوضى الناجمة عن اللامركزية غير المقصودة، وقد لا يكون النظام الإقطاعي هو النظام الأنسب لوصف هذه الفترة التاريخية الطويلة والمتغيرة، وفي الفضاء الاجتماعي الإقليمي بدأت أوربا، وأصبحت فكرة الإمبراطورية في طي الذكريات ولكنها كانت لا تزال فكرة سياسية ملحة، حيث تفكك التكوين السياسي للإمبراطورية واستُبدل بوحدات صغيرة مثل القبائل والإقطاعيات والممالك الناشئة، وتمثل التكوين السياسي الأوربي الأول الذي كان مشابهًا إلى حد ما للنظام الإمبراطوري الكلاسيكي في

الأراضي الواقعة تحت سيطرة شارلمان(*) في القرن التاسع، التي كانت تعد قلب أوربا، وكان هذا هو الجهد الأول لاستعادة النظام الإمبراطوري، ومن ثم تبع بالبقية.

المجتمع التقليدي:

"الانتقال الأصلي" هو نواة الأسطورة فيما يتعلق بالبناء الاجتماعي في أوربا، لماذا تسمى بالأسطورة؟ وجدت أوربا نفسها في القرن التاسع عشر في قمة العالم، وكانت الفكرة المسيطرة على العلوم الإنسانية الناشئة آنذاك هي معرفة كيفية حدوث هذه الانطلاقة نحو الحداثة، فمن المفترض أن يفسر هذا الانتقال السيطرة اللاحقة التي مارستها القارة الأوربية على العالم، وكذلك التفوق الحضاري المفترض لأوربا، وهذه الأسطورة متوارثة في الفكر التنموي الأوربي، وهو الأمر المسيطر والغائي، الذي قيل: إنه يركز على ظاهرة فريدة، وهذا الإحساس بالتفرد هو أيضًا سبب من أسباب الغطرسة والتفرقة العنصرية التي وصم بها السلوك الأوربي نحو بقية العالم، والدليل على ذلك يتضح في عديد من المستعمرات والمشاريع الإمبريالية، وفي بناء "التوجه نحو الشرق"، ذلك فضلاً عن "صراع الحضارات" الذي يعاني منه العالم الآن، وهنا تنبع الحاجة إلى الوصول إلى تفسير غير حتمي لأسباب صعود أوروبا.

(*) Charlemagne شارلمان (٧٤٢- ٨١٤) هو ملك الفرنجة the Franks وحاكم إمبراطوريتهم بين عامي (٧٦٨- ٨٠٠) وإمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة بين عامي (٨٠٠- ٨١٤)، وهو الابن الأكبر للملك بيبين الثالث من سلالة الكارولينجيين، وقد حكم المملكة مناصفة مع أخيه كارلومان حتى موت الأخير عام ٧٧١، عندها صار شارلمان الملك الوحيد لشعبه، فقام بحملات واسعة للسيطرة على الأراضي الأوربية المجاورة لمملكته ولتبشيرها بالمسيحية، فهزم اللومبارديين في شمال إيطاليا، وضم إقطاعياتهم عام ٧٧٤، وحاول طرد المسلمين من إسبانيا، ولكنه فشل في ذلك عام ٧٧٨، ونجح في السيطرة على بافاريا عام ٧٧٨ (المترجمة)

الدولة القومية هي المؤسسة الحديثة المفضلة، في حين أن الإمبراطوريات قديمة قدم التاريخ المُوَثق. وسيلقي التفريق بينهما الضوء على كل منهما، فالتكوين السياسي للأولى يعتمد على منطق يختلف تمام الاختلاف عن المنطق الذي يرتكز عليه التكوين السياسي للأخرى، فالإمبراطورية ليس لها حدود واضحة ومحددة بصرامة مثل الدول التي تفرض سيادتها على أراضيها، ولكن حدودها متغيرة. وتعتمد حركة التغيير في الحدود على قوة الدولة الإمبراطورية، أما الإمبراطورية فهي تكوين سياسي متعدد الحضارات، في حين أن الدولة القومية لها ثقافة قومية، مرتبطة بطبيعة الحال بـ "الأقليات القومية"، وهم أطفال نظام الوستفاليا غير المحظوظين، وتعتمد الإمبراطورية على الشرعية الوراثية المدعومة بطبيعة الحال بنوع من أنوا ع القوة السامية، وعلى الجانب الآخر، تعتمد الشرعية في الدولة القومية إما على القومية أو على الديمقراطية، وقد كونت الإمبراطورية في حد ذاتها نظامًا عالميا، في حين أن الدول القومية كونت جزءًا من نظام عالمي لا تسيطر عليه دولة بعينها، أما الحكم الديكتاتوري المطلق فهو شكل انتقالي بين النظامين، جمع بين الاستبداد وفرض السيطرة على الإقطاعيات التابعة.

الإمبراطوريات مثلها مثل الدول القومية لها أشكال مختلفة Munkler 2007، وهناك فرق كبير بين الإمبراطوريات القارية، وهو النوع الذي تنتمي له معظم الإمبراطوريات الكلاسيكية، والإمبراطوريات البحرية الحديثة، مثل الإمبراطورية الأيبيرية في القرن السادس عشر، والهولندية في القرن السابع عشر، والبريطانية في القرن الثامن عشر، ومثلت الصين بالفعل قوة بحرية هامة في القرن الخامس عشر، ولكنها تخلت عن هذه القوة طواعية واختارت المسار القاري، وكانت هناك إمبراطوريات معزولة، تسيطر على عوالم مختلفة لم تلتقِ قط حتى تمت عولمة العالم بأسره، وهو ما حدث مع الإمبراطورية البريطانية والإمبراطورية الروسية، لم تتصلا معًا في معظم الأحيان، (فإحداهما بحرية والأخرى قارية)، ولكنهما على الرغم من ذلك التقيتا في أفغانستان؛ حيث كانتا إمبراطوريتين متنافستين في عالم واحد بعيد ("اللعبة الكبيرة" الجيوسياسية).

كان ينبغي أن يتحقق للإمبراطوريات بطبيعتها نوع من أنواع الاستمرار، فالإمبراطورية الأكثر استمراراً كانت الصين التي حكمتها سلالات متعددة، وتأرجحت الهند بين الشكل المركزي والشكل اللامركزي، واتسمت بتعدد الديانات، أما الإمبراطورية التي حكمها الإسكندر الأكبر (٣٣٦- ٣٢٣ قبل الميلاد)، فهي حالة مثيرة للارتباك؛ نظراً لقصر مدتها، ولم تعش الإمبراطوريات الحديثة لهتلر وموسيليني كثيراً، وكذلك هو الحال في شرق آسيا التي اعتمدت على التشارك في الرخاء، وسيطرت عليها اليابان لفترة وجيزة من الزمن، ويجب أن يكون للإمبراطورية اتساع معين من الأراضي، وهو ما لم يكن متوفراً للإمبراطورية التي دامت كثيراً وهي إمبراطورية هابسبورغ.

ينبغي التفريق بين الإمبراطوريات والإمبريالية، فالإمبريالية هي "الرغبة في تكوين الإمبراطورية"، التي تمارسها الدولة القومية بطبيعة الحال، أما الإمبراطوريات التقليدية وعلى العكس فقد خُلقت بطبيعتها من خلال عملية تاريخية بطيئة وغير متوقعة؛ حيث يقال في بعض الأحيان: إن الإمبراطورية البريطانية قد خلقت في "غفلة" من الزمن، والإمبراطورية الأمريكية نشأت نتيجة "دعوة"، ومن المحير أن الإمبريالية قد أدت إلى تدمير النظام الإمبراطوري التقليدي، ولكن الإمبريالية هي أمر مرتبط بالدولة القومية، فإمبراطورية ما بعد الحداثة التي ليس لها أراضٍ محددة قد تشكل هيكلاً شبكيًا من السيطرة العالمية: "إمبراطورية" تنهي الإمبريالية كما يُفهم عادة من المفهوم الأخير Hardt and Negri 2000 .

أتاحت الإمبراطورية في أوربا مجالاً لظهور نظام فريد من نوعه وهو النظام الإقطاعي، بعد التقسيم الإداري للإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس والانقسام السياسي بين طرفها الشرقي وطرفها الغربي، احتل عدد من القبائل الألمانية وغيرها الطرف الغربي للإمبراطورية، وهو ما أدى إلى تفرقها وتحولها إلى تكوين سياسي قاري لامركزي بصورة كبيرة، وبأثر رجعي سُمي هذا النظام بالنظام الإقطاعي، وهو بالطبع اختصار لتطور تاريخي طويل، وحدث الانقسام الديني الأخير بين

الإمبراطوريتين الرومانيتين في ١٠٥٤، وكان ذلك في فترة ارتفاع مد القرون الوسطى بين عام ١٠٠٠ و١٣٠٠، فقد صار الفضاء الإقليمي الذي سيصبح أوروبا منطقة أكثر تماسكًا من الناحية الثقافية، وذلك اعتمادًا على أيديولوجية سيادة الديانة المسيحية.(*) وفي هذه المرحلة من تكوين الهوية، كان هناك قوتان "أخريان" هامتان: البيزنطيون (شرق روما) والعالم الإسلامي، وقد بدأت هوية أوربا في التشكل ببطء، وأصبحت بديلاً علمانيا للهوية الدينية التي ليس لها أراض محددة، وتميزت أوربا الحديثة بتعدد الثقافات، ومقاومة القوى المركزية، وبالطبع امتازت بنمو مجتمع مدني متميز عن قوة الدولة، وبدأ الناس في التشارك في عدد من الممارسات الثقافية، شملت الحصول على تعليم عال في الجامعات،

كان نظام ما قبل الوستفاليا في أوربا نظامًا متعدد المستويات يتسم بهياكل سلطة مشتتة ومتغيرة دون وجود حدود واضحة على الأرض وبدون سلطة مطلقة، وكون هذا النظام خليطًا مذهلاً من العناصر غير المكتملة: الكنيسة القبطية، ومشروع الإمبراطورية، وقادة القبائل، واللوردات الإقطاعيين الذين اعتمدوا على حكم الفلاحين المقهورين، والملوك الجدد الذين سيطروا على مساحات أكبر من الأراضي، وفضلاً عن ذلك، كانت هناك شبكات تجارية غطت معظم القارة الأوربية، وربطتها بالعالم الخارجي، كما ظهرت طبقة برجوازية ناشئة في المدن شبه المستقلة، وقعت معظم هذه الأحداث التاريخية المعقدة عن طريق الصدفة أكثر مما وقعت عن طريق التخطيط،

صعود الوستفاليا:

كانت هناك محاولات يائسة لتحويل هذه التكوينات السياسية الإقطاعية الفوضوية إلى إمبراطورية على غرار الإمبراطورية الرومانية، التي انهار نظامها

(*) Latin Christendom يعود هذا المصطلح من الناحية الثقافية إلى مجموع دول العالم المسيحية، أما من الناحية التاريخية فيرجع هذا المصطلح إلى دول العالم التي تضم أغلبية مسيحية، (المترجمة)

وإستونيا (المترجمة).

(باكس رومانا)(*) وبعد مرور مئات من السنين انفجرت هذه البنية المتناقضة، ونتج عنها حروب متناقضة بنفس الدرجة، "حرب الثلاثين عامًا"(**) التي تصارع فيها عدد كبير من الأطراف الذين عملوا على مستويات مختلفة من النظام، وكانوا يسيرون وراء أهداف مختلفة، كان وقتًا هيبًا، وبطبيعة الحال، ولد نظام سياسي نسميه اليوم بنظام ويستفاليا، وبشكل أكثر تحديداً تم التوقيع على معاهدة ويستفاليا عام ١٦٤٨ نتج عن هذه المعاهدة ظهور الدول ذات السيادة المستقلة بأراضيها وهو ما فرض بدوره نهاية القوى المحلية، وكذلك نهاية الهياكل الاقتصادية والسياسية القارية، الآن احتكرت الدولة جميع أنواع القوى، وكان ذلك يعني أيضًا أنه ليس هناك قوة شاملة مسيطرة خارج حدود الدولة.

(*) Pax Romana : هو مصطلح لاتيني يعني السلام الروماني Roman Peace، وهو مصطلح يعبر عن الفترة الطويلة من السلام النسبي الذي شهدته الإمبراطورية الرومانية في القرنين الأول والثاني، استمرت هذه الفترة حوالي ٢٠٧ سنة، من ٢٧ قبل الميلاد إلى ١٨٠ قبل الميلاد، ظهر هذا المفهوم لأول مرة في كتاب The Decline and Fall of The Roman للكاتب Edward Gib bon (المترجمة).

(**) حرب الثلاثين عاماً: هي سلسلة صراعات دامية مزقت أوروبا بين عامي ١٦١٨ و١٦٤٨ ، وقعت معاركها بدايةً وبشكل عام في أراضي أوروبا الوسطى (خاصة أراضي ألمانيا الحالية) العائدة إلى الإمبراطورية الرومانية المقدسة، ولكن اشتركت فيها تباعًا معظم القوى الأوروبية الموجودة في ذاك العصر فيما عدا إنجلترا وروسيا، في الجزء الثاني من فترة الحرب امتدت المعارك إلى فرنسا والأراضي المنخفضة وشمال إيطاليا وكاتالونيا، خلال سنواتها الثلاثين تغيرت تدريجيا طبيعة ودوافع الحرب، فقد اندلعت الحرب في البداية بسبب صراع ديني بين الكاثوليك والبروتستانت، وتحولت إلى صراع سياسي من أجل السيطرة على الدول الأخرى بين فرنسا والنمسا، ففرنسا الكاثوليكية تحت حكم الكردينال ريشيليو في ذلك الوقت ساندت الجانب البروتستانتي في الحرب لإضعاف منافسيها آل هابسبورغ لتعزيز موقف فرنسا باعتبارها قوة أوروبية بارزة، فزاد هذا من حدة التناحر بينهما؛ مما أدى لاحقًا إلى حرب مباشرة بين فرنسا وإسبانيا، وكان الأثر الرئيسي لحرب الثلاثين عاماً التي استخدمت فيها جيوش مرتزقة على نطاق واسع، تدمير مناطق بأكملها تركت جرداء من نهب الجيوش، وانتشرت خلالها المجاعات والأمراض وهلاك عديد من سكان الولايات الألمانية وبشكل أقل حدة الأراضي المنخفضة وإيطاليا، واستمرت الحرب ثلاثين عاماً، ولكن الصراعات التي فجرتها ظلت قائمة بدون حل لزمن أطول بكثير، وانتهت الحرب بمعاهدة مونستر وهي جزء من صلح وستفاليا الأوسع عام 1648 (المترجمة)

لم يتوقف بندول المركزية واللامركزية بتطبيق هذا النظام على أي حال، وذلك رغم حقيقة اعتماد منطق معاهدة ويستفاليا على مبدأ عدم السيطرة، وفي بعض الأحيان اعتمد على مبدأ وقف الصراع المسلح Watson 1992 كانت هناك محاولات عديدة عبر التاريخ الأوربي لفرض السيطرة أو الهيمنة، وهو ما أدى إلى إشعال فتيل الحروب التي تهدف إلى إعادة التوازن في القوى وهو النظام الذي يفضله الجميع.

صار لأوربا نظام اجتماعي في خضم نمو العلاقات الاجتماعية والاقتصادية الداخلية، ومن الناحية الأمنية اتسم هذا النظام بالعنف في معظم الأحيان، ولكن قلت درجة التعقيد عندما حدث تجانس بين "الدولة" والأراضي التي تسيطر عليها، وشنت الحروب من أجل السيطرة على الأراضي بدلاً من الحروب الدينية Heffernan 1998:17 اتسمت عملية بناء الدولة في أوربا بالعنف (بمعنى الاقتطاع من الأراضي السياسية)، فقد تعلمت الشعوب تدريجيا أن تعتبر أن دولها "حامية"، وأن باقي العالم مكان يتسم "بالفوضى" ويهدد أمن الشعوب، وكانت أوروبا ما تزال مكانًا خطرًا - نظام عنيف، مركب من الأمن الإقليمي Buzan 1991 وعلى أي حال، أتاحت الدبلوماسية وجود علاقات بين الدول يمكن التنبؤ بها بصورة أكبر؛ حيث تشكل المجتمع الدولي (وهو ما أسماه هيدلي بول (*) بـ المجتمع الفوضوي") .Bull, 1977 احتكرت الممالك الوليدة مهام الحكومة: وكان هذا نوعًا من التسوية (الحكم الديكتاتوري المطلق) بين المركزية (النظام الإمبراطوري) واللامركزية (النظام الإقطاعي)، وأصبحت الدول الحديثة المستقلة بأراضيها منطوية اقتصاديا بسبب المذهب التجاري (المركنتالي) ومن ثم أوقعتها القومية في فخ الهوية الإثنية، وتنافست "القومية" Nationess بنجاح مع الهوية الأوربية الإقليمية، وكان هذا يعني أيضًا تبعية "الأقاليم التاريخية" تحت مستوى الدولة القومية، ونعني بالأقاليم التاريخية المناطق الخاضعة التي تتشارك في قدر كبير من التاريخ، والهوية الثقافية، والإثنية، واللغة، وذلك تعارضًا مع التقسيمات الإدارية الجديدة للدولة القومية الحديثة، وكانت الأقاليم التاريخية في حقيقة الأمر دولاً محتملة، وكانت هذه

(*) Hedley Bull (١٩٣٢-١٩٨٥) كان أستاذًا للعلاقات الدولية في الجامعة القومية الأسترالية Australian National University، ومدرسة لندن للاقتصاد وجامعة أكسفورد حتى وفاته عام ١٩٨٥، درس التاريخ والفلسفة في جامعة سيدني، وهناك تأثر كثيرًا بالفيلسوف جون أندرسون. (المترجمة).

الأقاليم متناهية الصغر؛ حيث كان من الصعب عليها أن تنافس الدول القومية المركبة والأكثر قوة، التي كانت في هذه الفترة متفاوتة من حيث درجة التنمية.

الدولة القومية الأولى

إنجلترا هي أولى الدول القومية وأكثرها نجاحًا، وتمتعت إنجلترا بالحداثة السياسية بعد ثورة عام ١٦٨٨، ومن ثم دخلت في مرحلة الثورة الصناعية، التي بدأت في وقت سابق تزامنًا مع توجيه الزراعة نحو السوق، سُبقت الثورة السياسية بحرب أهلية صورها توماس هوبز صورة كلاسيكية في كتاب Leviathan6 (1651) (*)، الذي تمشى مع الجدل الكلاسيكي الذي أثاره حول الدولة القوية: الحكم الديكتاتوري المطلق، عادة ما تتم مقارنة هوبز بـ جون لوك(**)الذى كان يساند فكرة الدور الدستورى

(*) توماس هوبز (١٥٨٨-١٦٧٩): عالم رياضيات وفيلسوف إنجليزي، ويعد أكبر فلاسفة القرن السابع عشر في إنجلترا، وأكثرهم شهرة في المجال القانوني، وكان فقيهًا قانونيا ساهم مساهمات كبيرة في بلورة كثير من الأطروحات التي تميز بها القرن على المستوى السياسي والحقوقي، كما عرف بمساهمته في التأسيس لكثير من المفاهيم التي لعبت دورًا كبيرًا ليس فقط على مستوى النظرية السياسية، بل كذلك على مستوى الفعل والتطبيق في كثير من البلدان، على رأسها مفهوم العقد الاجتماعي، وكذلك يعتبر هوبز من الفلاسفة الذين وظفوا مفهوم الحق الطبيعي في تفسيرهم لكثير من القضايا المطروحة في عصرهم (المترجمة).

(**) جون لوك (١٦٣٢ - ١٧٠٤) فيلسوف تجريبي ومفكر سياسي إنجليزي، تعلم في مدرسة وستمنستر، ثم في كلية كنيسة المسيح في جامعة أوكسفورد؛ حيث انتخب طالبًا مدى الحياة، لكن هذا اللقب سحب منه في عام ١٦٨٤ بأمر من الملك، وبسبب كراهيته لعدم التسامح البيورتياني عند اللاهوتيين في هذه الكلية، لم ينخرط في سلك رجال الدين، وبدلاً من ذلك أخذ في دراسة الطب ومارس التجريب العلمي، حتى عرف باسم دكتور لوك، وفي عام ١٦٦٧ أصبح طبيبًا خاصًا لأسرة أنتوني أشلي كوبر(١٦٢١-١٦٨٣) الذي صار فيما بعد الإيرل الأول لشافتسبري، ووزيرًا للعدل، ولعب دورًا خطيرًا في الأحداث السياسية العظيمة التي وقعت في إنجلترا ما بين سنة ١٦٦٠ وسنة ١٦٨٠ ، لعبت علاقة لوك باللورد آشلي دورًا كبيرًا في نظرياته السياسية الليبرالية، وكان اللورد آشلي يتمتع بنفوذ كبير في إنجلترا؛ إذ كان يمثل المصالح السياسية لرؤوس الأموال التجارية =

التمثيلي في كتابه (1691) Two Treatises on Government وتناقش كل منهما في إطار عقلاني بعيداً عن اللاهوتية، متوقعين من ثم الخطاب السياسي للقرن الثامن عشر حول الحداثة السياسية.

الانتقالات المتنازع عليها:

دائمًا ما احتلت قضية "الانتقال" مكانة قوية في الفكر التنموي الغربي، فهناك نوع من التحيز القطعي لها، ومن الجلي أنها أصبحت تستخدم على نطاق واسع بعد انهيار الشيوعية في التسعينات، عندما أصبح تنمية المجتمع السوقى على أنقاض الاقتصاد المخطط أمرًا لامناص منه، وبالمثل، ترجع ولادة المجتمع الحديث إلى "الانتقال الأصلي" من التراث إلى الحداثة، يشير"الانتقال" إلى التحول بين نقطتين محددتين في وقت واحد، أما "التحول" فهو تغير هيكلي نحو شيء غير معروف بعد،

= فى لندن، وتحت تأثير اللورد أشلي كتب لوك في عام ١٦٦٧ مقالاً عن التسامح (On Toleration) راجع فيه أفكاره القديمة حول إمكانية تنظيم الدولة لكل شؤون الكنيسة، اعتقد كثيرون لمدة طويلة أن لوك كتب أشهر مقالتين سياسيتين نشرتا في عام ١٦٩٠ بعنوان "مقالتان عن الحكومة" (Two Treatises on Government) تأييداً لثورة ١٦٨٨ الكبرى، وهناك وجهة نظر تقول: إن المقالتين وجهتا ضد "فيلمر" Filmer وليس ضد هوبز كما كان يظن البعض، وهاجر لوك إلى هولندا عام ١٦٨٣ بسبب ملاحقة الشرطة له، وذلك لاتصالاته الوثيقة باللورد أشلي، الذي كان معارضًا للقصر وبقي هناك حتى عام ١٦٨٩، وفي هولندا كتب لوك عدة مقالات، وعندما حدثت الثورة الكبرى، استطاع لوك العودة إلى إنجلترا، وقد رفضت الجامعات القديمة فلسفته الحسية وآراءه الليبرالية، وكان لجون لوك دور كبير غير مباشر في الثورة الأمريكية؛ إذ إن كتابه "رسالتان في الحكم" كان محط إعجاب الأمريكيين، وكانت من ضمن آرائه في الكتاب أن الوظيفة العليا للدولة هي حماية الثروة والحرية، ويجب على الشعب تغيير الحكومة أو تبديلها في حالة عدم حفظها لحقوق الشعب وحريته، وقد ساهمت آراؤه في زيادة وعي الأمريكيين الذين اعتنقوا آراءه وقرروا تنفيذها، ومن أشهر عباراته الفلسفية" الأفكار الجديدة دائمًا موضع شك ... وعادة ما تتم مقاومتها؛ لأنها لم تصبح شائعة بعد". (المترجمة)

فإذا كانت النقطة الأخيرة غير معروفة، فإن هناك حالة من عدم التيقن تكتنف تعريف النقطة الأولى، وكانت هناك رؤى مختلفة حول جوهر الانتقال: من الإقطاعية إلى الرأسمالية، ومن مرحلة ما قبل السوق إلى مرحلة السوق، ومن الريف إلى الحضر، ومن مرحلة ما قبل التصنيع إلى مرحلة التصنيع، ومن نظام ما قبل الوستفاليا إلى نظام الوستفاليا، ومن منظور نظري بشكل أكبر: من جيميني شافت إلى غزل شافت(*)، ومن المسودة إلى التعاقد، ومن التضامن الحيوي إلى التضامن الميكانيكي.

وفكرة الانتقال الداخلي هي أسطورة ملحة تتناول فكرة الخلق، وهي أسطورة متوارثة في الفكر التنموي تتسم باللاهوتية وتفترض التفرد في صعود أوربا. ولم تحدث العمليات الانتقالية، أو التحولية، في ذات الوقت، فبعض التفسيرات ما هي إلا وصفات رئيسية لعمليات تمكن دراستها أثناء حدوث التغيرات التدريجية بدرجات مختلفة من القوة، وهذا هو ما حدث في حالة الانتقال من الريف إلى الحضر، ومن عصر ما قبل التصنيع إلى عصر التصنيع. وهناك رؤى أخرى أكثر ميلاً للنظرية، متى ظهرت الحداثة؟ كيف تحولت الإقطاعية إلى رأسمالية؟ أين تكمن عبقرية نظام وستفاليا؟ أدت هذه الأسئلة إلى اندلاع مناقشات نظرية حية.

وربما يعد صعود الرأسمالية هو أكثر القضايا المسببة للنزاع، فقد انشغل دارسو الماركسية أساساً بـ"المحرك الأولي" الذي أدى إلى تغيير "نمط الإنتاج الإقطاعي" وحوّله إلى الشكل الرأسمالي. وفي هيكل ماركس التاريخي للتغير الاجتماعي، كان ذلك يحدث نتيجة للتناقضات الداخلية في النظام الإقطاعي، التي مهدت الطريق أمام علاقات الإنتاج الاجتماعية الرأسمالية .Hilton 1976 ولذلك، فإن موقع الماركسية

(*)gemeinschaft to gesellschaf ميز عالم الاجتماع الألماني فرديناند تونيس في العمل الذي قام به عام ١٨٨٧ بين نوعين من الاتحادات الإنسانية "جيميني شافت"، وعادة ما تترجم بكلمة جماعة، و"غزل شافت" وترجمتها مجتمع أو اتحاد، ويرى تونيس أن الأولى تعبر عن كيان أكثر تماسكاً وإحكاماً من الناحية الاجتماعية، وذلك بسبب وجود "وحدة الإرادة"، مثل كيان الأسرة أو القرابة، أما غزل شافت فتعني مجموعة من الأفراد الذين تجمعهم المصلحة الذاتية فقط، واقترح أنه في العالم الحقيقي لا يمكن أن توجد كل جماعة على حدة، ولكن يحدث مزيج بين الاثنين (المترجمة).

الجديدة Wallerstein,1974 التي ترى أن الانتقال حدث على مستوى نظام العالم الرأسمالي، ونجم عن علاقات التبادل، كان مثيراً للجدل بصورة كبيرة، وتغيرت هذه الرؤية تماماً فيما يتعلق بالماركسيين، وأخذت اسم "النيوسميثيان" أو التوزيعية Brenner 1977 أما الليبراليون الجدد فقد اعتبروا أن هذا الأمر هو عملية تحررية تطورية، "تاريخ طبيعي " لظهور نظام السوق.

عند التركيز على الانتقال إلى مجتمع السوق، لا بد أن نسترجع أطروحة آدم سميث الشهيرة أن لدى الإنسان ميلاً طبيعيا للمقايضة، والتبادل و"التجارة"، وهو ما أدى حتمًا إلى السوق وإلى نظام السوق، وأصبحت هذه طريقة الفهم الليبرالية لصعود مجتمع السوق. ماذا قال كارل بولاني حول هذا الأمر؟ يسخر بولاني بطريقة لطيفة من فكرة سميث عن "الحرية الطبيعية" والميل الطبيعي لدى الإنسان للمقايضة.(٩) فيرى بولاني أن نظام السوق لم ينشأ بسبب "الميل الطبيعي للمقايضة"، ولكنه يقترح أن الأمر جاء بصورة عكسية، فمجتمع السوق لم يكن "طبيعيًا"، ولكنه أنشئ سياسيا، فهو سلوك حُدد بناءً على هيكل،

ووفقًا لهذا المنهج الموضوعي (الذي سنعود للحديث عنه مجدداً في الفصل السادس)، يفرق بولاني بين المجتمعات التي كان فيها السوق هو المبدأ الوحيد لتأسيس الاقتصاد دونًا عن جميع المبادئ الأخرى (مثل مستوى الأجور في القطاع العائلي، أو التبادل، او إعادة التوزيع)، والمجتمعات التي صار فيها الاقتصاد بأكمله يعتمد على مبدأ السوق، ومن ثم فإن لمفهوم السوق معنيين: أحدهما واضح ومحدد، ويعرف بمكان السوق، والآخر تجريدي ويعود على نظام السوق، والمجتمعات ذات الأسواق هي ظاهرة عالمية، وذلك ما تعلمناه من التاريخ ومن علم الإنسان (الأنثربولوجيا)، فجميعها تعمل بالتوافق مع نفس المنطق، بغض النظر عن كيفية اختيار المجتمع بأكمله لعملية إضفاء الصفة المؤسسية على الحياة الاقتصادية، فأسعار السلع التي يتم تداولها في السوق تتغير وفقًا لقوى العرض والطلب؛ ومن هنا تحدد "الربح" الناتج عن بيع السلع المختلفة في الأجلين القصير والطويل، كما تحدد كيفية توزيع الموارد في مجال إنتاج السلع المختلفة ("الاستثمار").

الأسواق التقليدية "مغروسة" في الهيكل الاجتماعي، أما في تطور الرأسمالية على النقيض فقد انتزع السوق من المجتمع، والنقطة الهامة التي يثيرها بولاني هي أن المجتمعات التي يسيطر عليها مبدأ السوق سيطرة تامة - التي يتم فيها تسليع الأرض ورأس المال والعمل بشكل كامل - هي ظاهرة حديثة تُعرف بالرأسمالية، وهناك، على أي حال، آليتان أخريان للتكامل الاقتصادي: هما التبادل وإعادة التوزيع، ويعني التبادل الأشكال المغروسة في المجتمع التي يتم من خلالها التبادل، أما إعادة التوزيع فتشير إلى التوزيع المعتمد على السياسة في المجتمعات الطبقية التي تتميز بوجود هيكل المركز والهامش، وقد أدى نمو التبادل في السوق إلى تقويض نمطي التوزيع؛ سالفي الذكر، وقد وعلى أي حال، ولأن مبدأ السوق قد اخترق جميع نواحي الأنشطة الإنسانية، وهو ما أدى إلى تآكل الهياكل الاجتماعية، كان لابد من العودة إلى إعادة التوزيع وذلك من أجل تزويد الشعوب بالحماية الاجتماعية الضرورية لاستمرار الحياة، وفي المنظور التاريخي طويل الأمد افترض مبدأ السوق تدريجيا مزيداً من الأهمية على حساب مبدأيه المتنافسين، عادت إعادة التوزيع مرة أخرى على نحو أشكال جديدة من التدخل وصارت جزءاً من الحركة الثانية في سياق "التحول الكبير"، وعاد التبادل على شكل حل مرتبط بتيار شيوعي مضاد في أوقات الأزمات الاقتصادية الكبرى وانهيار التكوينات السياسية المنظمة Hettne1990 يثار الجدل مرة أخرى حول مبدأ ويستفاليا السياسي عند العودة للحديث عن دور الدولة في عملية الانتقال، ترتكز فكرة الويستفاليا لكونها نوعًا جديداً من التكوين السياسي على الدولة وعلى حقيقة أن الدولة هي مؤسسة مستقلة عن "الغطاء" الاستعماري أو الإمبريالي، وأن الدولة أيضًا مؤسسة مستقلة عن الكيانات المعتمدة على الغير التي كانت محتكرة للقوى فيما سبق، وما دام أن ذلك تطلب عدم وجود أي سلطة فوق سلطة الدولة، فقد نشأ نظام عالمي "فوضوي"، وهذا النظام كان شديد الاختلاف عن النظام الاستعماري أو الإمبريالي، وكانت عملية طويلة، وليس انتقالاً بسيطًا، وفي هذا النظام الجديد كان على الدولة أن تعتمد على "مساعدة نفسها" كي تعيش، وقد أدى ذلك إلى حدوث توازن في ميزان القوى السياسية وتغيرات في نظام التحالفات؛ مما أدى إلى شن الحروب وهو الأمر المماثل تماماً لما حدث في أوائل العصر الحديث، وتتعامل العلوم السياسية، وما عرف فيما بعد

بالنظام التخصصي للعلاقات الدولية، مع هذه الحقيقة باعتبارها نظامًا سياسيا "طبيعيا" تمكن مقارنته بالنظام الاقتصادي التنافسي الذي حلله الاقتصاديون.

وبالطبع تم التشكل في هذا المنطق الفريد الخاص بنظام ويستفاليا، ومن ثم تعرض هذا النظام للتفكك Krasner 1999 وعلى أي حال، عمل نظام الدولة الحديث بصورة مختلفة وبطريقة لا يمكن إنكارها عن النظام الذي كان سائدًا في القرون الوسطى، إذن لا بد أن يكون شيء ما قد حدث، والسؤال هو أين حدث، وماذا حدث؟ تمتعت الدولة المطلقة بقوة مطلقة على حساب الاقتصاد، فقد كان الاقتصاد ثانويًا مقارنة بمصلحة الدولة نتيجة للعلاقة الوظيفية بين الاقتصاد القوي والدولة القوية، وذلك وفقًا للفكر التجاري Tilly 1975 يستطيع التكوين القوي للدولة أن يهزم ويسيطر على الأراضي خارج الحدود، ويعود الفضل في ذلك إلى النظام المؤسسي المعقد والكفء.

ومن ثم فإن عملية تكوين الدول في أوربا لم تفرض العزلة ما دام الحديث ينال بقية العالم، فالدول القومية الأكثر نجاحًا لم تتنافس فقط داخل أوربا، ولكن امتد الصراع بينها ليشمل باقي قارات العالم التي كانت تدار على أنها مستعمرات تابعة، وبذلك استطاعت أوربا أن تحكم العالم ليس لكونها فاعلاً وحيدًا، ولكن من خلال دولها القومية الكبرى، التي قامت بتقسيم العالم فيما بينها بنهم شديد، وبذلك أصبح النظام الأوربي لإنشاء الدول نظامًا عالميا Bull and Watson 1984، وكانت العواقب المترتبة على ذلك هو شن عديد من الحروب الأوربية لمواجهة عديد من التحديات في مناطق مختلفة من العالم، وأصبحت الحالة "الهمجية" من الاستعمار "منذ عهد قريب حديثًا كوّن الهوية الأوربية وتكون على يدها، وهذه المرة عُرِف الآخر على أنه ناقص "الحضارة"، وفُهم على أنه غير منتجٍ للحداثة، ومن ثم عُرِّف على أنه "متخلف" وفيما بعد عُرِّف بأنه "غير نام"، وبدأ العالم، الثالث في التشكل بصعود أوربا؛ حيث تطابقت مسارات الديكتاتورية المطلقة والمذهب التجاري (المركنتالي) والاستعمار، وكانت عملية الانتقال في حقيقة الأمر عملية معقدة لتغيير التاريخ العالمي، وكان لها نتائج محتملة عديدة، صنعت التنمية الأوربية على مراحل وحلقات في عملية عالمية متعددة المراكز أكثر اتساعًا Nederveen Pieterse 2006.

وهنا يكون الحديث عن "الانتقال (الأصلي)" مضللاً، و"الانتقالات" المتعددة كانت عمليات موازية، بعيدة تمامًا عن كونها داخلية، وكانت تحولات طويلة الأجل، وليست قدرًا سابقًا، عندما ألف بولاني كتاب التحولات الكبرى، لم يكن يعرف نتائج العملية - فقط مجموعة من الإستراتيجيات التدخلية المتعارضة التي تم التعامل معها باعتبارها مشاريع عالمية (انظر الفصل السادس)، لم يتم التعبير عن النقطة الأولى إذن في النقطة التالية، كما كان مفترضًا في عرف نظرية المرحلة، وكان يمكن أن يأخذ التاريخ منحنى آخر، عندما بدأت أوربا في لعب دور عالمي لأول مرة، وكان هناك "نظام عالمي" قائم بالفعل، وآنذاك كانت الصين والهند تسيطران على هذا النظام باعتبارهما محركين اقتصاديين كبيرين في الاقتصاد العالمي، وكان العرب هم التجار الذين يقومون بالربط بين المراكز الاقتصادية المختلفة، دخلت أوربا إلى هذا النظام العالمي في ١٤٩٢ عندما ضلَّ كولومبوس طريقه إلى آسيا وانتهت رحلته في أمريكا اللاتينية، وبذلك كان للصدفة دورها في صعود أوربا، واخترقت أوربا النظام العالمي بالقوة وفي النهاية استطاعت أن تسيطر عليه بالكامل، ولم يكن ذلك نتيجة لـ "انتقال أصلي" غامض.

٣- السعي وراء الحرية

أسس الفصل السابق لبعض من نقاط البداية لـ "المشروع الحديث": مثل الدولة المستقلة بأراضيها، والنظام الدولي الفوضوي الذي ينطوي على شيء من التنظيم، وظهور الأسواق القومية المتكاملة، وتغير مفهوم الوقت في التاريخ؛ حيث كان مفهومًا دائريا تحدده العناية الإلهية وصار خطيا بل متجهًا للأعلى: كانت هذه هي الفكرة الحديثة "للتقدم"، وكان السعي وراء الحرية هو جوهرها، ومن الناحية الجيوسياسية كان ذاك الوقت وقتًا مضطربًا تصحبه تغيرات عظيمة على المشهد السياسي، فرغم مرور مائة عام على سلام وستفاليا، فإن النظام الأمني كان ما يزال غير مستقر، وتوالت "حروب الخلافة"(*)، وهي دلالة أفصحت عن خصائص ما قبل الحداثة المرتبطة بها، ورسمت القوى العظمى الناشئة الخريطة السياسية الحديثة: إنجلترا، وفرنسا، وبروسيا(**)، والنمسا، وروسيا، أما فيما يتعلق بالدول الضعيفة فكانت اللعبة هي

(*) حروب الخلافة :wars of succession هي حروب دارت في أوربا نتيجة للنزاع حول أحقية الحصول على العرش، ويطلق عليها أيضًا حروب الوراثة، ولقد عرفت أربع حروب أوربية بهذا الاسم: هي حرب الخلافة الإسبانية، وحرب الخلافة البولندية، وحرب الخلافة النمساوية، وحرب الخلافة البافارية (المترجمة).

(**) بروسيا: هو اسم كان يطلق على المقاطعة الألمانية التي أطلق عليها لاحقًا اسم بروسيا الشرقية، وسميت المنطقة على اسم سكانها الأصليين البروسيين ذوي الأصول البلطيقية، وتحولت بروسيا بعد انهيار الملكية في نوفمبر ١٩١٨ إلى جمهورية أسقطتها الحكومة الإمبراطورية فيما عرف بضربة بروسيا عام ١٩٣٢ ثم كانت نهاية بروسيا على يد الحلفاء بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث أمر مجلس قوات الاحتلال المتحالفة سنة ١٩٤٧ بحل الدولة البروسية وتتقاسم ألمانيا اليوم بروسيا مع ست دول أخرى من فرنسا إلى روسيا، ويستخدم اسم بروسيا اليوم للدلالات التاريخية والثقافية أو الجغرافية فقط (المترجمة).

محاولة الاستمرار في الحياة، التي كانت عادة ما تتم عن طريق التحالف مع إحدى القوى العظمى.

شكلت الثورة الفرنسية هيكل الصراع في الفترة من ١٧٥٠ إلى ١٨١٥؛ حيث كانت الثورة الفرنسية بمثابة نقطة تحول وحدث تكويني لمعظم دول القارة الأوربية، وقضت الثورة الفرنيسة على بقايا النظام الإقطاعي، ولكن بشرت مرحلة الإرهاب والرعب الكبير(*) التي مرت بها هذه الثورة بولادة الدكتاتورية والنظم الشمولية في المستقبل، وكان هذا أول ظهور للحكم المطلق غير المرتبط بالاستبدادية(**) وكان هذا انبعاثًا للجانب الأحلك سوادًا من الحداثة.

كانت السياسة قبل الثورة الفرنسية ما هي إلا مجموعة من العلاقات المتشابكة والصراعات الوراثية والسلالية، وحروب من أجل ضبط ميزان القوة، ومنافسة من أجل السيطرة على الأراضي داخل وخارج أوربا على حد سواء، وانحصر الصراع الخارجي بين بريطانيا العظمى وفرنسا، وعادة ما توصف المنافسة العسكرية بينهما التي كانت تهدف إلى الهيمنة بأنها "حرب العالم الأولى"، ونتجت عن المنافسة التجارية والاستعمارية، وكانت الهند وأمريكا الشمالية هما ساحتا القتال آنذاك، وأدى انتصار

(*) مرحلة الإرهاب والرعب الكبير La Grande Terreur، حدثت بعض الأحداث أثناء مرحلة إعلان الجمهورية الفرنسية الأولى من ١٧٩٢-١٧٩٥؛ حيث شهدت هذه المرحلة كثيرًا من عمليات القتل التي تمت باسم الحرية وعرف عندئذ معنى الرعب الثوري والانعكاسات التي تنتج عنه، فشهدت هذه المرحلة مقتل الملكة ماري إنطوانيت والملك لويس السادس عشر، وضعت هذه المرحلة حدا للتفاؤل الأخلاقي والتاريخي للأنوار الفرنسية، فلم يكن فلاسفة التنوير الذين سبقوا الثورة الفرنسية يتوقعون أن العقل يمكن أن يؤدي إلى التعصب والقتل الجنوني، انتهت هذه المرحلة بالقبض على روبسبيير وإعدامه في يونيو ١٧٩٤، وقد كان مسؤولاً عن إعدام كثير من الأبرياء بحجة أنهم من أعداء الثورة، بعد إعدامه حدثت حالة من رفض فكرة الرعب والإرهاب في فرنسا، وتم وضع دستور جديد ودخلت الثورة في مرحلتها الأخيرة (المترجمة).

(**) Absolutism: نظرية سياسية تقول بأن السلطة المطلقة يجب أن تناط بحاكم واحد أو أكثر. (المترجمة)

إنجلترا في نهاية المطاف إلى نجاحها التجاري الذي عقب هذه الحرب، وأدى أيضاً إلى تحقيقها للتنمية الصناعية مبكراً.

تغير نمط الصراع بعد الثورة الفرنسية؛ حيث اختفى النظام القديم، وظهرت قوى سياسية واجتماعية جديدة، زادت قوة فرنسا عن طريق حشد أناس وطنيين، وأصبح لديها من القوة ما يكفيها حتى يتسنى لها تهديد باقي القارة الأوربية، خاصة بعد تولى نابليون للسلطة، كان نابليون يطمح في أن يخلق إمبراطورية أوربية ترتكز على القيم الحديثة وعلى مؤسسات التنوير، وفُرضت هذه الأفكار على أوربا بالقوة؛ حيث تحدت مبادئ ويستفاليا ونتج عنها حرب من أجل إعادة ضبط ميزان القوة، وأدى ذلك إلى إعداد المشهد لترتيبات أمنية مختلفة جذريا بعد عام ١٨١٥.

أصول العقيدة الليبرالية:

في منتصف القرن الثامن عشر، تمت بلورة مفهوم التقدم الذي كان حديثاً آنذاك في سياق التنوير والحداثة، وظهر هذا المفهوم على الصعيد السياسي في كل من الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية؛ حيث رحبت دساتيرهما التي تحظى بالاحترام بفكرة الحرية، التي شملت أبعاداً فكرية وسياسية واقتصادية، وفي ظل التأييد المتحمس الشديد للعقلانية، رفضت الحداثة الدين، ولكن - كان الانقلاب نموذجيا خلال هذه الفترة من استمرار النضال - وانتهى التنوير نفسه إلى ما عرف بالديانة العلمانية، ووجدت "تعاليم" هذه الديانة في الموسوعات العلمية، وكانت عبارة عن "الكاثوليكية بدون المسيحية" Gray 2003: 33 وأحد الأمثلة البارزة على ذلك هي الديانة الإنسانية التي تتسم بالإيجابية والتي أنشأها أوجست كومت (*) (1798-1857) وهو أكثر المفكرين الذين

(*) Auguste Comte (١٧٩٨-١٨٥٧) أوجست كومت هو عالم اجتماع وفيلسوف فرنسي ولد في مدينة مونبلييه، وتخرج في مدرسة البوليتكنيك، وهو من أعطى لعلم الاجتماع الاسم الذي يعرف به الآن، وقد أكد على ضرورة بناء النظريات العلمية المبنية على الملاحظة، إلا أن كتاباته كانت على جانب عظيم من التأمل الفلسفي، ويعد هو نفسه الأب الشرعي والمؤسس للفلسفة الوضعية، وهو أحد تلامذة الفيلسوف الفرنسي سان سيمون (المترجمة).

تناولوا المذهب "العلمي" الخاص بالإيجابية بروزًا، وهو ما يعد تحسينًا "على أفكار عصر التنوير، وتشارك كومت مع الماركيز دي كوندورسيه(*) (١٧٩٨-١٨٥٧)، في تقديم المشروع الحديث في شكله الأوربي الأصلي، وهو الاعتقاد شبه الديني في التقدم، وقدما معًا مثالية العصر الحديث، وهي النظرة العالمية التي يمكن التعامل معها على أنها أساس الفكر التنموي الأوربي، وفي هذا السياق علق جيلبرت ريست (**) تعليقًا مناسبًا؛ حيث رأى أن التعـــاون في مجـال التنمية "يأتي في خط مستقيم يبدأ من أيديولوجية التنوير" (Rist 2008:39)

تصادمت "أيديولوجيات التنمية" وأرسيت أسس الاقتصاد السياسي على مفهوم الليبرالية الجوهري، ليس بمنطق مطلق، ولكن ردا على القيود التي كان يتم التعامل معها باعتبارها ضارة، والتي كانت تفرضها الصفوة البرجوازية التي كانت على وشك الظهور، وتشكلت الأيديولوجية الليبرالية، رغم أن تطبيق "الليبرالية" حدث فقط فيما بعد، دائمًا ما ارتبطت مشكلة التنمية - التي تم التعامل معها باعتبارها عقبات يمكن إزالتها من طريق التقدم - بعدم وجود الحرية أو إنكار الحق في الحصول عليها، وذلك على الصعيدين السياسي والاقتصادي، ويرى روبرت تورجوت (١٧٢٧-٨١)، الذي عمل لمدة قصيرة وزيرًا للمالية في فرنسا، والذي كان معنيًا بحالة العنف التي كانت سائدة حوله، كان يرى مثل كثير من المنظرين الجدد الذين تناولوا السلام الليبرالي أن جميع

(*) The Marquis de Condorcet (١١٧٤٣-١٧٩٤) الماركيز دي كوندورسيه: كان فيلسوفًا فرنسيا وعالمًا في الرياضيات وسياسيًا مبكرًا صاغ مفهوم طريقة كوندورسيه، وكان مساندًا لفكرة الاقتصاد الحر، وكان يرى ضرورة توفير التعليم المجاني للجميع، وضرورة التمسك بالمبادئ الدستورية والمساواة بين حقوق المرأة والرجل والبشر من جميع الأجناس، وكانت كتاباته تهدف إلى تجسيد مثاليات عصر التنوير والعقلانية وما تزال كتاباته مؤثرة إلى الآن، ومات ميتة غريبة في السجن بعد فترة كان فيها هاربًا من السلطات الثورية الفرنسية، وهو آخر الفلاسفة العقلانيين (المترجمة).

(**) Gilbert Rist : كان أستاذًا في معهد الخريجين لدراسات التنمية الدولية في جنيف Institut Universitaire d'etudes du deéveloppement، وقد عرف بدراساته الرائدة عن مفهوم التنمية وممارستها (المترجمة).

أجزاء العالم التي ارتبطت عن طريق التجارة صارت الأخلاق فيها أكثر لطفًا، وأصبح العقل البشري فيها يتمتع بمزيد من التنوير.

الماركيز دي كوندورسيه

ينظر الكثيرون إلى الماركيز دي كوندورسيه باعتباره الأب الشرعي للمشروع الحديث، فقد أثر على المسارات التي تبعت فكرة التقدم، التي تحدث عنها مفكرون نعدهم اليوم روادًا في العلوم الاجتماعية، وشارك كوندورسيه سياسيا في الثورة الفرنسية، وقد ألف كتابه العظيم عن التقدم والحرية وهو مختبئ عن أعين نظام جاكوبين ١٠ ولقد أكد على أن مسار التقدم قد يتغير وفقًا لتغير الزمان والمكان، إلا أنه لا يمكن الرجوع فيه كما أنه سيظل يشغل الجنس البشري بأسره، وكان متفائلاً بمستقبل المستعمرات: "تلك الأراضي الشاسعة ،،،،، التي تحتاج فقط إلى مساعدتنا لتصير متحضرة."

وفي القارة الأوربية كان هذا ما يزال عصر الاستبداد، الذي يفرض أن شأن الاقتصاد هو شأن يتداخل ويندمج بشكل أو بآخر مع العائلة الملكية، وقد صيغ مفهوم المذهب التجاري (المركنتالي) بأثر رجعي في ظل تشكيل النقد الموجه للاستبداد الاقتصادي، لم يقم أي أحد بوصف نفسه على أنه منتمٍ "للمذهب التجاري"، فقد كانت ممارسة تنظيمية تأخذ شكل مذهب، أما المذهب، الذي تمتد جذوره للقرن السابع عشر وربما قبل ذلك، فقد ارتبط بتكوين الدولة وبذلك ميز المصالح القومية المختلفة عن المصالح المعتمدة على الطبقات، وقد انصب المذهب التجاري (المركنتالي) في معناه الضيق على الميزان التجاري، الذي كان لا بد أن يظل إيجابيا حتى يحدث تراكم في ثروة الملك وتجاره المفضلين، مثلت الطبيعة البيروقراطية المختلة للمذهب التجاري السياق السياسي الذي ظهر من خلاله التقييم المرتفع للأسواق الحرة، وفسر هذا الصراع التاريخي في العقود الأخيرة بين

"بيروقراطية الدولة" و "قوى السوق" على أنه جدل مُعمم يدور حول الحد من تدخل الدولة Preston 1996:62 واعتبار أن حرية السوق هي شرط أساسي لتحقيق الحرية السياسية، ولكن الآن يمثل هذا الوضع الذي تفرضه الليبرالية الجديدة حالة واضحة من الفوضى،

وكان الفيزوقراطيون (*) الفرنسيون هم المعارضين الأوائل لقواعد المذهب التجاري (المركنتالي)؛ حيث إنهم عملوا في ظل مناخ من الاستبداد؛ ولذلك ركزوا على الحرية الاقتصادية بدلاً من الحرية السياسية، وقد فضلوا التجارة الحرة والحرية الاقتصادية بشكل عام، ورأوا أن الزراعة هي المصدر الوحيد للثروة؛ حيث إنهم اعتبروها مورداً طبيعيا، أما الليبراليون الإنجليز على الجانب الآخر، الذين عاشوا في بيئة ذات طبيعة تجارية وصناعية أكبر مقارنة بالفرنسيين، فقد رأوا أن النظام الإنتاجي بأكمله يتميز بأن فيه إمكانية التنظيم الذاتي، دون أن تتدخل فيه النظم القومية، وقد ميز التركيز على الذاتية بدلاً من النوايا هذا النهج من التفكير، وعادة ما يوصف خطاب المذهب التجاري على أنه نقطة سلبية في سياق المطالبات الليبرالية، ولكن هناك حالة من الاستمرار رغم كل شيء (Magnusson 1993).

وتعاملت الفزيوقراطية والليبرالية الكلاسيكية مع الاقتصاد باعتباره نظامًا منفصلاً أو ذاتيا واقترح معتنقو هذين الاتجاهين مسارات مختلفة لـ "ثروة الأمم"، حيث أصبحت الثروة الآن مرتبطة بالمجتمع بصورة أعم، وذلك بدلاً من ارتباطها السابق

(*) Physiocrats الفيزوقراطية: هي مذهب نشأ في فرنسا في القرن الثامن عشر، وذهب أصحاب هذا المذهب إلى القول بحرية التجارة والصناعة، وبأن الأرض هي مصدر الثورة، وأطلق عليهم اسم الطبيعيين لاعتقادهم بسيادة القوانين الطبيعية، وقد انتقدوا مذهب التجاريين (المركنتالين) الذين اعتبروا أن ثروة الأمم تقاس بما تملكه من معادن نفيسة (الفضة والذهب) وقالوا بأن هذين المعدنين ليسا غاية النشاط الاقتصادي، وإنما هما وسيلة له، واستمد هذا المذهب قواعده من العناية الإلهية والاعتقاد بوجود نظام طبيعي ليس من وضع البشر natural order؛ لأن هذه القوانين أو القواعد يمكن أن تسري من تلقاء نفسها دون تدخل الإنسان، وأساس هذا النظام هو الملكية الفردية والحرية الاقتصادية وشعارهم هو دعه يمر، دعه يعمل Laissez Passer, Laissez Faire المترجمة.

بالعائلة الملكية، كان هذا تغييراً كبيراً يشير إلى أن نهاية الاستبداد قد أصبحت وشيكة، وشكلت النخبة المثقفة المتعلمة ما يعرف بالحداثة، التي صارت التيار الرئيسي الحديث المأخوذ على الأرجح عن النبل المستنير الذي تحدى الطريقة التي اعتمد عليها قدامى رجال الدين في انتقال المعرفة التقليدية (Power 2002).

نحن هنا نتعامل إذاً مع فترة من فترات النضال الحقيقي المستمر، أخذت الحداثة في سياقه أشكالاً عديدة، وقاومتها عدة قيم تقليدية ليس لها نتائج محددة، نتجت قوة النموذج الحديث عن العلم؛ حيث اعتبر أن العلم هو القوة المطلقة للعقل موروثة في الجنس البشري، وكانت هذه قوة تاريخية لا يمكن تحديها من وجهة نظر الفلاسفة، ويمكن أن ننظر إلى هذا الأمر باعتباره فكرة أوربية (مختلفة عن المذاهب التجارية (المركنتالية) والفيزيوقراطية المعتمدة على القومية بشكل أكبر)، فقد كان التنوير خطاباً أوربيا واسعا ذا طموح عالمي.

ربط المفكرون الإنجليز والفرنسيون بين التقدم والفردية، في حين اعتقد المفكرون الألمان أن التقدم يشير إلى أنواع مختلفة من الجماعات مثل: الدول، والقوميات، والطبقات، وهكذا، وكان إيمانويل كانت(*) (1724-1803) أحد الاستثناءات؛ حيث يستحق تعريفه الشهير للتنوير أن يتم نقله: "التنوير هو حالة لظهور الإنسان بعيداً عن حالة عدم النضج التي يفرضها على نفسه، ولا تنحصر أسباب هذه الحالة من عدم

(*) Immanuel Kant (1724-1803) : هو فيلسوف ألماني من القرن الثامن عشر ولد في بروسيا في مدينة كونغسبرغ وهي الآن مدينة كليننغراد في روسيا، وكان آخر فيلسوف مؤثر في أوربا الحديثة في التسلسل الكلاسيكي لنظرية المعرفة خلال عصر التنوير التي بدأت بالمفكرين جون لوك وجورج بركلي وديفيد هوم، أعتقد أنها كانت في خلق طريق وسط بين التجريبية والعقلانية؛ حيث رأى أن استخدام العقل دون تطبيق على التجربة يقود حتماً إلى الوهم، بينما التجربة ستكون ذاتية مجردة دون الوجود الأول للعقل المجرد، وكان بالغ الأثر في ألمانيا ونقل الفلسفة إلى ما وراء المناظرة بين العقلانيين والتجريبيين، ورأى كل من فخته وشلنغ وهيجل وشبنهور أنهم مصححون وموسعون للنظام الكانتي، وهكذا نشأت نماذج مختلفة من المثالية الألمانية (المترجمة).

النضج في قصور الفهم وحسب، ولكنها تمتد إلى عدم القدرة على اتخاذ القرار والافتقار إلى الشجاعة اللازمة لتنفيذه دون إرشاد من الآخرين"، وكان منهج إمانويل الذي يدور حول سلام عالمي مستقبلي منهجًا أخلاقيا يمكن إدراكه في ظل مجتمع مدني عالمي أُسس على العدالة، فقد تتخلى الدول عن "حريتها الهمجية" وتسعى نحو الحصول على بعض أشكال السلطة الدولية.

التنمية المستنيرة:

يشار إلى الروح التي ميزت الحقبة الزمنية التي نتناولها بالدراسة هنا بالتنوير، وقد ظهر التنوير أساسًا في إسكتلندا، وإنجلترا، وفرنسا، ولكنه وجد بشكل أو بآخر في أنحاء كثيرة من أوربا التي أصبحت الآن بصورة متزايدة منطقة ثقافية واحدة، كان آدم سميث (١٧٢٣-١٧٩٠) بالطبع هو الشخصية الأكثر بروزًا في فترة التنوير في إسكتلندا، والذي صُور باعتباره أبًا شرعيا للنظرية الاقتصادية والدراسات التنموية، وركز سميث على القيمة الجوهرية للحرية، أو ما فهمه على أنه "الحرية الطبيعية"، فالمنظور الذي سيطر على كتابه الشهير ثروة الأمم (١٧٧٦) كان متوجهًا نحو التنمية.

كان سميث ضليعًا في الجدل الفرنسي ومتأثرًا به، وكانت المفاهيم الرئيسية في الحركة الفكرية القارية هي الحرية، والعقل، والتقدم، وكان المفكر الفرنسي تورغوهو (*) أحد مؤسسي فكرة التقدم، ويمكن أن نختار الرسالة التي تقدم بها إلى جامعة

(*) Turgot : هو عالم اقتصاد ورجل سياسي فرنسي مشهور، وأصبح وزيرًا فيما بعد، ولكنهم أسقطوه بعد أن نادى بالإصلاحات التي هددت امتيازات الطبقة العليا في المجتمع الفرنسي أثناء النظام القديم، ودرس تورغو في البداية اللاهوت، وكان يأمل في أن يدخل في سلك الأكليروس المسيحي ولذلك انخرط في الدراسات اللاهوتية حتى تخرج في السوربون عام ١٧٥٠ والتي كانت جامعة دينية آنذاك، وفي مرحلة لاحقة في عام ١٧٥٢ بدأ يفضل التنوير على الدين، واتجه نحو اعتناق الدين الطبيعي أي العقلاني. (المترجمة)

السوربون مثالا ونقطة بداية للحديث عن ("تنمية" هذا الزمن) التي قدمها في عام ١٧٥٠ بعنوان استعراض التطورات الفلسفية المتعاقبة للعقل البشري(*) كانت هذه الرسالة بمثابة الخطاب النظامي العلماني الأول الذي يدور حول فكرة التقدم (Nisbet 1969: 194 ،1980: 180)، وأشار نيسبيه(**) إلى أن تورغو قد اعتمد في حساباته على فكرة المراحل المتعاقبة للعلمانية لتعريف التقدم، واختفت فكرة العناية الإلهية من التعريف.

كان تورغو اقتصاديا رائداً ذا طموح منظم، سبق آدم سميث في كثير من الأمور التي بشر بها الأخير حول موضوع "الحرية الطبيعية" للحياة الاقتصادية (١٢). ولأنه مؤسس الفزيوقراطية، فقد رأى أن التقدم الاقتصادي يمر بعدد من المراحل، وهي: الصيد وجمع الثمار، والزراعة، والصناعة. ورأى تورغو أنه يمكن تفسير الاختلافات التي تظهر بين المجتمعات المختلفة عن طريق الاختلاف في درجة التقدم، وقد أثار كل من تورغو وسميث الجدل حول فكرة التحرير (تحرير التجارة، والنظام النقابي...إلخ)، وأعلن سميث في نفس السياق أن جميع المجتمعات مرت بمراحل متعاقبة (١٣)، ومع ذلك نستطيع بالفعل أن نرى الخصائص الجوهرية في الخطاب التنويري لنموذج الحداثة التطوري في مبدأ يمكن تطبيقه حتى في المناطق المتخلفة غير المتحضرة، وعلى أي حال، رأى سميث أن بعض المجتمعات ما تزال "دولاً غير متحضرة وهمجية"، أما تورغو فقد رأى أن "المستعمرات مثل الفواكه التي تتشبث بأشجارها فقط حتى تنضج" منقول عن Rist 2008: 58

(*) A Philosophical Review of the Successive Advances of the Human Mind

(**) Robert Nisbet: عالم اجتماع أمريكي، عمل أستاذاً في جامعة كالفورنيا، بيركلي، ونائب مستشار في جامعة كالفورنيا، ريفيرسايد، وكان أستاذ ألبرت شويتزر في جامعة كولومبيا، وكان كتاب السعي من أجل المجتمع أول عمل له يكتسب أهمية كبيرة The Quest for Community، وكان له شغف خاص في تتبع التاريخ وفي معرفة أثر التقدم على المسار التاريخي للأحداث (المترجمة).

شهدت هذه المرحلة ولادة علم الاقتصاد؛ حيث كان الاقتصاد يفهم باعتباره نظاماً له قوانينه الخاصة، رغم إمكانية التلاعب بهذه القوانين، ويعطي الجدول الاقتصادي أشهر الأمثلة على ذلك، وهذا الجدول هو نموذج لنظام اقتصادي بناه فرنسوا كيناي (١٦٩٤-١٧٧٤)(*)، وقد حمل هذا النموذج تشابهات عدة مع التحليلات الحديثة للمدخلات والمخرجات Meek 1963 ، وينتمي آدم سميث، الذي التقى بـ كويسناي في زيارة له لفرنسا، لعصر التنوير في القرن الثامن عشر، وذلك مع أن آدم سميث عادة ما يذكر مع مالثوس وريكاردو -عاش كل منهما في عصر مختلف تماماً عن الآخر، وكان آدم سميث يتميز بمساندته للتصنيع وتقدم الرأسمالية، واعتمد سميث في حقيقة الأمر على الخطاب المبكر للمذهب التجاري (المركنتالي)، ثم وصفه لاحقًا بأنه "النظام التجاري"، اعتماداً على المصالح المخصصة والأخطاء الفكرية وحالات سوء التفاهم، ورأى سميث أن المنافسة الحرة مع التوسع في الأسواق الذي أدى إلى تقسيم العمل هي المفتاح الرئيسي للتنمية (أو "ثروة الأمم")، وركز سميث أساساً وبصورة غير مألوفة على الإنتاجية وليس على الإنتاج الإجمالي، وقد حُرر النظام الاقتصادي المثالي الذي يوصف أيضاً بأنه طبيعي من حيث المبدأ، ذلك إذا لم يكن قد صار "منظما ذاتيا"، وهو

(*)François Quesnay يعتبر زعيم المدرسة الطبيعية - أو المذهب الطبيعي- التي تأسست قبل الثورة الفرنسية بوقت قليل في القرن الثامن عشر، ولد كيناي عام ١٦٩٤، ودرس الجراحة وحصل على إجازة في علوم الطب وهو في الخامسة والعشرين من عمره، وأصبح طبيب القصر لمدام دي بمبادور عشيقة الملك، ثم ترقى لمنصب طبيب الملك لويس الخامس عشر من بعد، وبفضل تفوقه الفكري استطاع أن يجذب قلوب رجال البلاط الملكي والبارزين في الدولة؛ حيث كان يعقد معهم ندوات في مجلسه بداره، وتمكن من خلالها أن يكون آراءه في الأمور الاقتصادية، ويرى كيناي أنه في ظل النظام الطبيعي (نظام الفيزيوقراطية) تكون أسعار السلع الصناعية أعلى من أسعار المواد المصنوعة منها، وذلك بنسبة ما يستهلكه العمل المخصص لها من نفقة، وعلى ذلك يجب أن تكون الأسعار على أساس نفقة العمل، وقد مهدت هذه الأفكار الطريق لنظرية الاقتصاديين الكلاسيكيين، ومن أشهر مؤلفات كيناي كتاب (الجدول الاقتصادي) الذي ضم شرحا وافيا لدورة الدخل أو ما يطلق عليه في الوقت الحاضر الدخل القومي وطريقة توزيعه، وتوفي فرنسوا كيناي في عام

المفهوم الذي عرّفنا بولاني أنه مفهوم منتمٍ للقرن التاسع عشر، وكان للدولة درو هام منوط بها في عملية التنمية في مجال الاستفادة من التجارة والأسواق، ووضح جيوفاني أريغي(*) بصورة أكبر أن أفكار آدم سميث قد وضعت موضع التنفيذ في وقتنا الحاضر بعيداً تمام البعد عن الصين ذات الليبرالية الجديدة (Arrighi 2007: 41).

النضال المستمر:

كانت نهاية القرن فترة من فترات النضال المستمر، ولم يستقر الصراع بين أفكار التيار الرئيسي والتيار المضاد بعد، وكان هناك مزيد من التوازن بين القيم الليبرالية الناشئة وعديد من الأفكار التقليدية التي قاومت هذه القيم الجديدة، وكان التيار المضاد، الذي كان معارضاً للخطاب الرئيسي في عصر الفكر العقلاني- يستقي أفكاره بشكل أساسي من قيم عصر ما بعد الويستفاليا، رفض العقل، أو حاول أن يخلق خليطاً من الدين والعقل، ومن ثم احتفظ الفكر الحديث بروابط مع القيم التقليدية، وفي كتابه الذي كان بعنوان انعكاسات على الثورة في فرنسا(**)(١٧٩٠) آثار إدموند بروك (***) (١٧٢٩-١٧٩٧) الجدل في صالح المجتمع غير المتحضر لما قبل الحداثة، الذي بني على التقاليد، والتدين، والأبوية،

(*) Giovanni Arrighi (١٩٣٧-٢٠٠٩) كان دارساً للاقتصاد السياسي ولعلم الاجتماع، ثم أصبح أستاذاً لعلم الاجتماع في جامعة جون هوبكنز، وترجمت أعماله لأكثر من خمس عشرة لغة، ولد في إيطاليا وحصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة بكوني في إيطاليا عام ١٩٦٠ (المترجمة) .

(**) Reflections on the Revolution in France

(***) Edmund Burke كان رجل دولة أنغلو أمريكي وهو كاتب وخطيب ومنظر سياسي وفيلسوف، خدم بعد انتقاله إلى بريطانيا لسنوات عديدة في مجلس العموم البريطاني؛ حيث كان عضواً في حزب اليمين، ودعم الثوار الأمريكيين وناهض الثورة الفرنسية، وهو ما أدى إلى تقلده قيادة الفصيل المحافظ في الحزب اليميني، ويعتبر المؤسس الفلسفي للتيار المحافظ الحديث، وكذلك اعتبر ممثلاً عن الليبرالية الكلاسيكية، (المترجمة).

وبعـيـداً عن كـانت، لم يكن للتنوير أثر بالـغ على ألمانيـا، فـي حين رفض جـوهان جوتفرايد فون هيردير (*)(١٧٤٤-١٨٠٣) فكرة الحضارة العالمية، واعتقد أنه بدلاً من ذلك كـان هـناك عديد من الحـضـارات الفريدة والمتسـاوية، وتمكن مـقـارنة ذلك بـاحـتـفـاء عصر ما بعد الحداثة بالاختلافات في مواجهة العالمية في الجدل الحالي، وعزز هيردير المحلية، واللامركزية، وتعدد الولاءات، ورأى هيردير أن ألمانيا كانت مكونة من مجتمعات قومية صـغيرة، ولذلك كـان يمقت بروسيـا ذات المركزية والقوات العسكرية، وتم التركيز على الاختلاف في الهبات الفطرية، ويجب أن يتطور كل عرق بطريقته الخاصة، وكان مـفـهـوم هيردير عن التـاريخ العـالمي مـتعدداً؛ حـيث رأى أنه يحق لكل شـخـص أن يتبع مثالياته الخاصة Herde 1803.

أما أدم مولر (**) فعلى النقيض، كان يمثل الاقتصاد السياسي شديد التحفظ والرومانسيـة، وهو ما ألهم الأيديولوجيـة النازية (١٤)، وقد بنى مولر عمله على النقض الحاد لعمومية آدم سميث، وبدأ حديثه بأن ألمانيا هي دولة فريدة بين الأمم، ورأى أنه يتـوجب النظر إلى الدولة باعـتـبـارها كـائنـاً حيـا، ولا يمكن تصـور البـشـر خـارج إطار الوطنية " Volksganzes"- المجموعة الكاملة Roll 1973 وتشابه مولر مع بورك في إضفاء المثالية على العصور الوسطى، مؤكداً أن الإنتاج الاقتصادي كان يتم على شرف الإله، وليس لخدمة المصالح المادية، وبذلك كانت ألمانيا ملاذاً لأفكار ما قبل الحداثة أو الأفكار

(*) Johann Gottfried von Herder (١٧٤٤-١٨٠٣) فيلسوف ألماني وعالم في اللاهوت وشاعر وناقد أدبي، وقد ارتبط بعصر التنوير، وولد لأسرة فقيرة وتتلمذ على يد إيمانويل كانت، ومن ثم أصبح ربيباً فكرياً لجوهان جورج هامان، وهو أحد المفكرين الذين ساندوا العاطفة في مواجهة العقل (المترجمة).

(**) Adam Muller (١٧٧٩-١٨٢٩) ناقد أدبي وعالم اقتصاد سياسي ورائد الرومانسية الاقتصادية، ولد في برلين وكان مهيئاً لدراسة علم اللاهوت البروتستانتي، ولكنه اتجه نحو دراسة القانون والفلسفة والعلم الطبيعي، كان تلميذاً لجوستاف هوجو، وكان معارضاً قويا لأفكار آدم سميث المتعلقة بالنظام الصناعي، وكان معارضاً لمفهوم تحرير التجارة، وأكد على العنصر الأخلاقي في الاقتصاد القومي، وكان مسانداً لضرورة وجود دور للدولة تجاه الأفراد، ورأى أنه يجب عدم التخلي عن القاعدة الدينية (المترجمة).

المعادية للحداثة، ومن ثم للقيم المتعلقة بالتيار المضاد التي ظهرت من جديد في الحركة النازية.

أما الاشتراكيون اليوتوبيون من أمثال روبرت أوين (*) (١٧٧١-١٨٥٨)، فقد كانت لهم مناظير بديلة، بحث أولئك العلماء عن حلول أكثر تطرفًا لحالة الشذوذ التي خلقها النظام الصناعي، الذي هدد العالم غير الصناعي المستقر الذي سادته الصناعات اليدوية والصناعات الصغيرة، وكانت الكلمة الرئيسية في الفكر الخاص بهم هي "التجانس"، التي استبدلت التقدم باعتباره تيارًا مضادًا للاضطرابات الاجتماعية التي خلقتها الفترة الصناعية المبكرة Taylor 1982، ورأى أوين أن الإنسان لا بد أن يسيطر على الآلة: وبدا أنه يفكر في تخطي الرأسمالية، وذلك وفقًا لبولاني، ولم يعتبر "الاشتراكيون اليتوبيون" أنفسهم يوتوبيين، وكانت هذه هي التسمية التي أطلقها عليهم ماركس: لأنهم لم يفهموا ضرورة المرور بالنظام الرأسمالي من أجل الوصول للاشتراكية؛ (أنظر الفصل التالي).

والتزام أوين بالمؤسسات ذات الحجم الصغير جعله ممثلاً حقيقًا للتيار المضاد، وألهم أوين بولاني بدرجة كبيرة وشاركه بصورة أو بأخرى في الرؤية الخاصة باليوتوبية الاشتراكية التي ترى أن التقدم ليس مفهومًا حتميا، ولكن يجب أن تخلقه الإرادة البشرية اعتمادًا على المبادئ الأخلاقية: خليطًا من التفسير الراديكالي للمسيحية والعقلانية، كان أوين ينتقد عملية إضفاء الصفة المؤسسية على الدين وفاءً لروح التنوير.

(*) Robert Owen (١٧٧١-١٨٥٨) منظر اجتماعي إنجليزي منحدر من أسرة متواضعة في ويلز، ويعد من رواد المبشرين بالاشتراكية في العالم، وهو في ذات الوقت رجل أعمال ومبشر اجتماعي محب للخير، وكانت له في حياته شهرة واسعة، وكان نابليون يقرأ كتاباته في منفاه في جزيرة ألبه، ونجح أوين في أن يجعل من مصطلحي الأوينيه (نسبة لاسمه) والإصلاح الاجتماعي مترادفين لمدة عشر سنوات بين ١٨٣٠ إلى ١٨٤٠ (المترجمة).

بنى الاشتراكيون اليتوبيون، الذين رأوا أنهم شديدو العملية – جسوراً بين خطاب القرن الثامن عشر عن التقدم الذي امتاز بالتفاؤل، ومجتمع القرن التاسع عشر الذي اتسم بالطبقية والذي كانت الطبقة العاملة فيه ترى أن "التقدم" يستوجب وجود منظمات سياسية بدلاً من المؤسسات الخيرية، وكان هذا مجتمعًا جديداً ذا مشاكل تنموية مختلفة، وتعمقت جذور أفكار التيار المضاد في القرن الثامن عشر التي صارت قديمة وعفا عليها الزمن، وسوف نعود الآن لهذا العصر الذي تميز برأسمالية أكثر رسوخًا وصراع طبقي أكثر وضوحاً.

٤- حتمية الحداثة

ناقشنا في الفصل السابق أصول النظرية الاقتصادية والفكر التنموي، في محاولة لعكس صورة مجتمع السوق الذي نشأ في إطار نظام دولي أكثر تنظيماً، والذي أطلقنا عليه اسم ويستفاليا، وقد مهد ذلك الطريق، أما ما أشار إليه بولاني بـ"حضارة القرن التاسع عشر"، وهي نقطة بداية ملائمة لتحليل تجربة التنمية الأوربية، التي ستتأسس عليها نظرية التنمية الحديثة، وهي نقطة أدت إلى تعزيز النظام الدولي الذي تشكل بعد مؤتمر السلام في فينا عام ١٨١٥، وإذا كانت الحرية هي القيمة الرئيسية التي برزت في القرن الماضي، فقد أصبح لقيمة "الأمن" أهمية كبرى في وقتنا الحاضر.

وعلى مدار التاريخ الأوربي الحديث كانت هناك محاولات مستمرة لخلق هيمنة أو سيطرة جيوسياسية (الحلم القديم بالإمبراطورية)، وهو ما أشعل حروب "مضادة للهيمنة" تمشياً مع منطق ويستفاليا، والدول القوية في القارة هي الدول التي حاولت أن تفرض سيطرتها وهي: فرنسا وألمانيا (بروسيا)، أما إنجلترا وهولندا من جانبهما فقد لعبتا دور "الحراس" لـ "مبدأ" توازن القوى Watson 1992، وكان تحقيق السلام في واقع الأمر نتيجة غير مقصودة، وليس هدفًا تحقق نتيجة لوعي سابق، ومع ذلك استقر النظام الأوربي نتيجة لاتفاق أوربا الذي تمثل في: إجراءات متضافرة قامت بها "القوى العظمى"، لتكوين مفهوم دبلوماسي جديد آخر، تميز القرن السابق بحالة من "الفوضى" سادت بين الدول، ومن ثم أخذت هذه الفوضى شكلاً أكثر مؤسسية، وصار التنبؤ بها ممكنًا "المجتمع الفوضوي" (Bull 1977).

تداخلت الفترة مع الحركة الأولى للتحول الكبير، ولذلك يستحق وصف بولاني لهذه الفترة أن يُنقل:

اعتمدت حضارة القرن التاسع عشر على أربع مؤسسات، وكان نظام توازن القوى هو أولها وهو النظام الذي أدى إلى منع نشوب أي حرب طويلة ومدمرة بين أي قوتين عظميين لمدة قرن كامل، أما الثانية فهي قاعدة الذهب التي كانت رمزًا لمؤسسة فريدة في اقتصاد العالم، وثالثتهم هي السوق المنظمة ذاتيا التي أوجدت ما لم يسمع به من الرفاهية المادية، والرابعة هي الدولة الليبرالية، وفقًا لإحدى طرق التصنيف يتم تصنيف اثنتين من هذه المؤسسات باعتبارهما مؤسستين اقتصاديتين، واثنتين باعتبارهما سياسيتين، والتصنيف بطريقة أخرى يصنف اثنتين منهما باعتبارهما محليتين واثنتين باعتبارهما دوليتين، وبين هذين التصنيفين تحدد هذه المؤسسات الخطوط العريضة المميزة لتاريخ حضارتنا (Polanyi 2001:3).

والمؤسسة الأكثر أهمية فيما يتعلق بالتنمية هي قاعدة الذهب الدولية، ولكن الترتيبات الأمنية المستقرة التي ذكرت بالأعلى كانت أساسًا سياسيا ضروريا، وعندما قوضت المنافسة الاستعمارية هذه الترتيبات، فُتح الباب أمام عصر جديد من الحروب والاضطرابات، وزادت حدة التوتر بين الدول وزادت قوة الأفكار الحمائية، وكان مصدر الخوف الرئيسي للدولة هو خسارتها في سباق التصنيع، فالمجتمع الدولي الذي يتميز بالمنافسة بين الدول أدى إلى خلق "حتمية الحداثة"، أو بتعبير أدق "حتمية التصنيع"، وأصبحت التنمية أمرًا لا مناص منه على الصعيد الأمني؛ حتى يتسنى للدولة أن تبقى على قيد الحياة.

ارتبط التحول الداخلي بـ "التوسع المستمر للقارة الأوربية"، الذي أصبح بدوره "توسعًا في الأمن الدولي" (Bull and Watson 1984) ؛ إذ كانت عملية تنافسية، اشترك فيها عدد من الدول الأساسية التي ناضلت من أجل فرض الهيمنة؛ مما كان له تداعيات حاسمة على العالم بأسره الذي قُسِّم نتيجة ذلك إلى إمبراطوريات استعمارية، كان النظام العالمي إمبرياليا، وكذلك كان النظام الإمبراطوري (انظر الفصل الثاني)، خلقت

الدول القومية الإمبراطوريات الاستعمارية، وكانت في الأساس هي البرتغال، وإسبانيا، وبريطانيا العظمى، وفرنسا وهولندا وبلجيكا وألمانيا، ومن منظور عالمي تداخل خطاب القرن التاسع عشر مع عصر التوسع الاستعماري في آسيا ومع موجة جديدة من الاستعمار في إفريقيا ("الزحف" الشهير) والاستعمار الجديد في أمريكا اللاتينية، تحررت أمريكا اللاتينية من السيطرة الاستعمارية في خلال القرن التاسع عشر، فقط لتصبح "الفناء الخلفي" للولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت قوة كبرى ناشئة آنذاك.

صنــع أو تـفـنـي:

عُرِّف الأمن لأسباب عسكرية مع التنمية الصناعية، التي كانت تعني في القرن التاسع عشر التصنيع، وأصبحت الدولة في جوهرها مسؤولة عن تطوير التصنيع، وأصبحت الأراضي التابعة للدولة القومية هي المكان المفضل، "حاوية"، تنمو التنمية بداخلها تحت ضمان الأمن من أجل خلق الرفاهة، يفسر ذلك العلاقة بين الأمن والتنمية التي تمت مناقشتها في الفصل الأول، وتشكل المنهج الكلاسيكي للأمن والنظام العالمي الذي كان يعتبر أن النظام العالمي ما هو إلا نوع من الفوضى في خلال مرحلة الحداثة في التاريخ الأوربي، وكان عصر الوستفاليا للدول المستقلة ذات السيادة على أراضيها هو عصر تشكيل الدولة وبناؤها، وأصبحت التنمية "مصلحة قومية"، بل أصبحت حتمية من أجل استمرار حياة الدولة، وكانت عملية بناء الدولة في أوربا عنيفة، ومن ثم تعلم الناس تدريجيا أن يتعاملوا مع "دولهم" باعتبارها حامية، وتعاملوا مع باقي العالم باعتباره مصدراً للتهديد، ولد المنطق الواقعي، وأصبحت التنمية شاغلاً أمنيا.

وفي أثناء القرن التاسع عشر، ظهرت فروق حادة في التنمية بين الدول الأوربية؛ بسبب الثورة الصناعية في إنجلترا، التي حولت هذه الدولة إلى "ورشة عمل العالم"، لُخصت "مشكلة التنمية" في القارة إذًا في عبارة "التصنيع أو الفناء"، وهو مأزق شكله

على الأرجح الاقتصادي الألماني فريديريك ليست (١٧٨٩)(*)، الذي عُرف على أنه الأب الشرعي لاقتصاديات التنمية Senghass 1985، وذلك على عكس نظرية المزايا النسبية البريطانية (الريكاردية) والتجارة الحرة [١٥].

يتطلب تحقيق التنمية في مجتمع فوضوي وجود قاعدة مادية للدولة عن طريق التصنيع، كانت هذه العملية متشابهة إلى حد ملحوظ من دولة لأخرى، ودعمتها المصالح الأمنية الخاصة بالنخبة الحاكمة، وترتب على ذلك الأمر في سياق نموذج التيار الرئيسي صراع محتمل بين الدول المتنافسة، وأصبح مشروع بناء الأمة مفتاحاً لفهم الوضع الذي صارت إليه التنمية التابعة للتيار الرئيسي بشكل أساسي، ولم تكشف أوجه التشابه في نمط التنمية الاقتصادية وجود ميول موروثة أو جوهرية نحو الحداثة في التاريخ، ولكنها عكست حتميات أمنية فيما يتعلق بالدول الناشئة؛ مما جعل التصنيع أمراً لا مناص منه، وذلك ببساطة لأسباب عسكرية Sen 1984.

أخذت تجربة التنمية الأوروبية طابعًا مركنتاليا(**) إلى حد كبير؛ مما يتطلب تدخل الدولة من أجل خلق الظروف المواتية للتنمية، وهو ما يعرف الآن بالتصنيع، وكانت هذه

(*) Friedrich List (1789-1846): اقتصادي ألماني ولد في روتلينغن- ورتنبرغ، وتوفي منتحراً في كوفشتاين- النمسا، رغم أن ليست لم يستبعد الفرضية القائلة بأن حرية التجارة يمكن أن تقود إلى زيادة مستوى رفاهية كل الأمم فإنه كان مقتنعًا بأن تحقق ذلك مشروط بمستويات نمو مختلفة، ومقولة ليست الرئيسة تتمثل في أن الأمة يجب أن تنمي طاقاتها الإنتاجية قبل أن تواجه المنافسة الدولية، وهذه الطاقة الإنتاجية تكْمن قبل كل شيء في الصناعة التحويلية وليس في استخراج ما تقدمه الطبيعة (المترجمة).

(**) المركنتالية: وقد تكتب المركنتالية بالإنجليزية Mercantilism وترجمتها بالعربية "الاتجارية" التي يعرفها المعجم المنجد في اللغة العربية المعاصرة بأنها "نزعة للمتاجرة من غير اهتمام بأي شيء آخر"، وهي مذهب سياسي-اقتصادي ساد أوروبا فيما بين بداية القرن السادس عشر ومنتصف القرن الثامن عشر، وفقًا لهذا المبدأ فإن مقدار قوة الدولة إنما يقاس بما لديها من ذهب و معادن نفيسة، وليس بقدرتها على إنتاج السلع والخدمات كما هو في المقياس الحديث، فقد اتبعت الدول المركنتالية ما يعرف بـ"نظام السبائك بالإنجليزية " BULLIONISM الذي يحظر بيع المعادن

ممارسة عامة في أوربا في القرن التاسع عشر Chang 2002، وحددت درجة "التخلف" درجة تدخل الدولة اللازمة للحاق بالركب Gerschenkron 1962.

وقد قام ديتر سينجاس(*) بعمل تصنيف لإستراتيجيات التنمية الأوربية؛ اعتماداً على التساؤل حول كيفية تعامل الدول المختلفة مع الاستقلال الذاتي في مواجهة التكامل، ووجد ثلاث فئات:

× المتحدي للآخرين وهو نموذج لحل ناجح لهذا المأزق (إنجلترا)،

× الدول التي تشجع "التنمية وفقًا للتمركز الذاتي" (ألمانيا وفرنسا بشكل أساسي)،

× الدول التي فشلت في مقاومة الضغوط الخارجية الساعية نحو "تهميشها" (أيرلندا، وإسبانيا، واليونان، ورومانيا)،

حققت قلة فقط من الدول الأوربية التنمية وفقًا لتوصيات كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدوليIMF حول الطريقة المثلى التي يجب أن تتبعها الدول غير النامية

الثمينة خارج الدولة بدون أخذ إذن الحكومة، وبلغ التطرف الشديد بذلك النظام إلى إيقاع عقوبة الإعدام بمن تثبت عليهم مخالفته، ومن ثم فقد أكد أنصار المذهب ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بهدف تحقيق فائض في ميزان المدفوعات أو ما سمي أيضًا رصيدًا إيجابيا للميزانية بالإنجليزية: FAVORABLE BALANCE OF TRADE، و دعوا إلى منح إعانات للصادرات و فرض حماية جمركية على الواردات والتدخل لزيادة إنتاج السلع القابلة للتصدير أو التي تغني عن السلع المستوردة، كما طالب هؤلاء ببناء الجيوش القوية وضم المستعمرات وإقامة شركات احتكارية في بعض المناطق، وكان آدم سميث من أشد المنتقدين للمركنتالية، وطالب باستبدالها باقتصاد دعه يعمل (المترجمة).

(*) Dieter Senghaas ولد في ألمانيا عام ١٩٤٠ وهو عالم اجتماع وباحث في مجال السلام، حصل على الدكتوراه في فرانكفورت بعد أن أتم دراسة العلوم السياسية وعلم الاجتماع والفلسفة والتاريخ في الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٧ له دراسات في مجال الصراع بين الشرق والغرب والصراع بين الشمال والجنوب (المترجمة).

لتحقق التنمية؛ ولذلك تغير معنى التقدم، وقلت درجة الإيمان بصحة الذاتية المرتبطة بالتقدم والاعتقاد في مبدأ السوق، وأصبح هناك تأكيد جديد على النوايا كما تظهر في الجهود التي تقودها الدولة نحو التصنيع، والتي تسمى في بعض الأحيان "رأسمالية الدولة"، ومثلت ألمانيا في فترة حكم بيسمارك(*) قصة نجاح، ولكن في تساريت روسيا أدت سياسات كونت ويت(**) إلى إشعال مقاومة عنيفة من الأطراف المتنوعة Von Laue 1963.

نظرية وأيديولوجية الرأسمالية:

سهلت التطورات التي طرأت على النظام السياسي في المنطقة الأوربية لانطلاق مجتمع السوق، كما سهلت كذلك انتشار عملية التصنيع في أجزاء أكثر من القارة، ورأى بولاني أن انطلاقة الرأسمالية بدأت في ثلاثينيات وأربعينيات القرن الثامن عشر مع ظهور تشريعات بريطانية حديثة في مجالات العمل والتجارة والمالية، ويرى بولاني

(*) Bismark سياسي ألماني احتل منصب رئيس وزراء بروسيا، وهو مؤسس ألمانيا تحت قيادة بروسيا، بعد الحرب مع النمسا سنة ١٨٦٦، وأسس الاتحاد الألماني الشمالي تحت قيادة بروسيا، وضم في عضويته ١٧ دولة صغيرة، قاد الانتصار على فرنسا في ١٨٧٠/١٨٧١، وظل بيسمارك رئيسًا للوزراء، وسمى بالمستشار الحديدي، ثم انتخب في البرلمان واعتبر ممثلاً للشعب، وقاوم بيسمارك بكل قوته الليبرالية وباقي القوى اليسارية والكاثوليكية السياسية والديمقراطية الاجتماعية، ولكن في ثمانينيات القرن التاسع عشر قام بإحداث تطورات هائلة في التشريع القانوني والسياسي والاجتماعي في أوروبا، اختلف بيسمارك مع القيصر الجديد يلهلم الثاني فعزله من منصبه في سنة ١٨٩٠ (المترجمة).

(**) Witte كان صانع سياسة ذا تأثير كبير، وخدم في عصر آخر إمبراطورين في روسيا، وهو أيضًا مؤلف كتاب بيان أكتوبر الذي صدر عام ١٩٠٥ October Manifesto، الذي استخدم مؤشرًا على أول دستور روسي، وتولى فيما بعد منصب رئيس وزراء روسيا بعد أن تولى عددًا من المناصب الرفيعة في روسيا (المترجمة).

أن تسليع عوامل الإنتاج يؤدي إلى تعريف الرأسمالية، وتعود جذور الاعتقاد في السوق - كما رأينا - إلى مذهب تجانس المصالح الذي عبر آدم سميث عن شكله الكلاسيكي، وبعد مرور نصف قرن بنى دافيد ريكاردو (١٧٧٢-١٨٢٣) النظرية الاقتصادية النظامية الكلاسيكية اعتماداً على ملاحظات سميث، وأضاف جدل المزايا النسبية في التجارة لرؤية سميث عن المزايا المطلقة، وذلك إضافة إلى أشياء أخرى - وقد أدى ذلك إلى جعل نظرية التجارة الحرة ركيزة في النظام التنظيري الكلاسيكي، وقد فسرت هذه النظرية وظائف وديناميكيات الرأسمالية، وعلى الناحية الأخرى لم تحظ الديناميكيات بجل اهتمام ريكاردو، فقد كان أساس هذا النظام هو توزيع نتائج الإنتاج على الطبقات، وهنا صاغ ريكاردو الملاحظة المتشائمة التي تشير إلى أن أصحاب الأرض سيحصلون على المكاسب طويلة الأجل، في حين سيتحمل المصنعون الخسائر، وتعامل مع طبقة العمال باعتبارها سلبية ولم يكن لها وزن في نظامه،

لم يتشارك تابعو آدم سميث الرؤية التنويرية للتقدم، وألف توماس مالثوس (١٧٦٦-١٨٣٤) في مطلع شبابه، كتابه الشهير الذي كان بعنوان "مقالة عن مبدأ السكان" An Essay on the Principle of Population 1798 الذي يعد رداً كئيباً على التفاؤل الجامح للمتحمسين للتنوير، فبدلاً من هذا التفاؤل رسم مالثوس مستقبلاً كئيباً اعتماداً على اعتقاده أن الزيادة السكانية ستؤدي إلى استنفاد الموارد الحالية، وأسميت هذه المعضلة بـ "فخ مالثوس"، التي أصبحت فيما بعد إحدى أهم المشكلات المتعلقة بالتنمية، وعادت للظهور مرة أخرى في النظرة المالثوسية الجديدة التي ظهرت في سبعينيات القرن الماضي، وفي اهتمامات مناصري البيئة التي ظهرت في وقتنا الحالي، لا شك أن العلاقة بين السكان والموارد هي علاقة مصيرية، ولكن تحول تفسير هذه المعادلة المعقدة عبر الزمن، نتيجة للتغيرات التي طرأت على التكنولوجيا الزراعية والعلم، وقد أظلم المستقبل المضيء الذي كان قد بناه سميث، وقوضت نظرية مالثوس عن السكان وندرة الموارد هذا المستقبل، فضلاً عن الصراع الهيكلي بين الطبقات الذي أثاره دافيد ريكاردو، وقد أتلف "العلم الكئيب" نموذج التقدم الخاص بالقرن الثامن عشر، أما الاشتراكية اليوتوبية، التي كانت ما تزال باقية في طوائف متنوعة، وكذلك كانت باقية في تجارب العيش التعاوني المشترك، فيمكن أن تُفهم باعتبارها ظاهرة ناجمة عن هذا القانون الذي يدعو إلى اليأس.

كان النظام النظري الكلاسيكي في نفس الوقت معرضًا للتبسيط القريب من الأيديولوجية، ولكن مع الحفاظ على النظرة الأكثر تفاؤلاً عند النظر إلى التنمية، وضع جان باتيست ساي(*) (١٧٦٧-١٨٣٢) "قانونًا" ينص على أن الإنتاج يخلق بالضرورة الطلب عليه[١٦] أما ريتشارد كوبدين(**)(١٨٠٥- ١٨٦٥) فرأى أن التجارة الحرة هي الطريق الذهبي للسلام العالمي[١٧]، وعبرت مدرسة مانشستر للاقتصاد عن الاعتقاد الذي كاد أن يكون دينيا في مبدأ التجارة الحرة، والذي أُنعش فيما بعد لُيعرف بالليبرالية الجديدة (أصولية السوق)، واستمر هذا الفكر المتفائل الذي يربط بين التجارة والحرية والديمقراطية والسلام في الحفاظ على التراث الموروث من مفكري التنوير وصولاً إلى لودوينج فون ميسيس(***) (١٨٨١-١٩٧٣) وتلميذه فريديريك هايك (****)

(*)Jean Baptise Say مفكر واقتصادي فرنسي، ولد في ليون وتوفي في باريس، اشتهر جان باتيست ساي بالقانون الاقتصادي الذي عرف باسمه، وهو قانون المنافذ، ومؤداه أن كل منتج جديد يخلق بذاته قوة شرائية توفر له سوقًا أو منفذًا (المترجمة).

(**) Richard Cobden كان من رجال الصناعة في بريطانيا، وكان رجل دولة راديكاليا وليبراليا، وحصل على لقب أعظم مفكر ليبرالي كلاسيكي في مجال العلاقات الدولية (المترجمة).

(***) Ludwing Von Mises ولد في النمسا لأسرة يهودية ثرية كان عالم اقتصاد ومؤرخًا وفيلسوفًا ومؤلفًا وهو أمريكي نمساوي، وعرف بتوجهه نحو الليبرالية الكلاسيكية، له تأثر كبير على حركة تحرير الأسواق في العصر الحديث وكذلك على المدرسة النمساوية في الاقتصاد (المترجمة).

(****) Friedrich Hayek اقتصادي ومنظر سياسي نمساوي بريطاني، عرف بدفاعه عن الليبرالية الكلاسيكية والرأسمالية القائمة على أساس السوق الحر ونقده للفكر الاشتراكي والجماعي (collec tivist) خلال أواسط القرن العشرين، يعد هايك أحد أهم اقتصاديي القرن الماضي، وأكثر أعضاء المدرسة النمساوية للاقتصاد تأثيرًا، حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام ١٩٧٤ م مناصفة مع منافسه الأيديولوجي، جونار ميردال لعملهما في مجال نظرية المال والدورة الاقتصادية ومجالات أخرى، قلد وسام الحرية الرئاسي عام ١٩٩١ ويعد أحدى أهم الشخصيات وراء التحول من السياسات الكينيزية (Keynesian) والتدخلية (interventionist) التي كانت منتشرة في مطلع القرن العشرين، نحو سياسات تعتبر السوق الحر هو المرجع وتنبذ فكرة تدخل الدولة فيه (سياسات نيوليبرالية) (المترجمة).

(١٨٨٩-١٩٩٢) وجدير بالإشارة أن لودوينج فون ميسيس كان له يد - في فيينا في عشرينيات القرن الماضي - في إثارة الجدل حول جدوى الاشتراكية مع كارل بولاني،

لخص جون ستيوارت ميل(*)(١٨٠٦-١٨٧٣) الذي قام بالمزج بين تراث الاقتصاد السياسي الآتي عبر الزمن من آدم سميث، والنظام الاقتصادي الكلاسيكي في نفس الوقت الذي تأثر فيه باليتوبية الاشتراكية، وكذلك قام بنقد طبقة السوق الناشئة، وهو عامل آخر تسبب في خلق الحافز وراء تدخل الدولة في الاقتصاد، ووضع ميل أساسًا لما عرف فيما بعد بالليبرالية الاشتراكية عن طريق التمييز بين الإنتاج، الذي يجب تنظيمه تمشيًا مع المبادئ الليبرالية، وبين التوزيع الذي كان عملية سياسية؛ إذ يمكن أن يؤثر المجتمع على توزيع الرفاهة، وأن يحد من الفقر، والسؤال هو كيف يمكن حدوث ذلك على أرض الواقع، ما دام أن تفرقة مثل هذه كانت مجردة إلى حد ما، على

(*) J.S Mill هو فيلسوف واقتصادي بريطاني، ولد في لندن عام ١٨٠٦، وكان البكر لأسرة كبيرة أنجبت تسعة أولاد، وكان والده جيمس ميل أحد كبار أهل العلم والمعرفة في القرن الثامن عشر، عاش بعيدًا عن تأثير التيارات الرومانسية الجديدة، وترك فيه بنثام والماديون الفلاسفة الفرنسيون أثرًا كبيرًا، وقد أنشأ ابنه جون ستيوارت في عزلة عن بقية الأطفال، فنال تربية عقلانية، تعلم جون الإغريقية في السنة الخامسة من عمره؛ حيث اطلع على أعمال هيرودوت وأفلاطون، وتعلم اللاتينية في التاسعة، وفي الثانية عشرة درس أرسطو ومنطق هوبز، وفي الثالثة عشرة قرأ مبادئ ريكاردو، كان غذاؤه الفكري موجهًا بعناية من قبل أبيه، وكان خليطًا من العلم الطبيعي والآداب الكلاسيكية، وحين بلغ جون الرابعة عشرة، كان له من المعرفة والاطلاع ما كان لرجل في الثلاثين، ولقد نجح والده في أن يجعل منه كائنًا عقلانيا مزودًا بمعلومات واسعة، وقد نشر ميل خلال أربع عشرة سنة عديدًا من المقالات والكتب، تناول فيها بالبحث قضايا فلسفية وسياسية واقتصادية، ورغم الشروط التي وضعها، فإنه لم يساهم في أية حملة انتخابية حين قرر أن يخوض ميدان السياسة، وطالب بحق التصويت للمرأة Sufferage وانتخب نائبًا عن وستمنستر Westminster في ١٨٦٥، وشارك في المناقشات حول المسألة الإيرلندية، وأبدى تعاطفًا مع السود في جامايكا، وانتقد الأحزاب؛ لذا لم يفاجأ حين لم ينتخب مجددًا في ١٨٦٨، فعاد إلى عزلته في منزل صغير في سانت فيران؛ حيث انكب على القراءة والكتابة مكرسًا لها كل وقته (المترجمة).

أي حال، ساعد ميل الاقتصاد السياسي على استعادة تفاؤله، لدرجة أنه اعتقد في الوصول إلى الرأسمالية الثابتة في المستقبل التي سيتم عن طريقها تلبية جميع الاحتياجات.

أعاد كارل ماركس (١٨١٨-١٨٨٣) ترتيب الاقتصاد السياسي الكلاسيكي بشكل دراماتيكي - المنهج والإطار النظري، كما طوره ريكاردو، وقد استقى نظرته العالمية من هيجل(*) ما دام أن الحديث يشمل المنهج الجدلي في معالجة الأمور، أما ماركس (بعدما قلب أفكار هيجل المثالية رأسًا على عقب)، فقد كانت الطبقات التي تحدث عنها فضلاً عن العوامل المادية بدلاً من الأفكار هي العامل الرئيسي في التاريخ، وعلى أي حال، لم تستطع الطبقات أن تلعب دورها الملائم المتمشي مع الظروف المادية في المراحل التاريخية المختلفة للمجتمع وهي: الشيوعية البدائية، والنظام القديم، والنظام الإقطاعي، والرأسمالية، وأخيرًا الشيوعية.

وفي الفكر الماركسي كان التحول هو عبارة عن عملية ذاتية طويلة الأمد، فقد كانت التنمية في بادئ ذي بدء هي تنمية الرأسمالية، فلا يمكن أن تظهر العلاقات العليا للإنتاج "قبل أن تنضج الظروف المادية الملازمة لوجودها في رحم المجتمع القديم"، وعاد تشاؤم ماركس إلى الاقتصاد السياسي.

(*) Hegel فيلسوف ألماني ولد في شتوتغارت، فورتيمبيرغ في المنطقة الجنوبية الغربية من ألمانيا، يعتبر هيجل أحد أهم الفلاسفة الألمان حيث إنه واحد من أهم مؤسسي حركة الفلسفة المثالية الألمانية في أوائل القرن التاسع عشر الميلادي، كان مشروع هيجل الرئيسي الفلسفي يتمثل في وضع التناقضات والتوترات في سياق وحدة عقلانية شاملة موجودة في سياقات مختلفة، أطلق عليها اسم "الفكرة المطلقة "أو" المعرفة المطلقة"، (المترجمة).

البيان الشيوعى

في ١٨٤٨ نشر ماركس وإنجلز(*) الصاعدين آنذاك ما عرف بالبيان الشيوعي، معلنين أنه لا يمكن أن تحدث تحسينات مجتمعية دون حدوث تحول كلي للمجتمع، وأن الثورة لايمكن تفاديها إن عاجلاً أو آجلاً، يعد هذا البيان وثيقة ذات شأن في ما تعرضه من فهم عميق للأثر الثوري للرأسمالية والبرجوازية، حتى وإن ظل يُنظر إليهما باعتبارهما حدثين سيقعان في المستقبل البعيد، كان التصنيع قد بدأ لتوه، ومن هنا كان الأثر السياسي الفوري لهذا البيان متواضعاً.

ولكن الفرق الذي يمكن ملاحظته هنا هو أنه قد أضاف مرحلة مستقبلية أكثر توفيقًا فيما وراء الرعب الناجم عن الإنتاج الرأسمالي الصناعي، وكان هذا هو الهدف الأخير للتنمية، هنا استمرت النشوئية التي نبعت من مسار التنوير السابق، ولكن كان لا بد أن تُدعم أيضًا بالنضال الطبقي؛ حتى يتسنى تحقيقها، إلى حد ما كان يمكن أن يتأثر هذا النضال بالنشاط السياسي، أما المفكرون الآخرون في خلال هذه الفترة، فرأوا أنه كان يتوجب على الدولة أن تمد يد المساعدة؛ حتى يتسنى تحقيق التقدم أو بمعنى أدق التصنيع، ويرى ماركس أن هذا الأمر برمته كان بعيداً تمام البعد عن الواقعية.

(*) Friedrich Engels (١٨٢٠-١٨٩٥) (١٨٢٠-١٨٩٥): هو رجل صناعة ألماني، وعالم من علماء الاجتماع وكاتب ومنظر سياسي وفيلسوف، وهو الأب الشرعي للنظرية الماركسية مع كارل ماركس، أصدر في عام ١٨٤٥ كتابًا بعنوان ظروف الطبقة العاملة في إنجلترا The Conditions of The Working Class in England معتمداً على ملاحظاته الشخصية، وفي عام ١٨٤٨ اشترك مع كارل ماركس في كتاب البيان الشيوعي The Communist Manifesto ثم دعم ماركس ماديا؛ ليقوم بأبحاث ويؤلف كتاب رأس المال Das Kapita بعد موت ماركس ألف إنجلز الطبعة الثانية والثالثة، وقد نظم ملاحظات ماركس عن "نظريات القيمة الفائضة"، وهو ما نشر فيما بعد على أنه الجزء الرابع من كتاب رأس المال (المترجمة).

عبر أليكساندر هاميلتون(*) (١٧٥٥-١٨٠٤) عن المنطق التجاري (المركنتالي) (بالمعنى الأوسع) في وقت مبكر في الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت قد حصلت على استقلالها حديثًا آنذاك؛ حيث قال: "يبدو أنها ليست فقط الثروة، ولكن يرتبط أيضًا استقلال الدولة وأمنها ماديا برخاء المصنعين"، وقد أعاد الاقتصادي الألماني فريديريك ليست، الذي كان قد أمضى بعض الوقت في الولايات المتحدة، ترديد مثل هذه الكلمات بعد مرور خمسين عامًا؛ حيث قال: "يعتمد وجود واستقلال ومستقبل الجنسية الألمانية على تنمية نظام الحماية الأماني" Carr 122 :[1946] 2001، وكانت الممارسة التنموية المسيطرة - كما ذكر آنفًا - هي الإستراتيجية العامة للدولة - محاولة لفرض التصنيع، وبذلك تأثر فريديريك ليست بالجدل الذي كان دائرًا في أمريكا، وظهرت الحاجة إلى التوجه نحو حماية ودعم "الصناعات الوليدة" حتى يصبح تحدي القوى الصناعية المسيطرة ممكنًا، وذلك تمشيًا مع نظرية ليست حول كيفية "اللحاق" بالقوى الكبرى، لم يكن ليست مساندًا للحماية في المجال الزراعي، ولكن أخذت نظريته شكلاً مضادًا للنظام الإقطاعي مع الدعوة لإعادة توزيع الأراضي الزراعية وتعامل في نظريته مع هذا الأمر باعتباره من المسلمات.

تعبير "اللحاق بالركب" كان أحد التعبيرات الشائعة عند الحديث عن حتمية الحداثة، وهو استعارة تفيد محاولة الفوز في "سباق" - حتى لو كان سباقًا مميتًا، وهو مميت؛ لأنه قد يصل بالمتسابقين إلى أن يفقدوا حتى استقلالهم، كان ليست ليبراليا في الأساس، ولم يدافع عن فكرة الحماية (الجدلية المثارة حول الصناعات الوليدة)، وكان له ولاء لنموذج الهيمنة، كما كان متقبلاً لمزايا المنافسة بمجرد تحول هيكل المزايا النسبية لصالح دولته، وأدى ذلك إلى ضرورة وجود إصلاحات دستورية وإدارية وتعليمية نحو بناء تلاحم وطني أكثر قوة، والحماية وحدها ليست كافية، وقد فرق ليست بين هذا النوع من الاقتصاد السياسي القومي و"الاقتصاد العالمي"، دون أن يدحض أيا منهما، ولكن لا بد أن يتمتع الاقتصاد العالمي بالقوة حتى يمكن أن يعمل في هذا السياق.

(*) Alexander Hamilton : هو سياسي أمريكي وأول من تقلد منصب وزير الخزانة في الولايات المتحدة بعد استقلالها، ولد في جزيرة نيفيس التابعة لسانت كيتس ونيفيسو، وشغل منصب وزير الخزانة ما بين ١٧٨٩ وعام ١٧٩٥، وتوفي في مدينة نيويورك (المترجمة).

وكما ذكر سابقًا، كان المشروع الحديث مصحوبًا بالتوسع خارج أوربا، وهي المرحلة التي بلغت أشدها في خلال العقود الخاتمة للقرن التاسع عشر، وكانت بمثابة المقدمة للحرب العالمية الأولى، شهدت هذه الفترة أيضًا ولادة نظرية الإمبريالية أو الاستعمار، التي كان سيصبح لها أثر هام على الفكر التنموي، وخصوصًا النظرية الراديكالية عن التخلف (الفصل السادس)، وفي إطار ماركسي أوسع كان الاستعمار سببًا في الإشادة والتوسع في التنمية (في شكله الرأسمالي)، واتهم بأنه السبب في خلق التخلف، وأدى هذا التناقض في الفكر الماركسي إلى إثارة بعض الحيرة بشكل واضح وبذلك خلق ميلاً نحو التخلي عن الفكرة كلية، وتكمن المشكلة الرئيسية بطبيعة الحال في وجود كثير من التعريفات، وهو ما يعني أن النظريات وضعت لمحاولة تفسير أشياء مختلفة، وبما أن هذه الفكرة عادت إلى الوجود حديثًا، سأحاول أن أعرض لمحة سريعة عن الجدل الذي كان سائدًا قبل وفي خلال الحرب العالمية الأولى (انظر الصندوق)، وسأضمن الحديث أيضًا بعضًا من المساهمات غير الماركسية التي كانت جزءًا من الخطاب القديم، والتي كانت تدور أساسًا حول بقاء رأسمالية العواصم الكبرى بدلاً من الحديث عن أثر الاستعمار على المناطق المستعمرة.

نظريات الإمبريالية

عرض جون أتيكنسون هوبسون(*) في الدراسة الكلاسيكية التي كانت بعنوان الإمبريالية(**) (١٩٠٢) - مشكلة قصور الاستهلاك التي ارتبطت بزيادة حدة عدم

(*) J A Hobson: هو عالم اقتصاد إنجليزي وناقد للاستعمار، وعرف بأنه محاضر وكاتب، ولد في ديربي، وعندما انتقل للعيش في لندن في ١٨٨٧ كانت إنجلترا تمر بكساد اقتصادي كبير، ولم يستطع الاقتصاد الكلاسيكي آنذاك أن يفسر دورة الأعمال التي اتسمت بالشراسة، وشملت أعماله في نهاية القرن التاسع عشر عناوين مثل مشاكل الفقر (١٨٩١)، وتطور الرأسمالية الحديثة (١٨٩٤)، ومشاكل العاطلين عن العمل (١٨٩٦)، وقام في هذه الكتب بنقد النظرية الكلاسيكية للإيجار، وأدت تعميماته المفترضة إلى التنبؤ بنظرية "هامش الإنتاج" للتوزيع (المترجمة).

(**) Imperalism.

المساواة في المجتمعات الصناعية، وهو الأمر الذي دفع الدول الرأسمالية نحو التوسع الإمبريالي، وبذلك يرى أن مزيداً من العدالة الاجتماعية سيؤدي إلى الحد من الحاجة إلى الاستعمار، وأشارت احتمالية حدوث قصور الاستهلاك (الذي ناقشه مالثوس بالفعل) إلى النظرية الكينزية في المستقبل.

أما رودولف هيلفيردينج(*) فعلى النقيض؛ حيث ألف كتابه تمويل رأس المال (١٩٠١) في إطار ماركسي صارم مع التركيز على كيفية تطور الرأسمالية بعد رأس المال، وتمشيًا مع تحليله، وصلت الرأسمالية إلى مرحلة الاحتكار بعد اندماج الرأسمال الصناعي والمالي، وهو الأمر الذي أدى إلى التوسع الإمبريالي.

وبنى لينين(**) في كتاب (الاستعمار: أعلى مراحل الرأسمالية، ١٩١٦)(***) على رأي هوبسون وهيلفردينج، ولكنه انفصل عنهما أيضًا، فقد أراد أن يثبت أن

(*) Rudolf Hilferding هو اقتصادي ماركسي ولد في النمسا، وهو أيضًا منظر اشتراكي رائد وسياسي، وكان كبير منظري الحزب الاشتراكي الديمقراطي في ألمانيا في خلال جمهورية ويمار، وقد حصل إلى جانب ذلك على شهادة الدكتوراه في الطب من فيينا، شارك في ثورة نوفمبر في ألمانيا، وصار وزير المالية عام ١٩٢٣ وعنوان الكتاب الذي ذكر في المتن بالألمانية هو Finanzkapital المترجمة.

(**) Lenin ثوري روسي، كان قائد الحزب البلشفي والثورة البلشفية، كما أسس المذهب اللينيني السياسي، رفع لينين شعار "الأرض والخبز والسلام"، ولد في مدينة سيمبيرسك الروسية (تعرف اليوم باسم أوليانوفسك)، لعل أول محاولة للينين لتصدير الاشتراكية الثورية كان عن طريق غزو بولندا بعدما قامت بغزو أوكرانيا في الماضي، وتمثل الفكر اللينيني في تصدير الثورة إلى غرب أوروبا إلى فرنسا وألمانيا بالاستعانة بالجيش الأحمر مروراً ببولندا، ولم تتم عملية تصدير الثورة إلى أوربا الغربية بسبب الثورات المضادة، وقام لينين في مارس ١٩٢١ ببعض الإصلاحات الداخلية، فشجع الأعمال الزراعية والصناعية الصغيرة، إلا أن ثورة البحّارة المدعومة من الإمبريالية في نفس الشهر حالت دون تحقيق آمال لينين في الإصلاح الاقتصادي الداخلي، ويذكر أن محاولة الاغتيال وهموم إدارة الدولة أخذت نصيبها من صحة لينين؛ مما أدى إلى إبعاده عن الحياة السياسية، ومن ثم إلى وفاته عام ١٩٢٤ (المترجمة).

(***) Imperialism: The Highest Stage Of Capitalism 1916

الاستعمار هو مرض لا شفاء منه في الرأسمالية، وهو الأمر الذي ميز آخر مراحل الرأسمالية و(أكثرها قوة)، وأشارت هذه النظرة إلى أن الثورة كانت ما تزال ممكنة، كما أن التكتيكات السياسية تقف وراءها وتحفزها، واختلف بذلك عن مواقف ماركس الذي كان يرى أن الاستعمار لعب دوراً إيجابيا في تطور الرأسمالية.

يمكن أن يُنظر إلى جوزيف شومبيتر(*) باعتباره جزءاً من الجدل الكلاسيكي، رغم أن كتابه الذي كان بعنوان علم الاجتماع والرأسمالية(**) (١٩١٩) قد نشر باللغة الإنجليزية فقط عام ١٩٥١، وقد عارض شومبيتر النظريات الماركسية الرائدة (هيلفيردينج، لوكسيمبرج، بوخارين(***)، فقد عرض تفسيراً سياسياً شاملاً، مقترحاً أن الدفعة الاستعمارية كانت ظاهرة قبل رأسمالية - عودة إلى صفات الأسلاف التي تم التخلي عنها سابقاً، فنظام السوق الأمثل هو نظام سلمي بالضرورة - وبذلك فإن الإمبريالية على هذا النحو تصبح أمراً غير رشيد، وتجدر هنا الإشارة إلى أن جميع هذه المناهج تعاملت مع الإمبريالية باعتبارها جزءاً من ديناميات الرأسمالية.

(*) Joseph Schumpeter (١٨٨٣-١٩٥٠) اقتصادي وعالم اجتماع أمريكي وُلد في مورافيا - تشيكيا وتوفي في تاكونيك - كونيتيكت - الولايات المتحدة الأمريكية، اشتهر بنظرياته حول التنمية والدورات الاقتصادية، وتمرد على المدارس الاقتصادية السائدة في زمنه وخرج على أساتذته في مدرسة فيينا التقليدية الجديدة مبتعداً عن التحليل السكوني (الستاتيكي) محاولاً تأسيس نظرية التحليل الحركي (الديناميكي)، عرف باهتمامه الكبير بالجمع بين النظرية الاقتصادية والإحصاء، فضلاً عن التاريخ وعلم الاجتماع (المترجمة).

(**) The Sociology Of Imperialism .

(***) Bukharin نيكولاي بوخارين: (١٨٨٨ - ١٩٣٨) سياسي سوفيتي، كان ناشطاً في الثورة البلشفية، ثم في الحكومة السوفيتية حتى أصبح أحد قاداتها بعد وفاة لينين، تحالف مع ستالين ضد خصومه من المعارضة المتحدة حتى تفوق عليهم، إلا أنه سرعان ما اختلف مع ستالين وعارض سياسته إلى أن أزيح عن المكتب السياسي عام ١٩٢٩، كان أحد أهم الضحايا للتصفيات الجسدية التي حدثت في الثلاثينيات (المترجمة).

شكوك حول التنمية:

فهم علماء الاجتماع الكلاسيكيون أن التحول من الجماعة (جيمني شافت) إلى المجتمع أو الاتحاد (جزل شافت) كان تحولاً مؤلمًا للأفراد، وبذلك عبر كثير من مفكري التيار الرئيسي عن شكوكهم حول فوائد التنمية، حتى لو ظنوا أن التنمية هي أمر لا يمكن الرجوع فيه، ورأى كارل ماركس أن نقل الملكية هو نتيجة حتمية لأسلوب الإنتاج الرأسمالي، هذا التأكيد على "الضرورة" يجعل من ماركس جزءًا من التيار الرئيسي، في حين يستمر الاشتراكيون اليتوبيون في التعبير عن التيار المضاد كملجأ تطوعي بعيد عن القفص الحديدي لـ "ماكس ويبر(*) (١٨٦٤-١٩٢٠) كان ويبر أشد تشاؤمًا من ماركس، وأشار إلى أن العقلانية التي لايمكن الرجوع فيها والمرتبطة بالمجتمع الحديث جعلت الأمر كئيبًا وغير محتمل لأنه فقد "سحره" (خيبة الأمل)(**)، ولكن لم يتضمن منظورة عن التنمية أي خيارات بديلة، ولا خلاصًا نهائيا.

وعلى النقيض من الرؤى المحددة/الهيكلية، فقد مجد فريديريك نيتشه(***)(١٨٤٤-

---

(*) Max Weber : كان عالمًا ألمانيا في الاقتصاد والسياسة، وأحد مؤسسي علم الاجتماع الحديث ودراسة الإدارة العامة في مؤسسات الدولة، وهو من أتى بتعريف البيروقراطية، وعمله الأكثر شهرة هو كتاب "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية"؛ حيث إن هذا أهم أعماله المؤسسة في علم الاجتماع الديني، وأشار فيه إلى أن الدين هو عامل غير حصري في تطور الثقافة في المجتمعات الغربية والشرقية، وفي عمله الشهير أيضًا "السياسة كمهنة" عرف الدولة: بأنها الكيان الذي يحتكر الاستعمال الشرعي للقوة الطبيعية، وأصبح هذا التعريف محوريا في دراسة علم السياسة، درس ويبر جميع الأديان، وكان يرى أن الأخلاق البروتستانتية هي أخلاق مثالية، ومنها استقى النموذج المثالي للبيروقراطية الذى يتميز بالعقلانية والرشادة، ومن الصعب تطبيقه في الواقع ولو طبق في التنظيم لوصل لأعلى درجات الرشادة (المترجمة).

(**) entzauberung هو معنى كلمة خيبة الأمل بالألمانية.

(***) Friedrich Nietzsche : فيلسوف وشاعر ألماني. كان من أبرز المهدين لعلم النفس، وكان عالم لغويات متميزًا، كتب نصوصًا وكتبًا نقدية حول المبادئ الأخلاقية، والنفعية، والفلسفة المعاصرة، والمادية، والمثالية الألمانية، والرومانسية الألمانية =

١٩٠٠) الإرادة في مقابل العقل، وهي رؤية عالمية شملت تطرفًا تطوعيا في الثلاثينيات من القرن الماضي، وكانت الفوضوية، التي ظهرت فيما بعد في القرن التاسع عشر - متطرفة ومسيسة، وهي تعبير معتمد على رد فعل التيار المضاد، واستمر الفوضويون في نقد النظام الصناعي الذي بدأه الاشتراكيون اليتوبيون، ولكن أدى حبهم للحرية إلى رفض التخطيط التفصيلي شديد الشبه بسابقه، كانوا أكثر من معادين لجميع أنواع السلطة، خاصة المتجسدة في الدولة، أكثر المفكرين بروزًا كانوا بيير جوزيف برودون* (١٨٠٩-١٨٦٥)،

= والحداثة عمومًا بلغة ألمانية بارعة، يعد من بين الفلاسفة الأكثر شيوعًا وتداولاً بين القراء، كثيرًا ما تفهم أعماله خطأ على أنها حامل أساسي لأفكار الرومانسية الفلسفية والعدمية ومعاداة السامية وحتى النازية، لكنه يرفض هذه المقولات بشدة ويقول بأنه ضد هذه الاتجاهات كلها، في مجال الفلسفة والأدب، يعد نيتشه في أغلب الأحيان إلهامًا للمدارس الوجودية وما بعد الحداثة، روج لأفكار توهم كثيرون أنها مع التيار اللاعقلاني والعدمية، واستخدمت بعض آرائه فيما بعد من قبل أيديولوجيي الفاشية، وقد رفض نيتشه الأفلاطونية والمسيحية الميتافيزيقيا بشكل عام، ودعا إلى تبني قيم جديدة بعيدًا عن الكانتية والهيغيلية والفكر الديني والنهلستية، وقد سعى نيتشه إلى تبيان أخطار القيم السائدة عبر الكشف عن آليات عملها عبر التأريخ، كالأخلاق السائدة وقد والضمير، ويعد نيتشه أول من درس الأخلاق دراسة تاريخية مفصلة، قدم نيتشه تصورًا هاما عن تشكل الوعي والضمير، فضلاً عن إشكالية الموت، وكان نيتشه رافضًا للتمييز العنصري ومعاداة السامية والأديان ولا سيما المسيحية، لكنه رفض أيضًا المساواة بشكلها الاشتراكي أو الليبرالي بصورة عامة (المترجمة).

* Pierre Joseph Proudhon : منظّر اشتراكي فرنسي ولد في مدينة بيزانسون بفرنسا في أسرة فقيرة، وقد استطاع في دراسته الأولية أن يحقق تفوقًا ملحوظًا، واضطرته الصعوبات المالية وهو في التاسعة عشرة من عمره إلى التخلي عن الدراسة الجامعية، وصار عاملاً في الطباعة، وقد أتاحت له هذه المهنة مجالاً واسعًا لتثقيف نفسه واكتساب اطّلاع واسع، وقام بين سنتي ١٨٢٩ و١٨٣٤ بجولة في فرنسا، وأسس مع اثنين من أصدقائه مطبعة، ونشر كتابًا عام ١٨٣٧ «دراسة في القواعد العامة» استحق عليه منحة من أكاديمية بيزانسون أتاحت له استكمال دراسته الجامعية في باريس (المترجمة).

وميخائيل باكونين(*) (١٨١٤-١٨٧٦)، وبيتر كروبوتكين(**) (١٨٤٢-١٩٢١) كان هناك على أي حال، وعي مضاد للجدل الخاص بالحداثة حول عدم "اللحاق" أو التقليد، ما دام أن التصنيع تطلب التضحية بالقيم الموروثة مما قبل الحداثة أو "المجتمع

(*) Mikhail Bakunin: كان ثوريا روسيا معرروفًا ولد لعائلة روسية من طبقة النبلاء، وأمضى شبابه ضابطًا صغيرًا في الجيش الإمبراطوري الروسي، ثم انسحب من الخدمة العسكرية في ١٨٣٥، تأثر كثيرًا بـ ألكساندر هيرزن، سافر إلى خارج روسيا؛ حيث التقى جورج ساند وبيير جوزيف بوردون وكارل ماركس، وقبض عليه بسبب مشاركته في التمرد التشيكي، وأرسل إلى روسيا وحبس هناك، ومن ثم نفي إلى سيبريا، وهرب من المنفى إلى لندن عبر الولايات المتحدة واليابان، توقف هناك، لبعض الوقت ثم انضم إلى التمرد في بولندا، ولكنه فشل وبقي في إيطاليا وسويسرا لبعض الوقت، رغم سوابقه الإجرامية لاقى نجاحًا باهرًا وشهرة ضمن الشباب الراديكالي الروسي والأوربي أيضًا (المترجمة).

(**) Peter Kropotkin : هو منظر روسي للمذهب الفوضوي، وعالم جغرافي، انضم في السبعينيات من القرن التاسع عشر إلى الحركة "الشعوبية" الروسية (النارودنية)، وسجن عام ١٨٧٤ وفر إلى الخارج بعد ذلك بعامين، وفي عام ١٩١٧ عاد إلى روسيا، وقد طور في كتبه "الخبز والحرية" ١٨٩٢، و"العلم الحديث و الفوضوية" ١٩١٣، والأخلاق" ١٩٢٢، وغيرها النظرية التي أطلق عليها اسم الفوضوية الشيوعية، وآراء كروبوتكين الفلسفية مزيج من الوضعية والمادية والميكانيكية، وقد عارض الجدل واعتبر المنهج الاستقرائي-الاستنباطي الخاص بالعلم الطبيعي- المنهج العلمي الوحيد للتفكير، وقد تأثر تأثرًا بالغًا بوضعية كونت وهربرت سبنسر، وأما فلسفته السياسية فتنادي بالعنف والفوضوية وتدمير كل المؤسسات القائمة واستبدال بها اتحادًا "للكومونات" الإنتاجية التي تتكون نتيجة للتغيير الاجتماعي المباشر، وقد أمن أيضا بالاغتيالات السياسية للتخلص من الخصوم الفكريين، بعد عودته لروسيا، بدأ بالدعاية التحررية بين الفلاحين والعمال، وفي العام ١٨٧٤ اعتقل وسجن، كروبوتكين هرب من السجن بعد عامين، وانضم للجمعية التحررية الأممية، فدرالية جوراسيك، بعدها سكن في فرنسا، وفي العام ١٨٨٣ اعتقل وحكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات بسبب النشاطات التحررية، خرج كروبوتكين بعدها بثلاث سنوات وعاش وعمل في إنجلترا لثلاثين عامًا بعد الثورة البلشفية في ١٩١٧، عاد إلى وطنه، وعاش بالقرب من موسكو، ولكنه لم يأخذ أي دور نشط في الحياة السياسية السوفيتية (المترجمة).

التقليدي"، واتخذ الناروديكيون أو الشعوبيون الروس أكثر المواقف المضادة ظهوراً Kitching1982 Walicki 1969، ممثلين التيار المضاد في الجدل حول تطور الرأسمالية في روسيا، وكانت الشعوبية تياراً من الأفكار وحركة ثورية في آن معاً، وتداخل الاثنان معاً جزئيا فقط.

الماركسية والشعوبية

كان أثر الماركسية عاملاً هاما في تكوين الشعوبية الروسية. حدث لقاء رائع بين التيار الرئيسي والتيار المضاد كاستجابة بين الشعوبيين الروس الثوريين وماركس وإنجيلز فيما يتعلق بالتساؤل حول تخطي مرحلة الرأسمالية للوصول إلى الاشتراكية، وهو الوضع الذي أسماه ماركس سابقًا بـ "الاشتراكية اليتوبية"، والجدل النارودينى المثير للاهتمام هو أن روسيا ما قبل الرأسمالية مثلت شكلاً أهليا من الاشتراكية (الشيوعية البدائية) المعتدة على الملكية الجماعية في المناطق الريفية. وقد تطلب ذلك عنصراً قويا من التطوعية، متحدية نظرة ماركس عن الانتقال المنظم من نمط إنتاج لنمط آخر. على الجانب الآخر لم يرغب ماركس في إجهاض الحركة الثورية الوليدة في روسيا، وقام بتفسير أن "رأس المال" (في خطابه الشهير لـ فيرا "زاسوليتش(*)، الذي كتبه عام ١٨٨١ والذي نشر فقط في ١٩٢٤) لم يشمل نظرية عالمية عن التنمية الاقتصادية Walicki, 1969: 188 لم يكن التاريخ أحادي الخطية. فيمكن أن تنقذ الثورة الروسية مجتمع الفلاحين obshchina وأغلق إنجليز هذا الجدل لصالح الجدل الأكثر

(*) Vera Zasulich كاتبة وثورية روسية ماركسية، تعرضت للاعتقال نتيجة لأفكارها السياسية الراديكالية، تحولت إلى الماركسية بعد أن سافرت إلى سويسرا واشتركت مع بليخانوف وبافول أكسيلودر في تكوين جماعة للعمال عام ١٨٨٣، وكانت هذه الحركة أحد الأسباب وراء قيام حزب العمل الاشتراكي الديمقراطي الروسي عام ١٨٩٨ (المترجمة).

حتمية الذي أثاره بليخانوف (*) في روسيا، أثار خطاب فيرا زاسوليتش جدلاً هاماً حول إمكانية وجود منهج ماركسي أكثر مرونة في الدراسات التنموية Kiely 1995.

أثار الناردوكيون الجدل ضد التصنيع؛ لأنه يمثل نمط إنتاج ذا نطاق كبير ومركزي، وكانوا لأسباب مشابهة ضد الدولة والتعامل معها باعتبارها مؤسسة سياسية مركزية، ونولي اهتماماً خاصا في هذا السياق لتداخلهم مع فكرة التقدم، التي رفضوها بشكل موضوعي مماثل للشكل الذي استقبلت به في الخطاب الغربي، مؤكدين على العكس على بعدها الموضوعي وسلطوا الضوء على الأفراد، وأعطى الناردوكيون معنى آخر للتقدم، فقد كانت رؤية ميخايلوفيسكي(**) عن "قانون التقدم" (١٨٦٩)، بعيدة تمام البعد عن تصور التيار الرئيسي حول تقسيم العمل.

(*) Plekhanov (١٨٥٧-١٩١٨) هو ثوري و مفكر روسي، ومؤسس الحركة الديمقراطية الاشتراكية في روسيا ، و منظر ماركسي بارز، و شخصية اجتماعية شهيرة، في البداية كان زعيماً لمنظمة "الأرض و الحرية" (الشعوية)، وهاجر في عام ١٨٨٠ من روسيا إلى فرنسا بعد دراسته لمؤلفات ماركس وأنجلز، وصار متمسكاً عن قناعة بالماركسية، و قد قامت جماعة "تحرير العلم" التي أسسها في سويسرا في ١٨٨٣ بدور واسع في انتشار الماركسية في روسيا، كما أنه أسهم في تطوير النظرية الماركسية، و أيديولوجية "الشعبوية" ، و"الماركسية الشرعية" والفلسفات الأخرى، في عام ١٩٠٣ انضم إلى المناشفة (الأقلية) المعادية للينين ولم يقبل ثورة ١٩١٧، ومع ذلك فقد كان بليخانوف من أفضل من عرضاً الماركسية عرضاً ممتازاً في مؤلفاته الرئيسية، لقد وضع بليخانوف، رغم بعض المنطلقات الفلسفية الخاطئة أساس التاريخ الماركسي للفكر الاجتماعي الروسي، و لكن هذه الأخطاء تبدو جزئية إزاء الخلفية المنسقة والمنظمة لآراء بليخانوف، وتعتبر مؤلفاته من أفضل المؤلفات شعبية و جاذبية في دراسة الماركسية ورغم معارضته الشديدة لحزب لينين السياسي فإنه كان يحظى باحترام الحزب الشيوعي الروسي باعتباره الأب الشرعي للماركسية الروسية ومفكراً وفيلسوفاً (المترجمة).

(**) N.K. Mikhailovski: صحفي روسي وناقد وعالم اجتماع، أدت حركته الشعوبية إلى التأثير بشدة على الفكر الثوري في القرن التاسع عشر (المترجمة).

التقدم هو المنهج التدريجي للوصول إلى الفرد المتكامل، وللوصول إلى الاحتمال الكامل والتقسيم الأكثر تنوعًا للعمل بين الأعضاء البشرية والاحتمال البعيد لتقسيم العمل بين البشر، أي شيء يعوق هذا التحسن هو شيء لا أخلاقي، وغير عادل، ومهلك، وغير معقول، أي شيء يؤدي إلى تقليص عدم تجانس المجتمع ومن ثم يزيد من عدم تجانس أفراده هو أخلاقي، وعادل، ومعقول، ومفيد، (Walicki 1969: 53)

٥- التخطيط فى العصور المظلمة

يمكن القول بأثر رجعي: إن القرن التاسع عشر كان أكثر عصور أوربا ازدهاراً، فقد مرت أوربا في خلال هذا القرن بتغيرات اقتصادية هائلة دون حروب كبرى أو ثورات رئيسية، فضلاً عن ذلك، حكمت أوربا آنذاك معظم أنحاء العالم، ومع بداية القرن العشرين وصلت أوربا إلى نهاية الاستقرار النسبي الذي اعتمد على اتفاقية أوربا وهو ما تمت مناقشته سابقًا، استُبدِل هذا النظام الأمني بنظام تحالفات أقل استقراراً؛ حيث فُهم السلام باعتباره "غياب الحرب"، و صار مرة أخرى مرادفًا لمصطلح توازن القوى الذي ارتكز على الأمن العسكري على مستوى الدولة، وكانت المهمة الرئيسية لعصبة الأمم آنذاك هي محاولة إعادة هذا الاتفاق بشكل أكثر مؤسسية ولكنها فشلت في ذلك فشلاً ذريعًا عندما تحدت الدول المراجعة(*) ألمانيا وإيطاليا واليابان - الدول الليبرالية المزدهرة [Carr 2001 [1984، انتكست الترتيبات الأمنية وتحولت نحو اعتماد كل دولة على مساعدة ذاتها، ولكن لم تكن لدى عديد من الدول التي ينقصها الحظ

(*) Revisionist States هو مصطلح مأخوذ عن نظرية انتقال القوة في مجال العلاقات الدولية، وهو مصطلح يصف الدول التي تخالف حالة بقاء الحال على ما هو علية Status quo فيما يتعلق بالعلاقات الدولية التي يتم النظر إليها على أنها دول معادية للقانون الدولي، بل في بعض الأحيان تكون معارضة لمبدأ تحرير التجارة، وفي وقتنا الحالي يمكن تصنيف الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة واليابان وبريطانيا وفرنسا على أنها دول بقاء الحال على ما هو عليه؛ لأنها استفادت من الليبرالية الغربية، في حين يمكن تصنيف دول مثل كوريا الشمالية وإيران على أنها دول مراجعة (المترجمة).

القدرة على تحقيق ذلك، زادت حدة الصراعات الخارجية بطريقة تنذر بالخطر، وتحول المزاج الفكري نحو التشاؤم وذلك نتيجة لفقد الإيمان بالمشروع الحديث، سادت في ذلك الوقت حالة من الرغبة في استعادة الشباب اعتمادًا على روح البطولة؛ مما أفسح المجال أمام ظهور التطرف السياسي بصورة غير مسبوقة، ارتبطت الصراعات الداخلية بعملية بناء الدول التي اتسمت بعدم الاستقرار؛ مما شمل فرض نظام موحد على المجتمعات المحلية غير المتجانسة،

أدى التغير في المشهد السياسي بعد الحرب العالمية الأولى إلى حدوث اضطرابات عرقية- قومية خاصة في أوربا الشرقية، نجمت الخلافات الداخلية أيضًا عن تعميق نظام السوق ليشمل جميع عوامل الإنتاج، مما أدى إلى تقليل درجة الأمان الاجتماعي الذي كان مغروسًا في الهيكل الاجتماعي "التقليدي"، وأشار ذلك إلى حركة ثانية في التحول الكبير وإلى نهاية ما أسماه بولاني "بحضارة القرن التاسع عشر"، التي كانت معتمدة على الأسس الأربعة التي ذكرت سابقًا وهي: نظام توازن القوى، وقاعدة الذهب العالمية، والسوق المنظمة لنفسها ذاتيا، والدول الليبرالية، وقد اهتزت جميع هذه الأسس، وكانت العودة إلى هذه الحضارة المفقودة ضربًا من ضروب المستحيل، وتميزت هذه الفترة بالحروب والكساد، وربما تكون هذه هي الفترة الأسوأ في تاريخ أوربا منذ حرب الثلاثين عامًا التي عادة ما يشار إليها بوصفها "عصور الظلام"، وبدأت هذه الفترة وانتهت بحرب (في حقيقة الأمر، يمكن اعتبار أن هذه الفترة هي فترة الحرب الأهلية الأوربية).

وفي حربين عالميتين غير مسبوقتين في حالة الدمار التي تخلفت عنهما، كانت هناك أزمات اقتصادية واجتماعية عميقة، أدت إلى مزيد من التقويض للهيمنة الليبرالية فاتحة الباب أمام الأيديولوجيات التدخلية المتطرفة مثل الهتلرية والستالينية، وهما أيديولوجيتان ضارتان وفاسدتان نتجتا عن أيديولوجية التقدم التي طُرحت في القرن الثامن عشر، أما مبدأ النية أو القصد، الذي تم التعبير عنه في الممارسة الجديدة

للتخطيط فقد سيطر على الذاتية حتى في الديمقراطيات الليبرالية، وأخيراً صارت "التنمية" قضية يتم تطبيقها مع قوة جديدة للمناطق الاستعمارية، التي كان لا بد أن يتم فيها تصور نوع من الحكم الذاتي التدريجي، لم تعد أوربا تحكم العالم،

مشاكل التنمية:

كان هناك ثلاث مشكلات كبرى أخرى في القارة الأوربية استدعت وجود تحرك في فترة الحرب الداخلية المثيرة للاضطرابات:

× المشكلة المالية العالمية المتعلقة بمعاهدة السلام،

× الكساد والبطالة والبؤس الاجتماعي في الغرب الذي اتجه نحو التصنيع،

× مشكلة محاولة الاتحاد السوفيتي المتخلف آنذاك اللحاق بالركب،

وتعد معاهدة فرساي(*) للسلام مثالاً جيداً آخر على العلاقة شديدة الأهمية بين السلام والتنمية (أو علاقة التنمية بالأمن التي سبق مناقشتها في الفصل الأول)، كان

(*) Versailles Peace Treaty عادة ما يقترن اسم معاهدة فرساي بمؤتمر باريس للسلام، ولكن حقيقة الأمر أن مؤتمر الصلح في باريس أو مؤتمر باريس للسلام هو المؤتمر الذي عقدته الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولي وفرضت فيه على الدول المهزومة شروطاً قاسية كان يتوجب عليهم الإذعان لها دون نقاش، وكانت على شكل معاهدات منفردة في إطار عام ضمها جميعاً، وهو مؤتمر باريس الذي عقد بين الدول المتحالفة والدول المتحدة في باريس في الفترة من ١٨ ديسمبر ١٩١٩ وحتى ٢٠ يناير ١٩٢٠، وذلك للتوصل إلى التسوية السلمية التي تضمنتها معاهدة فرساي وسانت جيرمان ونيولي وترينون وسيفر؛ أي أن معاهدة فرساي هي إحدى المعاهدات التي تضمنها مؤتمر باريس للسلام، ولكن طغت تسمية معاهدة فرساي لنفس المؤتمر؛ ذلك لأن المؤتمر نفسه قد عقد في هذه المدينة، وأصبح يسمى باسمها، فضلاً عن أن معاهدة فرساي هي أكثر المعاهدات التي ذكرت سلفاً أهمية (المترجمة).

جون ماينارد كينز، الذي سوف نلتقيه لاحقًا منظراً اقتصاديا، وكان له نشاط واضح؛ حيث كان دبلوماسيا دوليا سعى من أجل إيجاد حل للمشاكل المالية العالمية بعد الحربين، وتعد سيرته الذاتية تاريخًا هاما للمالية العالمية في خلال هذه الفترة Lek-achman, 1966)، وحذر كينز في العواقب الاقتصادية للسلام(*) (1919) وهو الكتاب الانفعالي المثير للجدل (١٩١٩) من أن تنفيذ الاتفاقية سوف يقوض التعافي الاقتصادي في أوربا عن طريق تدمير أسس الاقتصاد الألماني، حاول كينز منذ مستهل حياته المهنية وحتى مماته عام ١٩٤٦ أن يعرض هذا الشاغل الدولي القوي، وفي خلال الحرب العالمية الثانية كان منشغلاً بالتساؤل حول كيفية سداد فاتورة الحرب، ولكن بقرب نهاية الحرب، وفي مؤتمر بريتون وودز عام ١٩٤٤، كان السؤال الذي طرحه هو كيف يمكن إقامة هيكل مالي دولي جديد.

وللتحول نحو المشكلة الثانية المتعلقة بالتنمية: كان هناك عديد من الأزمات الاقتصادية في الغرب الذي كان يعاني من الكساد الاقتصادي، ولكن كان الكساد الاقتصادي الذي شهدته هذه المنطقة في خلال فترة الثلاثينيات غير مسبوقا عندما توقفت الآلة الرأسمالية بصورة غير متوقعة عن العمل، وفي دائرة مفرغة، أدى نقص الطلب إلى الحد من الإنتاج وهو ما أدى إلى حرمان الناس من دخولها، ومن ثم زيادة حجم التناقص في الطلب والإنتاج، وأدت محاولات التدخل في النظام التجاري عن طريق تخفيض سعر العملة والترويج للصادرات والتحكم في الواردات - إلى نشر المرض بصورة أكبر مما أدى إلى زيادة درجة سوء الموقف، وكانت أزمة تنمية الرأسماليين بمثابة العامل الهام الذي أدى إلى ظهور الفكر التنموي الحديث، وهو ما أدى إلى إشعال الراديكالية الأيديولوجية التي فُرضت في المرحلة المضادة للحركة المزدوجة، ورأى بولاني (٢٠٠١:٢٤٨)، الذي كان يمر لأول مرة بتجربة تنوع السياسات

(*) The Economic Consequences Of Peace

المضادة لليبرالية في خلال مرحلة شبابه في المجر- أن "الفاشية مثل الاشتراكية لها جذور في مجتمع السوق الذي رفض أن يعمل".

وتمثلت المشكلة الثالثة في موقف عدم النمو الموروث من روسيا في مرحلة قبل الثورة، ويرى تيودور شانين(*) (1985: xi) أن "روسيا صارت أول دولة تجسدت فيها مجموعة من الأمراض الاجتماعية التي نسميها اليوم (المجتمع النامي)" لم يؤدِ التدخل القوي من الدولة في ألمانيا عندما كان فريديريك ليست هو منظرها الرائد وبيسمارك هو نموذج نجاحها إلى إنتاج ألمانيا أخرى، ولكنه أنتج أزمات اقتصادية واجتماعية متفرقة، وفي ١٩٠٥ أدى إلى إنتاج ثورة، ومن ثم، كان هناك كثير من الأنظمة الشيوعية التي وصلت إلى السلطة في عام ١٩١٧، وكان مطلوباً منها أن تتعامل مع قطاع ريفي ضخم وقطاع صناعي متناهي الصغر وشديد الجوع إلى رأس المال، وقد توحدت الدولة السوفيتية عن طريق الحرب مع الأعداء الداخليين والخارجيين، وفي خلال ثورة أكتوبر قال لينين: "إما الفناء أو تخطي الدول الرأسمالية المتقدمة والتفوق عليها"، وفي أوائل الثلاثينيات أعاد ستالين قول مثل هذه الكلمات حين قال: "نحن متأخرون عن الدول المتقدمة بحوالي خمسين أو مائة عام، ويجب أن نقطع هذه المسافة في عشرة أعوام، فإما أن ننجح في ذلك أو سيسحقوننا" (Holloway 1981:9) ، هكذا بدت حتمية الحداثة في الثورية الروسية، وأدت إلى الوصول إلى شكل شديد الاختلاف عن المشروع الحديث.

التنمية في عصر شمولي:

أخذت مذاهب التنمية الراديكالية الحديثة في التشكل خلال هذه الفترة العصيبة: مثل الشيوعية في شكلها اللينيني والستالني، وقد اختلفتا بشكل جذري عن الفهم

(*) Teodor Shanin: أستاذ علم الاجتماع في جامعة مانشستر، عرف بأبحاثة في الاقتصاد غير الرسمي، وفي الثورة الروسية، وفي التنمية في إفريقيا، وفي الدراسات المتعلقة بالمزارعين (المترجمة).

الماركسي الأصلي للتنمية النظامية، أما الفاشية، فكانت أيديولوجية غير متجانسة كونتها الأفكار الاشتراكية العامة التي تداخلت مع القومية المتطرفة والشعوبية، وبذلك حُدد محتواها بصورة كبيرة، وبذلك بدأ المشهد الأيديولوجي في التغير، وتمثل التغيير الأهم في انتشار معارضة النموذج المجتمعي الليبرالي للديمقراطية والاقتصاد المفتوح؛ حيث نُظر إلى هذه المجتمعات باعتبارها "مجتمعات برجوازية".

مثَّل النموذج السوفيتي إلى درجة كبيرة استمراراً لإستراتيجية الدولة الرأسمالية أو روسيا قبل الثورة، رغم اختلاف الإلهام الأيديولوجي والمحتوى السياسي، وتمت مناقشة خيارات عديدة في الجدل السياسي الشهير الذي أثير في فترة العشرينيات Erlich 1967 ، وكان في نفس الوقت نضالاً سياسيا بين المتحدثين عن التنمية المتوازنة، ومن أهم من تحدث عن ذلك هو بوخارين(*)، والآخرون الذين يساندون جدلية التصنيع السريع مثل إيفيجني بريوبرازينسكي(**)، الذي صاغ مفهوم "التراكم الاشتراكي البدائي"، وكان الفلاحون هم من سيوفرون رأس المال اللازم للتصنيع؛ حيث لم يكن لهم وجود في نظام علاقات الإنتاج الاشتراكية، وفي النهاية استجاب ستالين بخطته الخمسية المبتكرة التي أدت إلى تحويل الاقتصاد السوفيتي كلية في وقت قصير.

النموذج السوفيتي

كان نمط التنمية الاقتصادية مُعَدا سلفًا في النموذج السوفيتي، حُولت الموارد من الزراعة إلى الصناعة، ونُظم القطاع الزراعي طبقًا للقواعد الجماعية، وأعطيت الأولوية للصناعات الثقيلة، وتميزت التنمية الصناعية بالحجم الكبير والطرق التكنولوجية

(*) Bukharin انظر الفصل السابق

(**) E. Preobrazhensky (١٨٨٦-١٩٣٧) اقتصادي بلشوفي قديم، وكان عضواً في اللجنة المركزية البلشوفية التي تعد خليفة الحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي. (المترجمة)

المتقدمة، وكانت مشاريع التنمية للنموذج السوفيتي جزءًا من عملية استبدال تم من خلالها الاستفادة من الوسائل البديلة بهدف تحقيق نتائج مشابهة للنتائج المستهدفة في أوربا الغربية (Gerschenkron 1962).

وفي هذه الفترة العصيبة أضيفت الفاشية إلى الأيديولوجيات الأوربية الكلاسيكية، أو "النماذج المجتمعية": الليبرالية، والمحافظية، والاشتراكية، وكانت عملية ظهور الفاشية طويلة، وبدأت هذه العملية في أواخر القرن التاسع عشر في ظل مناخ فكري خاص مضاد لليبرالية والعالمية، أدى هذا المناخ إلى ظهور طوائف وحركات سياسية، ولا يمكن تصور الحركة الفاشية التي ظهرت في العشرينيات دون وجود الحركات الاشتراكية/ الشيوعية بعد الثورة الروسية عام ١٩١٧، والفاشية والشيوعية اللتان تقاتل أنصارهما معًا في الشوارع هي حركات جماعية ضخمة في العصر الحديث الذي نشأت فيه سياسات ضخمة، وقد اختلف أسلوب الحكم في هذا العصر عن أسلوب الحكم الذي كان سائدًا في القرن التاسع عشر الذي اعتمد على "أشخاص مسؤولين" – بمعنى، الحكم اعتمادًا على الحد من حق التصويت.

تعود الجذور الأولى لهذه الحركات إلى أزمة ثمانينيات القرن التاسع عشر، وإلى التحكم المبكر للمحافظية في المصوتين المنتمين للطبقة المتوسطة من فاقدي الاتصال بعضهم ببعض الذين يسهل حشدهم، ويمكن أن تعتمد الفاشية أيضًا على المجموعات ذات التعليم اليساري التي أصبحت غاضبة نتيجة للتسويات التي فرضتها الديمقراطية الاشتراكية، ولم تحدث الانطلاقة السياسية للفاشية إلا بعد سقوط سوق المال عام ١٩٢٩، الذي تُبع بالكساد الكبير في الثلاثينيات، ولم تقبل الفاشية باعتبارها حركة أي حلول وسط، وذلك بالتمييز بالتضاد عن الفاشية باعتبارها نظام، تُعْرَف هذه الأيديولوجية بشكل عام عن طريق الأنظمة الفاشية، أساسًا الفاشية الإيطالية والنازية الألمانية، واللتان ينظر إليهما الآن باعتبارهما حادثتين مؤسفتين في التاريخ السياسي الأوربي، وكذلك باعتبارهما لا تمثلان جزءًا حقيقيا من الحضارة السياسية الأوربية.

والجدل الذي سيثار هنا هو أن الفاشية، رغم كونها ظاهرة غير متجانسة كلية، فإنها تشكل جزءًا تكميليا من سياسة أوربا في القرن العشرين، ونتجت عن الظروف الأولية المتغيرة التي تسببت في خطاب الحرب الداخلية Paxton 2004

من الضروري أن يتم التفريق بين الاتجاهات الأيديولوجية الأكثر اتساعًا التي أدت في نهاية المطاف إلى ظهور قليل من الأنظمة الراسخة، والتي استقت خصائصها من خيارات سياسية واضحة وتحالفات سياسية متغيرة، وشمل الاتجاه المبكر مساهمات من مثقفين مختلفين لم يتعاطفوا بالضرورة مع هتلر وموسيليني، وكانوا عادة ضد الليبرالية وضد العالمية (وعادة معادين للسامية)، وقد رأوا أيضًا أن الاشتراكيين والشيوعيين هم أعداؤهم (وهو ما لم يوقفهم عن استعارة بعض العناصر من الاشتراكية) وقد تأصلوا في قوميات معينة، واتسموا بشدة العاطفة، وقاموا بإعادة اخترا ع التقاليد، وكان في رؤيتهم دائمًا أن مجموعة معينة كانت متفوقة بالوراثة ولكن ذلك لم يمنع أن يتم وصفها باعتبارها ضحية، وكانت هذه هي "التنمية" كما يرونها، ومن الواضح أن هذا الشعور تصاعد نتيجة للأزمة الاقتصادية، التي جعلت من الحشد الكبير أمرًا ممكنًا.

هتلر وستالين

أصبحت المقارنة حديثًا بين أدولف هتلر وجوزيف ستالين أمرًا متعارفًا عليه، وكذلك وضعهما في ظل سياق أنهما يعبران عن مناخ سياسي معين (التطبيع) بدلاً من التعامل معهما باعتبارهما شيطانين أدت تعليماتهما إلى خلق البيئة المحيطة بهما (الشيطنة)، وكانت مشاريعهما اليتوبية مختلفة بطبيعة الحال. وقد اعتقد ستالين في التقدم العالمي عن طريق تاريخ الصراع الطبقي، في حين رأى هتلر أن التقدم هو أمر ناجم عن الصراع العنصري، الذي سينتصر فيه "الآريون"، وقدم ستالين الاعتقاد التنويري في التقدم بطريقته الخاصة، في حين قدم هتلر، بطريقته الغريبة. الرومانسية

الألمانيــة، وكان هــتلر يعتقــد أنه مبعوث العنــاية الإلهيـة للشعب الألماني، وكانا متطرفين ومجرمين، رغم عدم التعامل معهما باعتبارهما فاقدي العقل من الناحية الطبية (Overy 2005)

كان هتلر وستالين يرغبان بشدة في تقليص الهيمنة الأنجلو ساكسونية الليبرالية، وسرعان ما تواجها في العملية السياسية التي أدت إلى إعلان ألمانيا الحرب على الاتحاد السوفيتي في يونيو ١٩٤٢، ووضعت هذه الحرب نهاية للاتفاق التكتيكي المضاد للعنف الذي هز كلا من الشيوعيين والفاشيين، وكان ستالين في حقيقة الأمر معجبًا بهتلر ورفض أن يصدق أن تحالفهما قد انتهى، ومن المفارقات أنه أصبح حليفًا في مشروع إنقاذ النظام الليبرالي، ونظر إليه الشيوعيون الغاضبون في جميع أرجاء العالم وكأنه منقذ البشرية، وهي مجاملة للنضال ضد الفاشية (Lukcs, 2006: 113).

يمكن اعتبار أن التدخل المخطط له في النظام الاقتصادي هو التعبير النهائي للتقدم والمشروع الحديث باعتبارهما أهدافًا إنسانية، ويرى بيتر بريستون(*) (١٩٩٦:١٥٩) أنه "يمكن فهم التخطيط في نظام اجتماعي باعتباره فعلاً متعمداً يهدف إلى إحداث تغيير بعينه في مجموعة معينة من الظروف، ومن ثم الوصول إلى وضع أفضل" ، ورغم الآثام التي ارتكبها ستالين، فإن التخطيط أصبح علمًا ذا شأن كبير في مجال علم الاقتصاد في الاتحاد السوفيتي، بل نال الإعجاب أيضًا في العالم الرأسمالي، وهنا كان تدخل الدولة ما يزال أمرًا طبيعيا تمامًا، وذلك نتيجة للكساد ولتجربة الحرب، أما الفاشية على الناحية الأخرى فقد رفضت الاقتصاد، فقد ضمنت فرض السياسة على الاقتصاد، مؤكدة على أهمية الإرادة الإنسانية في المحتوى الشمولي؛ حيث يتم حرمان "أعداء" التقدم من كرامتهم ومن حقوقهم الإنسانية.

(*) P W Presto: أستاذ علم الاجتماع السياسي في قسم العلوم السياسية والدراسات الدولية، جامعة برمنجهام، بريطانيا، عمل وعاش في عديد من دول أوربا وشرق أسيا، وقد ركز في كتاباته على قضايا التغير الاقتصادي والسياسي المعقد (المترجمة).

صارت سياسة التدخل (إعادة التنظيم أو إعادة تطويق الاقتصاد القومي باحكام)- جزءًا من التيار الرئيسي في الديمقراطيات الليبرالية بعد فترة من النضال السياسي والمستمر، وكان جون ماينارد كينز (١٨٨٣-١٩٤٦) أحد أهم منظري هذا المنهج، وألف كينز أعظم ما أبدع عام ١٩٣٦ بعنوان النظرية العظيمة للتوظيف(*) والفائدة والنقود، تعارضت هذه النظرية مع التراث المسيطر لنموذج التوازن، الذي قدمه ألفريد مارشال معلم كينز، ووفقًا لهذه النظرية يصل الاقتصاد إن عاجلاً أو آجلاً إلى حالة التوازن إذا حدث توظيف كامل لعوامل الإنتاج، ولم تكن التنمية أحد مواضيع الاقتصاد، فقد تسبب الاعتقاد بصحة نظرية التوازن في إصابة المنظرين والممارسين على حد سواء بحالة من العمى، فلم يروا إشارات الخطر، لدرجة أنه كانت هناك محاولات لاستعادة مبدأ قاعدة الذهب الذي تخلت عنه بريطانيا عام ١٩٣١.

كينز، المشكك فى حرية التجارة

كان كينز بدون شك ليبراليا جيداً، ولكنه مع ذلك كان يفكر على أساس "الاكتفاء الذاتي على المستوى القومي" عندما شكك في مقالته الشهيرة (١٩٣٣) في قيمة التجارة الحرة بالنسبة للسلام، وكان هذا فعلاً مستغربًا من رجل إنجليزي متعلم، واعترف كينز بذلك بنفسه: "لقد تربيت مثل معظم بني جنسي من الإنجليز، لأقدم التجارة الحرة ليس فقط على أنها مذهب اقتصادي فهذا لا يمكن أن يشكك فيه شخص متعلم، ولكن أيضًا تعلمت أن أتعامل معها باعتبارها قانونًا أخلاقيا" (Keynes 1933: 755) ووفقًا لكينز، كان هناك أشياء يجب أن تصنف وفقًا لطبيعتها على أنها دولية، "ولكن لتكن السلع بيتية النسج عندما يكون ذلك مريحًا ومعقولاً، والأهم من

(*) Genersl Theory of Employment, Interest and Money

ذلك أن تكون المالية شأنًا قوميا في المقام الأول،" (Keynes, 1933: 758) وقد استنكر كينز "الرأسمالية العالمية المتدهورة" في وقته، ولكن كان عليه أن يعترف أنه عندما نتساءل حول الشيء الذي يجب أن يحل مكانها، نكون في قمة الارتباك والتحير.

عرضت الكينزية صورة للرأسمالية الناضجة أو بالأحرى المستقرة، وذلك تعارضاً مع الرأسماليين التابعين لنظرية ليست، فابتعادها عن النموذج النيوليبرالي الكلاسيكي تشكل في إنكار أن السوق امتلك القدرة على تنظيم نفسه ذاتيا وفي إلقاء مسئولية الاستقرار واستمرار النمو الرأسمالي على الدولة، وقد شكلت الكينزية المنطق وراء معظم حالات التدخل من قبل الدول بعد الحرب، كانت الكينزية نوعًا من الليبرالية التي نالت إعجاب الاشتراكيين الديمقراطيين، ومن ثم يمكن إطلاق اسم الليبرالية الاشتراكية عليها، وذلك بناءً على ما قدمه ستيوارت ميل و هوبسون، أما الموقف النيوليبرالي الذي قدمه فريديريك هايك اعتماداً على لودوينج فون ميسيس، فقد كان ما يزال هامشيا، وقد وجه بولاني النقد لـ "لودوينج فون ميسيس" في العشرينيات، ومن ثم فإن انتصار ليبرالية الاشتراكية الذي تحقق لاحقًا كان أسهل نتيجة لنقد بولاني الليبرالية المتطرفة التابعة للمدرسة النمساوية - وهو خلاف فكري قديم قدم الأزل، ورغم ذلك، كان بولاني شديد البعد عن كونه ليبراليا ملتزماً، كما لم يكن شديد الانبهار بكنيز، فعلى العكس كان متأثراً كما ذكرنا سابقًا بالاشتراكية المسيحية.

أزمة الحداثة:

قدمت العصور المظلمة على عكس التنوير والحداثة والتقدم تحديًا كبيراً للمؤرخين وعلماء الاجتماع؛ إذ كيف يمكن تفسير الشر في علم لاجتماع؟ وتعامل الكثيرون مع هذه الفترة باعتبارها فترة استثنائية، أو لا يمكن تفسيرها، ولم يتم فهم الأعمال الكبرى التي تتعامل بصورة نظامية مع أصول "العصور المظلمة" بشكل جيد في ظل مجلات التيار الرئيسي الأكاديمية التي كانت مسيطرة على الحياة الأكاديمية عندما

ظهرت هذه الكتب، مثل التحول الكبير(*) (١٩٩٤) لبولاني و أصول الشمولية(**) (١٩٥١) لحنا أريندت (***). (Katznelson, 2003: 47ff) ظهر الغرض من تاريخهم العلمي ومداه عندما لم يقرأ ببساطة على أنه اقتصاد سياسي أو نظرية سياسية، ولكن عندما تمت قراءته على أنه مساهمة في مجهود كبير يهدف إلى تعميق وحماية وتجديد تراث التنوير، "Katznelson 2003: 62 أدت العصور المظلمة إلى هز الاعتقاد في الحداثة بين أوساط المثقفين، وهو مثال حقيقي على مزاج التشاؤم القادم من ماكس هورخيمر(****) و ثيودور أدورنو(*****) في الكتاب الذي اشتركا في تأليفه بعنوان (جدلية التنوير)(******) (١٩٤٧)، فقد فرقا في هذا الكتاب بين العلم الحديث والتكنولوجيا، وفرقا من ناحية أخرى بين الأخلاقيات والآداب والدين، وقد أثارا الجدل حول وجود تعارض بين الاثنين.

(*) Great Transformations

(**) Origins Of Totalitarianism

(***) Hannah Arendt (1906-1975) : كانت منظرة سياسية أمريكية ألمانية، وعادة ما كانت توصف باعتبارها فيلسوفة، ولكنها دائمًا ما رفضت هذا اللقب على أساس أن الفلسفة هي علم معني بالإنسان فقط، وكانت تحب أن تصف نفسها باعتبارها منظرة سياسية، تناولت أريندت في عملها موضوع طبيعة القوة والسياسة والسلطة والاستبداد (المترجمة).

(****) Max Horkheimer (1895-1973) فيلسوف وعالم اجتماع ألماني الجنسية ويهودي الديانة، اشتهر بعمله في النظرية النقدية باعتباره عضوًا في مدرسة فرانكفورت للأبحاث الاجتماعية، ينتمي لأسرة يهودية ثرية وقد أجبرته الظروف العائلية على ترك الدراسة في المرحلة الثانوية ليعمل في مصنع أبيه، ولكن أدت الحرب العالمية الأولى إلى إغلاق هذا المصنع، ومن ثم اتجه لدراسة الفلسفة في جامعة منيش، بعد انتهاء المرحلة الجامعية انتقل إلى فرانكفوت، وهناك بدأ حياته العلمية والتقى ثيودور أثورنو (المترجمة).

(*****) Theodor Adorno (1903- 1969) فيلسوف وعالم اجتماع ألماني وعازف موسيقى، كان عضوًا في مدرسة فرانكفورت لعلم الاجتماع، وكان أيضًا المدير الموسيقي لمشروع الإذاعة في الفترة من ١٩٣٧ إلى ١٩٤١ في الولايات المتحدة، ولد في فرانكفورت، وكان الابن الوحيد لتاجر خمور ثري، درس الفلسفة والموسيقى وعلم الاجتماع وتخرج عام ١٩٢٤، وقبل أن يتخرج كان قد التقى بأكثر معاونيه الثقافيين وهو ماكس خويمير ووالتر بينيامين (المترجمة).

(******) Dialektikder Aufklarung/ Dialectic of Enlightenment

كان هناك من ثم نقص شديد في البدائل الإيجابية، وكان التيار المضاد، المضاد في نفس الوقت لليبرالية والشيوعية، في الشوارع أثناء الأزمة الاقتصادية، وكان المحتوى الفكري لهذه الحركات الحديثة قد ظهر جزئيا عن الفكر التنموي المنتمي للتيار المضاد، وكانت هناك حركات مضادة للعقلانية، في الاتجاهات اليمينية واليسارية على حد سواء، نُسي توجه (العودة إلى قيم الفلاحة) سريعًا ، وهو توجه شعوبي في الأيديولوجية الفاشية، عندما تمت السيطرة على السلطة، وفي الحقيقة فإن السياسات الاقتصادية الفاشية، قد توصلت إلى حلول وسط مع القيم التقليدية، وتم تكييفها لتلائم العالم الحقيقي للرأسمالية وملاحقة السلطة، قادت أفكار مماثلة منتمية للتيار الرئيسي مثل: التصنيع، العسكرة... إلخ، الأنظمة الناتجة، ومن المفارقات أن هذه الحركات أدت إلى الاستبدادية: حيث أظهرت الحكومات المتبنية للحداثة أسوأ مظاهر الرأسمالية والحداثة.

استمرت أفكار التيار المضاد السابقة – على أي حال – وكانت الأناركية السينديكالية(*) إضافة أيديولوجية إلى النشاط اليساري، فقد فرضت وجود كينونة من الفكر الفوضوي في الاتحادات العمالية، عكس تقدم التصنيعية وتنظيم العمل، وتعاطف بولاني مع الحركات الشعوبية في الشرق، التي استطاعت أن تستمر في صورة أحزاب للنشطاء من المزارعين منذ بداية القرن العشرين؛ حيث رأى بولاني أن هناك بصمة لأثر الشعوبية في ثورة المجر عام ١٩٥٦.

أتت مناظير مختلفة منتمية للتيار المضاد مما كان سيسمى فيما بعد بـ "العالم الثالث" (الذي كان يسمى في الماضي بـ "المناطق المتخلفة" أو "الدول الجديدة")؛ حيث

(*) الأناركية السينديكالية (النقابية) هي حركة عمالية تحررية تأسست على أساس الصراع الطبقي ضد رأس المال والدولة، وتهدف إلى توحيد كل العمال في منظمات اقتصادية نضالية واتحادات نقابية ثورية؛ لتحقيق هدف واع هو إعادة تنظيم الحياة الاجتماعية على أساس الشيوعية التحررية (المترجمة).

أسفر النضال ضد الاستعمار عن جدليات فكرية ليس فقط ضد الشرعية، ولكن أيضًا ضد الطبيعة غير الإنسانية للسيطرة الغربية، التي أطلق عليها بولاني اسم هيكل التضمين، الذي تم من خلاله تدمير مناطق عديدة بأكثر الطرق نظامية، كنا قد أشرنا سابقًا (انظر المقدمة) إلى أن هناك رابطًا بين الإدارة الاستعمارية في الأربعينيات ومجال التنمية الناشئ آنذاك، فكان لكثير من أولئك "المحللين الاستعماريين" ميل مضاد (تيار مضاد)؛ حيث كانوا لا يحبون الحداثة ويحتقرونها، بالطبع لم تشارك نخبة ما بعد الاستعمار في هذه الرؤية - مع وجود بعض الاستثناءات المثيرة للاهتمام . (Arndt 1987).

٦- جيوسياسية الفقر

تسبب الكساد الكبير وتوابعه السياسية بما فيها الحرب في أزمة عميقة بلا شك في مشروع الحداثة، ويصعب الآن تصور حجم الدمار الذي خلفته الحرب في أوربا، فقد كانت إبادة الأقليات غير المرغوب فيها أمرًا ينطوي على كثير من الوحشية في تعارض واضح مع ما صوّره بولاني على أنه "حضارة القرن التاسع عشر" التي تميزت بالحداثة، كانت هناك عودة أخرى للاعتقاد في الحداثة المستمرة في خلال العقود الدينامية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وهو بمثابة إعادة التأكيد على اعتقاد التنويريين الراسخ في التقدم، ومن المدهش أنه كان من الممكن استعادة التفاؤل القديم المرتبط بنموذج الحداثة سريعًا بعد "العصور المظلمة" في أوربا، فقد أدى التخطيط الاقتصادي بهدف إعادة البناء وسياسات الرفاهة في الدول المفضلة تحت مظلة هيمنة الولايات المتحدة إلى دعم مفهوم الدولة القومية والنظام العالمي، أو بالأحرى النظام الخاضع للعولمة، وكان الخطاب المستخدم هنا هو "جيوسياسية الفقر"، الذي بدأ سريعًا بعد الحرب، واهتم بالفقر على المستوى العالمي و"التخلف" واعتبرهما تهديدًا للنظام العالمي لبعد الحرب ("العالم الحر")، وذلك في سياق الحرب الباردة الجديدة آنذاك، وتم تصنيف المواضيع التنموية وفقًا لمخاوف أمنية مختلفة مثل: الصراع السياسي بين القوتين العُظميين والمنافسة على مستوى العالم بأسره بين نظامين اجتماعيين-اقتصاديين مختلفين، وخلق هيكل ثنائية القطبية انشقاقات في جميع مناطق العالم، ولوثت الحرب الباردة جميع الصراعات.

سهل هذا التوتر العالمي وجود "تسوية كبرى" بين القوانين القومية والتجارة العالمية الحرة، كما مهد الطريق أمام "السنوات الذهبية"، خمسينيات وستينيات القرن الماضي، عادت الحداثة، على الأقل في العالمين الأول والثاني، ومثلت الاشتراكية

باعتبارها شكلاً جديداً من أشكال الحداثة نموذجًا جذابًا لعديد من الدول النامية، وشجع على ذلك دعم الاتحاد السوفيتي المالي والسياسي لهذه الدول، وضمنت إستراتيجية الأمن الجديدة (توازن الرعب أو "الدمار المؤكد المتبادل")(*) وجود درجة عالية نسبيا من القدرة على التنبؤ - إلا إذا، بطبيعة الحال، اندلعت الحرب النووية المستحيلة، وهو السيناريو الذي لم يكن من الممكن استبعاده بشكل كامل. عرفت كل من القوتين العظمتين الأمن في سياق الحرب الباردة على أساس كتلة الاستقرار، وهو ما حد بشكل جذري من مبدأ السيادة، وخاصة في العالم الفقير الذي لم يكن قد حرر من الاستعمار بعد، "الدول الجديدة"، أو الدول النامية. وكان رد فعل هذه الدول هو الاشتراك في حركة عدم الانحياز(**)، التي لم تحظ بتأييد كبير في العالم الغني، كما لم تحظ مطالبات هذه الدول بوجود نظام اقتصادي عالمي جديد(***) بأي تأييد على الإطلاق، وعلى أي حال، حظيت هذه المبادرات الراديكالية بالإعجاب في مجال دراسات التنمية الأكاديمية، وهو ما حافظ على الروح الراديكالية طوال فترة السبعينيات، حتى وقوع المواجهة الحاسمة في قمة الشمال والجنوب عام ١٩٨١ التي استضافتها مدينة كانكون في المكسيك، ويمكن القول: إن هذه القمة كانت بمثابة النهاية الرمزية لهذا الخطاب: قمة دراسات التنمية.

التفكير في النظام العالمي:

تم تقديم مفهوم النظام العالمي في الفصل الأول، ووضع التعريف المقترح لأهداف متعلقة بالمقارنة، دائمًا ما ارتبطت التغيرات التي تطرأ على هيكل النظام العالمي بحالات الحرب التي تسفر نتيجة لطبيعتها غير الاعتيادية عن الإسراع بوتيرة التغيير، وبذلك تكون نهاية حرب كبرى موقفا اعتياديا لولادة نظام عالمي جديد، لذلك سنلقي

(*) Mutually Assured struction (MAD)

(**) Non- Aligned Movement (NAM)

(***) New International Economic Order (NIE)

نظرة على الوضع عندما شرفت الحرب العالمية الثانية على النهاية، ومن ثم صارت آفاق النظام العالمي بعد الحرب موضوعًا ذا صلة بسياق الحديث، سنقوم بذلك من منطلق ثلاث وجهات نظر معيارية ونظرية مختلفة، وهي نظريات إدوارد هاليت كار(*) وكارل بولاني وفريديريك هايك، الذين عاصروا بعضهم بعضًا، وكانوا مهتمين بنفس الدرجة بما سيسفر عنه المستقبل، وأجمع ثلاثتهم على عدم استساغة مفهوم اليتوبية، وفي حقيقة الأمر، قد تم توظيف مفهوم اليتوبية في صراع مستمر على السلطة بهدف تحديد شكل المستقبل الذي رغبوا في تفاديه، ورغم ذلك، شمل المنطق الذي تحدثوا به عناصر من اليتوبية، فكان لديهم جميعًا "أشكال مستقبلية مفضلة" أخبرت عنها نظرياتهم.

كان لـ "كار" توجه ماركسي في كتابه أزمة السنوات العشرين(**) الذي صدر عام ١٩٣٩، وصدرت طبعته الثانية عام ١٩٤٦، كما عُرف كار بأنه مؤسس نظرية العلاقات الدولية الواقعية، أما بولاني في التحول الكبير(***) (1944)، فقد وصِف بأنه اشتراكي مسيحي، وتم الدفاع عن الرؤية الليبرالية في كتاب آخر من الكلاسيكيات وهو الطريق إلى العبودية(****) لفريديريك هايك الذي صدر في نفس سنة صدور كتاب بولاني، وتعامل المنظرون الثلاثة مع الطرق المؤدية إلى المستقبل في الفصول الأخيرة من كتبهم، ومن المثير للاهتمام أن ثلاثتهم أبدوا كرهًا شديدًا لليتوبية، وعلى أي حال، وصلوا بذلك إلى ظاهرة شديدة الاختلاف، وانتقد كار على وجه الخصوص المذهب الليبرالي لتجانس المصالح في الاقتصاد، وكذلك مذهب تحديد المصير القومي في

(*) E.H Carr (1892-1982): كان مؤرخًا بريطانيا ليبراليا ثم اتجه نحو اليسار والماركسية، كما كان صحفيًا ومنظرًا في مجال العلاقات الدولية، وكان معارضًا للتجريبية في علم التأريخ، اشتهر كار بكتابه ذي الأربعة عشر جزءًا الذي تناول التاريخ السوفيتي في الفترة من ١٩١٧ إلى ١٩٢٩، وبكتاباته عن العلاقات الدولية وبكتابه الذي كان بعنوان ما هو التاريخ What is History الذي رفض فيه الأساليب والممارسات التقليدية في التأريخ، وكان كار مهتما بشكل خاص بالعلاقات الدولية السوفيتية. (المترجمة)

(**) The 20 Years Crisis

(***) Great Transformation

(****) The Road to Serfdom

السياسة، واعتبر بولاني (كما نوقش في الفصل الثاني) أن السوق المنظمة لنفسها ذاتيا هي اليتوبيا العظمى، ولكنه هاجم بالتساوي أفكاراً أخرى عامة معاصرة، مثل الهتلرية والتروتسكية(*) وعند هذه النقطة على الأقل كان موقفه مسانداً لموقف هايك الذي كان يرى على الجانب الآخر أن التخطيط يمثل يوتوبيا خطيرة يتوجب تجنبها، ومن ثم أدى توجيه النقد لليتوبيا في جميع الحالات إلى خدمة تقديم أنواع أكثر استساغة من اليتوبيا.

ومنذ ذلك الوقت تمت مناقشة أمر هام باعتباره نظرية هيمنة الاستقرار، التي أكدت على أن الاقتصاد العالمي المفتوح يتطلب وجود قاعدة مهيمنة تسخر القوى العالمية من أجل أن تعمل بسلاسة، في الماضي قامت بريطانيا العظمى بهذه المهمة العالمية في الدفاع عن قاعدة الذهب، وأشار كار إلى القيادة المحتملة للولايات المتحدة الأمريكية؛ لكونها "دولة جديدة لم تتم تجربتها بعد"، واستعار كار قول وردو ويلسون(**)

(*) التروتسكية هي تيار شيوعي وضع على يد ليون تروتسكي، وكان هناك اختلاف رئيسي بين تروتسكي وجوزيف ستالين، فوفقًا للتروتسكية فإن الثورة الاشتراكية يجب أن تكون أممية، ولا بد أن تنتقل للعالم كافة، ولا تنحصر في بلد واحد، وقد طرحت هذه الفكرة على أنها شكل مثالي مناقض لأفكار أخرى منها عدم مراعاة التطور غير المتكافئ للأقطار، وأن الطبقة الوحيدة القادرة على قيادة الثورة الاشتراكية هي العمال بتحالف مع الفلاحين، وليس كما طرح ستالين من خلال نظرية الجبهة الشعبية، فضلاً عن أن تروتسكي رأى أن قيام الثورة الاشتراكية لا يتطلب أن تصل الرأسمالية لأعلى مراحل تطورها، وشارك في تطوير التروتسكية كل من كريس هارمن وجون مولينو وإسحاق دويتشر وتيد غرانت (المترجمة).

(**) وودرو ويلسون (١٨٥٦-١٩٢٤) هو الرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة الأمريكية بالفترة من ٤ مارس ١٩١٣ إلى ٤ مارس ١٩٢٤ كان أكاديميا في مقتبل حياته حتى صار رئيسا لجامعة برنستون، ثم الحاكم رقم ٤٥ لولاية نيوجيرسي من عام ١٩١١ إلى ١٩١٣، وكان ثاني رئيس ديمقراطي يحكم لمدتين متواليتين بالبيت الأبيض بعد أندرو جاكسون، تولى الرئاسة بعد فوزه في انتخابات عام ١٩١٢ مرشحًا عن الحزب الديمقراطي ضد كل من الرئيس ويليام هوارد تافت، والرئيس السابق ثيودور روزفلت، وفي فترة رئاسته الأولى (١٩١٣-١٩١٧) أبقى بلاده محايدة إزاء الحرب العالمية الأولى، وفي انتخابات عام ١٩١٦ فاز ضد مرشح الحزب الجمهوري تشارلز إيفانز =

حول العلم الأمريكي؛ حيث قال: "العلم الأمريكي ليس فقط علمًا لأمريكا، ولكنه علمًا للإنسانية" Carr 2001 1984: 234، وكان هذا أيضًا هو الأمر الذي أكدت عليه المحافظية الجديدة في التسعينيات، وناقش كار (من الناحية الكلاسيكية الواقعية) السلام الأمريكي(*) في مواجهة السلام الأنجلوساكسوني وهو ما عرف بـ(شركة الشعوب الناطقة بالإنجليزية، أو ما نشير إليه اليوم بالتحالف الأطلنطي)، ويمتلك من حقق الانتصار في الحرب بطبيعة الحال ميزة الحق في تعريف النظام الجديد (أو حتى تعريف معنى النظام من الأساس)، إذًا القوة هي التي تحدد ما الصواب؟ ويرى كار أن أولئك الذين لم يستطيعوا فهم هذه الحقيقة البسيطة هم "يتوبيون"، شملت رؤيته الواقعية أيضًا عالمًا من المجموعات متعددة الجنسيات من مختلف الدول Jones 1998: 155، أما بولاني فقد أخذ موقفًا أكثر معيارية عن النظام المستقبلي، فرأى أن نظام السلام الأمريكي (باكس أمريكانا) هو ما يتوجب تجنبه؛ حيث إن مشروع السوق الذي ربطه بولاني بالهيمنة الأمريكية سيشكل خطرًا عظيمًا، ومن ثم احتفظ باعتقاده في ضرورة وجود نوع من أنواع التدخل في النظام الحديث، ولكنه شعر أن هناك ضرورة لوجود شيء أكبر من الدولة: نظام عالمي أفقي وأكثر تخطيطًا "توجد فيه

= هيوز، وفي أبريل ١٩١٧ أعلنت حكومته الحرب على الإمبراطورية الألمانية بعد كشف تواطؤ سري بين الأخيرة والمكسيك ضد أمريكا، قاد الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن فازت بالحرب العالمية الأولى، وعرف ببنوده الأربعة عشر للسلام، وهو أول من أعطى الحمامة رمزًا للسلام، وحصل على جائزة نوبل للسلام سنة ١٩١٩.(المترجمة).

(*) Pax Americana الترجمة اللاتينية للسلام الأمريكي، ويطبق هذا المصطلح على المفهوم التاريخي للسلام النسبي في نصف الكرة الغربي الذي أصبح فيما بعد العالم الغربي الذي نتج عن رجحان القوة التي تمتعت بها الولايات المتحدة الأمريكية ببدايات القرن العشرين، وقد استخدم هذا المصطلح بعد الحرب الأهلية الأمريكية في أمريكا الشمالية وعلى المستوى العالمي في الفترة ما بين الحربين العالميتين، ويستخدم هذا المصطلح في سياقه الحديث للدلالة على السلام الذي أنشئ بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، كما يشير هذا المصطلح بمعناه الحديث إلى الوضع العسكري والاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بالدول الأخرى، (المترجمة)

الأنظمة الإقليمية بعضها بجوار بعض" (ستتم مناقشة هذا الموضوع في الفصل الثامن) Polanyi 1945: 87

كان بولاني و كار إذًا مؤمنَين بضرورة وجود نوع من التخطيط واعتبراه شرطًا سابقًا للنظام، أما هايك على الجانب الآخر، فكان يرى أن اليتوبيا الحقيقية التي يتوجب تجنبها هي الاشتراكية وليس السوق؛ حيث رأى أن هذا النوع من اليتوبيا سيؤدي إلى "العبودية" (Hayek 1944 الفصل الثاني)، وحذر هايك من التخطيط، خصوصاً على مستوى انتقالي، فقد رأى أنه سيخلق توتراً، وسيدمر السلام المستقبلي، وكان يرى أن وجود سلطة دولية ذات قوى سلبية هو أمر حتمي ؛ لتتمكن من رفض جميع أنواع القيود، وتخلق نظاماً سياسيا يهدف إلى تعظيم الحرية الاقتصادية، ورغم كل هذه الليبرالية التي يتسم بها هايك، فإنه كان على استعداد لأن يتقبل أشكالاً أخف من الاتحاد.

وكان هدف هايك مثل الكتاب الآخرين الذين تم ذكرهم هنا هو السلام، وهو أمر طبيعي إلى حد ما في ضوء الوضع الذي كتبوا عنه جميعًا، وعادة ما ينسى القراء هذا البعد السياقي، وكان هيكل الأمن والنظام العالمي معرضًا للتغير بصورة راديكالية، وظهر خطاب التنمية العالمية الحديث في العالم ثنائي الأقطاب، وتمثل في نظام أمني معقد لم يتميز فقط بالمنافسة بين نظامين اقتصاديين وسياسيين، ولكن تميز أيضًا بوجود "توازن رعب" نووي، أدى ذلك إلى استبعاد احتمال الحرب بين القوى العظمى؛ مما فرض قيوداً على المناطق الأخرى في العالم، التي عرفت فيما بعد بالعالم الثالث،

التنمية وثنائية القطبية:

فرض ظهور الاتحاد السوفيتي تقسيم العالم إلى كتلتين متعاديتين، إلى نظامين اجتماعيين - اقتصاديين وأيديولوجيتين مختلفتين في التنمية رغم اتفاقهما على أهمية الحداثة، ومثلا في حقيقة الأمر آنذاك شكلين متنافسين من الحداثة، وفضلاً عن ذلك

فقد تم تقسيم جميع المناطق افتراضيا وفقًا لهذا المنطق الثنائي، وفُسرت جميع الصراعات من منطلق تبسيط مصطلحات هذه الحرب الباردة، كان هذا نظاماً عالميا هرميا من المراكز والأطراف، الذي شكل مع الثنائية النمط العام للصراع الذي حدثت من خلاله الصراعات الحقيقية العنيفة في العالم الثالث؛ حيث عانت بعض الدول من ويلات الحرب المستمرة عبر عقود متلاحقة، شكل هذا النمط الحقيقي الجديد أيضًا العالم بعد الاستعمار، وقد وصف الرئيس ترومان (*) هذه المنطقة في النقطة الرابعة من خطابه الاستفتاحي لعام ١٩٤٩ الذي تتم فيه الإشارة إلى هذه المناطق بوصفها "المناطق المتخلفة" أو "الجائعة، والبائسة واليائسة،" التي تشكل وفقًا لمنطق الحرب الباردة تهديداً لـ "العالم الحر" Rist 1997: Appendix 1 ، ولهذا السبب تم استخدام هذا الخطاب في الإشارة إلى "جيوسياسية الفقر"، صار الفقر يشكل تهديداً عاما، ومن ثم قوة سياسية، ما زال هذا الوضع الأمني مستمرا إلى الآن، وكذلك فكرة وممارسة المساعدات التنموية العالمية التي تهدف إلى استئصال الفقر.

تم تجنب الصراعات الاقتصادية عن طريق ما أطلق عليه روجيه (٧٢-١٩٩٨) "تسويات الليبرالية المقيدة"، مشيراً إلى نظام بريتون وودز، ولمثل هذه التسوية الكبرى تداعيات هيكلية، ويمكن تعريف هذه التسوية بوصفها صفقة سياسية بين قوى متعارضة، الحركات الأولى والثانية، التي تعرف نمط الحكم من حيث العلاقات بين الدولة والسوق في نظام عالمي بعينه Hettne 2001 والأكثر أهمية أنها كانت تمثل تسوية بين الليبرالية الاقتصادية والتجارة الحرة خارج الدول القومية، والقوانين الاقتصادية

(*) Truman هاري ترومان (١٨٨٤-١٩٧٢) هو الرئيس الأمريكي الثالث والثلاثون، وتولى الرئاسة خلفًا للرئيس فرانكلين روزفلت، كان هاري ترومان ضابطًا في المدفعية، وأمر بإلقاء القنبلتين النوويتين على مدينتي هيروشيما وناجازاكي اليابانيتين خلال الحرب العالمية الثانية، وهو الأمر الذي أدى إلى مقتل أكثر من مائتي ألف قتيل في كلتا المدينتين وإنهاء الحرب العالمية الثانية، عرف بمساندته الكبيرة لهجرة اليهود إلى فلسطين، وكان محبوبًا من كثير من سكان الولايات المتحدة الأمريكية في فترة الأربعينيات والخمسينيات والستينيات، ولكن قلت درجة شعبيته في فترات تالية. (المترجمة).

التي تهدف إلى التوظيف الكامل، والرفاهة والسلام الاجتماعي بداخلها، كانت النتائج من حيث النمو الاقتصادي دراماتيكية، ومن ثم تداخل خطاب بعد الحرب مع ما أشار إليه كل من هوبزباوم(*) (1994:8) و روجيه (١٩٩٨:٧٧) بـ "العصر الذهبي".

يتم النظر الآن إلى النمو باعتباره مغروسًا في النظام بصورة ذاتية بشكل أو بآخر، وقد مُثّل الاعتقاد في الحاجة إلى وجود بعض من الهندسة الاجتماعية بأفضل شكل في الكينزية، ما دام أن العالم الرأسمالي الصناعي معنيا وكان كينز معنيا بشكل أساسي بمشاكل التثبيت قصيرة الأجل ("في الأجل الطويل سنكون جميعًا قد متنا")، وفي نموذج هارود دومار، المأخوذ عن النظرية الكينزية، تعطي أي زيادة في الإنتاج أساسًا لمزيد من النمو؛ لأن جزءًا من هذا الإنتاج سيعاد استثماره، وفي المستويات الأعلى من الدخل يكون الميل الحدي للادخار أعلى، ويكون هذا هو حال النمو الاقتصادي، وبمجرد أن تبدأ العملية فإنها ستستمر ذاتيا، وفيما بعد الكينزية وكذلك في الاقتصاديات الماركسية، كان يتم التعامل مع التنمية أساسًا باعتبارها عملية لتكوين رأس المال الذي يتم تحديده وفقًا لمستوى الاستثمار والادخار.

في الوقت الذي عرف فيه المنظرون الماركسيون وغير الماركسيين "التاريخ الطبيعي" للانتقال للرأسمالية (رغم عدم وجود وعي بالتواريخ الفعلية)، طبق الماركسيون فقط نفس المنطق على إنشاء الاشتراكية، وساروا في الطريق عبر مراحل وآليات موروثة أخذت المجتمع من مرحلة لأخرى في التناقضات الداخلية الخاصة بكل مرحلة والتي مثلت نمطًا من أنماط الإنتاج، وكان الانتقال التاريخي الوحيد الذي ينطوي على منطق في هذا الإطار النظري هو الانتقال من الإقطاعية إلى الرأسمالية في التاريخ الأوربي، وذلك رغم إثارة جدل ساخن حوله حتى في أوساط الماركسيين أنفسهم، وذلك كما نوقش في الفصل الثاني.

(*) Eric Hobsbawn : مؤرخ بريطاني ماركسي التوجه ومؤلف ومفكر، ولد في الإسكندرية بمصر لوالدين يهوديين ونشأ في فيينا، من أشهر أعماله كتاب عصر الثورة: أوربا (١٧٨٩-١٨٤٨) The Age Of Revolution: Europe (المترجمة).

كان الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية انتقالاً مثيراً للجدل، ولكنه أصبح الآن بشكل أو بآخر قضية منتهية، وعلى أي حال، فإن التجارب التاريخية المستقاة من التنمية الاشتراكية هي غير ذات صلة من منظور نظرية التنمية، ما الاشتراكية في المقام الأول؟ تم التعامل في النظرية الماركسية الكلاسيكية، مع مراحل التنمية المجتمعية المتأصلة في التاريخ، ومن ثم تميز الاشتراكية الانتقال بين الرأسمالية والشيوعية، ويمكن تعريف بعض التغيرات في هذا المنظور الحتمي باعتبارها "تقدمية"، وأخرى باعتبارها "رجعية"، وعُكس ذلك بوضوح في وصف لينين الشهير للسياسة الاقتصادية الجديدة التي صممها بوخارين (انظر الفصل الخامس)؛ حيث وصفها بأنها "خطوة للوراء، وخطوتان للأمام" هذا هو التعريف "العلمي" للاشتراكية، الذي يتعارض مع "اليتوبيا الاشتراكية" (الفصل الثالث)، والذي يشير إلى السيطرة المجتمعية المباشرة على العملية الإنتاجية في صالح المنتجين المباشرين.

أما إستراتيجية التنمية الاشتراكية فهي فكرة أكثر اتساعًا، كان ماركس صامتًا حيال المحتوى الفعلي لإستراتيجية التنمية الاشتراكية، ما دام أنه كان من المتوقع أن تولد الاشتراكية من رحم رأسمالية ناضجة فقط عندما يتم استنزاف القوى الإنتاجية، ومن هنا كان النموذج السوفيتي هو المرشد الرئيسي للدول التي تتحول للاشتراكية، أدت إستراتيجية التنمية التي تم الحديث عنها بالأعلى إلى الحد من الحاجة إلى الثورة، وأعطت الصناعات الثقيلة قيادة القطاع القائد، ويمكن اعتبار أن التجربة الاشتراكية هي تيار رئيسي آخر عبرعنه نمط التنمية السوفيتي، وقد أصبحت الاشتراكية أيديولوجية انتقالية للأجيال اللاحقة، وهي بعيدة تمام البعد عن المفهوم الماركسي الأصلي، وتشكلت أصناف "التجارب الاشتراكية" في أنواع مختلفة من الدول، التي تم فيها تطبيق مبدأ سيطرة الدولة وقيامها بالتخطيط في حالات اجتماعية واقعية مختلفة، وبهذه الطريقة تم تعديل الاشتراكية لتنتج عددًا من المسارات المتميزة فيما يتعلق بالتنمية الاشتراكية، ومن الهام هنا ملاحظة وجود الشروط السابقة الفعلية الداخلية والخارجية في حالات متنوعة، بداية من بولندا ووصولاً إلى كمبوديا.

وحتى يتسنى لنا فهم تنوع حالات الاشتراكية في التاريخ لا بد أن نفرق بين النموذج (السوفيتي) الأصلي والتجارب الأوربية لما عرف فيما بعد بأوربا الشرقية والبلقان، والدول الاشتراكية في العالم الثالث، وهو ما يمكن تقسيمه إلى الماركسية - اللينينية، والماوية، والاشتراكية الديمقراطية، والاشتراكية الشعوبية، ويرى الكثير أن المنهج الماوي هو نموذج ثالث يشمل كثيراً من المكونات الشعوبية مثل الشوارع في حالة الفلاحين، والإرادة الإنسانية، واللامركزية، والاعتماد على الذات، بدأ ماو مع النموذج الستانلي عام ١٩٥٨، وأطلق سياسة القفزة الكبيرة التي انتهت نهاية كارثية.

تم تنفيذ إستراتيجية تنمية مختلفة كلية بعد موت ماو عام ١٩٧٦، ومن غير المثير للدهشة أن فكرة التحول المباشر، الذي يعتمد على النوايا الراديكالية بدلاً من الذاتية - قد حظيت بقبول واسع بين الاشتراكيين حول العالم، لماذا نؤجل الوصول إلى المجتمع الجيد؟ حتى ماركس كان عليه أن يواجه قضية تجاوز مبدأ التطور التاريخي المنظم في مراسلاته مع الشعوبيين الروس، وهو أحد المواضيع التي أثارت الجدل في الفكر التنموي الروسي (انظر الفصل الرابع)، المفهوم السوفيتي "للتنمية غير الرأسمالية" والقفزة الكبيرة لماو، وحتى القفزة الأكبر لبول دوت، كانوا جميعاً ينطوون على راديكالية كبيرة، ونتج عنهم تغييرات كارثية على المشهد: ما كم الطوعية المتوافق مع الاشتراكية العلمية؟ دائماً ما أثار موضوع الطوعية المدافعين عن مذهب التنمية المنظمة: من أمثال: إنجليز(*) وبليخانوف(**) وفي الآونة الأخيرة بيل وارين.***

(*) Engels: انظر هوامش الفصل الرابع.

(**) Plekhanov: انظر هوامش الفصل الرابع.

(***) Bill Warren: شيوعي بريطاني وهو عضو في الحزب الشيوعي في بريطانيا العظمى، وفي سنوات عمره الأخيرة كان عضواً في المنظمات الشيوعية البريطانية والأيرلندية، عرف بكتابه الاستعمار: أعلى مراحل الرأسمالية Imperialism: The Highest Stage of Capitalis ، ورأى في هذا الكتاب أن التنمية الرأسمالية خارج أوربا أصبحت مستحيلة، وكان يعتبر أنه يسترجع الرؤى الأصلية لماركس وإنجلز، خاصة فيما يتعلق بنتائج الحكم البريطاني للهند، ورأى أن الاستعمار يلعب دوراً كبيراً في نشر الرأسمالية في جميع أنحاء العالم، وهو الأمر الذي سينتج عنه حتماً اللجوء إلى الاشتراكية (المترجمة).

صار بناء الدولة عملية عالمية في عصر ما بعد الاستعمار، وأصبحت الدولة القومية ظاهرة سياسية عالمية، وفي هذا الصدد خاصة، كان خطاب ما بعد الحرب تعميماً لخطاب القرن التاسع عشر، الذي اقتصر على توحيد الدول في المنطقة الأوربية، أما النضال ضد العصابات غير النظامية، التي سميت في الغرب بـ "التمرد الشيوعي"، فقد كان بمثابة الحرب في هذه الفترة، خاصة في إفريقيا وفي جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. ولكن كان هناك أيضاً توتر داخلي في الدول، في شرق آسيا على سبيل المثال، وفي جنوب آسيا وفي الشرق الأوسط، وهنا نلاحظ وجود مزيد من التنافس التقليدي والحروب في بعض الأحيان التي يمكن ربطها بسياسات توازن القوى وتعقيدات الأمن الإقليمي التي تذكرنا بنظام الدول الأوربية في القرن التاسع عشر، كانت إستراتيجية التنمية مألوفة، ويمكن تفسيرها عن طريق أوجه التشابه في المحتوى الجيوسياسي، وكان لهذه التوترات العسكرية أثر واضح على خطاب التنمية؛ حيث دُفعت الدول نحو مناهج التيار الرئيسي عن طريق التركيز على الحداثة والتصنيع، وأدى هذا إلى الميل إلى استبعاد "مواقف التيار المعاكس" في الفكر التنموي التي كان من الممكن أن تكون مفيدة على سبيل المثال، للمناطق الريفية أو الأقليات العرقية المهمشة، وتعطي الغاندية في الهند والماوية في الصين أمثلة على ذلك، وظلت الغاندية منهجاً يتوبيا ، وتحولت معظم اليتوبيات مثل اليتوبيا الماوية (وحدث ولا حرج عن يتوبيا بول بوت) إلى كابوس، وقد يصل الأمر إلى أن يصبح قاعدة عامة؛ حيث إنه عندما يتم تطبيق اليتوبيا بشكل فعلي وعلى نطاق واسع (في تمييز بالتضاد بينها وبين التجارب الأكثر محلية)، فإن النتائج تكون كارثية.

كانت القوى العظمى المشتركة في المنافسة وفي التحرك الإستراتيجي ترى أن عامل الأمن عادة هو المبرر الرئيسي للمساعدات التنموية؛ حيث يمكن للدول الأصغر والأكثر حيادية ("التي لها فكر مشترك") أن تطور وضعاً غير مضمون له صفات "العالم الثالث" في مجال سياسات المعونة، وكان يتم النظر إلى التنمية في النظرة الأكثر تقدمية على أنها التحرر من الفقر استمراراً لحالة التحرر من الاستعمار. ظهر الاتحاد الأوربي وحتى الآن كأعظم، ومن الناحية النسبية، كأفضل المانحين من الناحية التقدمية. ومن هنا تنبع أهمية التجربة الأوربية. تاريخيا، وكانت أوربا مسئولة مسئولية

كبرى عن تشكيل النظام العالمي عن طريق إمبراطورياتها الاستعمارية، وتم التخلص من الاستعمار على مرحلتين: في القرن التاسع عشر في أمريكا اللاتينية وفي القرن العشرين في آسيا وإفريقيا، وفي وقت اتفاقية روما ١٩٥٧ كانت هذه العملية ما تزال مستمرة، وكانت قبل كل شيء ميراثًا استعماريا لفرنسا التي شكلت أساس سياسة التنمية الأوروبية، أما القوى الاستعمارية السابقة (بما فيها المملكة المتحدة)، فكانت ما تزال تنظر إلى العالم من خلال عدسة الاستعمار، وتصدت لها الولايات المتحدة الأمريكية وقبل كل شيء الأمم المتحدة، وفي ١٩٦٣، عندما حصلت معظم الدول الأفريقية على استقلالها، مكنت اتفاقية ياوندي(*) تلك الدول من الاستفادة من التجارة التفضيلية المتبادلة بين دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية (**) والدول المنتسبة إليها (المستعمرات السابقة)، واستمرت الترتيبات في نظام لوميه(***)، الذي أنشئ بداءة في

(*)اتفاقية ياوندي: هي اتفاقية تم توقيعها في مدينة ياوندي في الكاميرون بين دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية وبعض الدول الإفريقية، ووقعت الاتفاقية الأولى بين دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية ومستعمراتها السابقة التي حصلت على استقلالها حديثًا في ياوندي في ٢٠ يوليو ١٩٦٣، ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في أول يونيو ١٩٦٤، اعتمدت هذه الاتفاقية بشكل أساسي على الاتفاقية السابقة بين دول المجموعة الاقتصادية والأقاليم التابعة لها عبر الحدود، وكانت مدة صلاحيتها خمسة أعوام، أما الاتفاقية الثانية (١٩٧١-١٩٧٥)، فقد وقعت بعد انتهاء صلاحية الاتفاقية الأولى، وكانت مع مدغشقر وموريشيوس التي أصبحت الدولة الإفريقية رقم ١٩ التي تأخذ نصيبًا من الاتفاقية، وانتهت الاتفاقيتان وشكلتا أساسًا لما عرف فيما بعد بنظام أو اتفاقية لوميه (المترجمة).

(**) EEC: European Economic Community الجماعة الاقتصادية الأوروبية التي تعرف أيضًا بأنها السوق المشترك في العالم الناطق بالإنجليزية، وهي منظمة دولية خلقت برؤية تهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول أوربا الغربية الستة وهي بلجيكا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا ولكسمبورج وهولندا، أنشأت هذه المنظمة بعد اتفاقية روما عام ١٩٥٧ (المترجمة).

(***) نظام لوميه: اتفاقية تجارية واتفاقية مساعدة بين دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية وإحدى وسبعين من الدول الإفريقية والدول المطلة على البحر الكاريبي والدول المطلة على المحيط الهادئ، وقعت هذه الاتفاقية أول مرة في فبراير ١٩٧٥ في مدينة لوميه في توجو، تمت إعادة التفاوض في هذه الاتفاقية وتحديثها ثلاث مرات؛ مما أسفر عن زيادة حجم المساعدات والإنفاق الاستثماري المقدم من الدول الأوروبية (المترجمة).

١٩٧٦ تحول هذا الهيكل بعد الاستعماري المعقد إلى شبكة عالمية من العلاقات بين الدول، التي استمرت في التغير وفقًا للتغير في حجم الاتحاد الأوربي، والتغير في عدد الدول النامية المنتمية لهذه الشكبة، وكذلك وفقًا للاقتصاد السياسي العالمي المتغير، وأخيرًا وفقًا للتغيرات في الأيديولوجية الاقتصادية المهيمنة (Holland, 2002).

ولادة دراسات التنمية:

عودة إلى نظريات التنمية، التي تعني ببساطة التنمية الاقتصادية، دار جدل واسع سلط الضوء على ما إذا كان التطبيق الشامل الأبدي للنظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية هو أمرًا ممكنًا في ظل المحتويات الاجتماعية الاقتصادية والثقافية المختلفة، رفضت المدرسة الألمانية التاريخية هذا الاقتراح Schmoller، وكذلك المدرسة المؤسسية Veblen ومدرسة الفاعلية (بولاني)، ويمكن أن تتناقض الرؤية الشكلية للتنمية مع الرؤية الفعلية؛ حيث إن الرؤية الشكلية للتنمية هي التي يتم من خلالها تعريف التنمية وفقًا لعدد محدود من المبادئ التي يصلح تطبيقها على المستوى العالمي ومؤشرات القياس الكمي، والتي يمكن ربطها ببعض في نموذج تنبئي، وهنا يكون المعنى المقصود من التنمية هو التغير التاريخي أو التحول أو بشكل أشمل، الطبيعة النوعية التي يمكن التنبؤ بها بصورة أقل، وحتى يتسنى لنا فهم هذه التفرقة غير الواضحة من المفيد أن نسترجع الجدل الذي دار بين علماء الأنثروبولوجيا فيما يتعلق بالتطبيق العام للاقتصادات الرسمية (انظر الفصل الثاني)، ويمكن تلخيص عمر بولاني المهني في توصله لمنهج لنقد الشمولية الخاطئة للاقتصاد (في شكله النيوكلاسيكي)، وهو خلق لما أسماه هو وزملاؤه الإطار الفكري "الفاعلي"، وتطبيق هذا الإطار على محتويات تاريخية وثقافية مختلفة Dalton 1968 استمر هذا القلق المنهجي ولازم الاقتصاد التطوري Hodgson 1993 والمؤسسية الجديدة (North 2005).

وظهر هذا الأمر بشكل أو بآخر في نظرية التنمية، وذلك في "القيود المفروضة على الحالة الخاصة(*)، وهو العمل الكلاسيكي لـ "دودلي سير"(**) (1967) ، الذي أثار فيه سير الجدل لمعارضته للموقف الشامل الذي اتخذه باوير(***) ويامي(****) (1957) كان موقف سير مشابهًا لموقف بولاني في الجدل الفاعلي- الرسمي في الأنثروبولوجيا الاقتصادية، والذي أشار إلى أن المنهج الشكلي عكس "حالة خاصة": وهي اقتصاد السوق، فكان الاقتصاد يعني لسير دراسة الاقتصاد، ولا بد أن يأخذ التنظير محتويات اجتماعية وثقافية مختلفة على محمل الجد، ولا يتعامل معها فقط باعتبارها

(*) The Limitations of the Special Case (1967)

(**) Dudley Seers (1920-1983) اقتصادي بريطاني تخصص في اقتصاديات التنمية، تلقى تعليمة في أكسفورد بعد أن أنهى خدمته العسكرية في البحرية الملكية، وعمل لصالح عدد من المؤسسات التابعة للأمم المتحدة، كان مديرًا لمعهد الدراسات التنموية في جامعة سوسيكس من ١٩٦٧ وإلى ١٩٧٢ اشتهر سير باستبداله لحالة "التقديس الأعمى للنمو" التي سادت العالم في فترة ما بعد الحرب بالتنمية المجتمعية، وأثار التشاؤم حول مدى جدوى المنهج النيوكلاسيكى في الاقتصاد (المترجمة)

(***) Peter Thomas Bauer (1915- 2002) يعمل في مجال اقتصاديات التنمية، ولد في بودابست في النمسا، عرف بمعارضته للفكرة التي تحظى بتأييد كبير والتي تشير إلى أن أفضل طريقة لمساعدة الدول النامية هي عن طريق المعونات الخارجية المسيطر عليها من قبل الدول المانحة، كان له مساهمات عظيمة في مجال اقتصادات التنمية والتنمية الدولية والمساعدات الخارجية، وأراد أن يقنع الخبراء في مجال التنمية بأن التخطيط المركزي والمساعدات الخارجية والتحكم في الأسعار هي عوامل تؤدي إلى استدامة الفقر بدلاً من القضاء عليه، وأن زيادة حجم التدخل من الدولة سيؤدي إلى تسييس الحياة الاقتصادية ومن ثم سيحد من حرية الأفراد (المترجمة).

(****) Basil S.Yamey: هو اقتصادي من جنوب إفريقيا، ولد عام ١٩١٩ في مدينة كيب تاون وحصل على تعليمه في جامعة كيب تاون، عمل أستاذًا في مدرسة لندن للاقتصاد، وقام بتأليف كثير من الكتب والمقالات، منها كتب حول اقتصادات الدول غير النامية التي شاركه في تأليفها باوير، درس يامي أيضًا المحاسبة؛ نتيجة لولعه بمنهج اتخاذ القرار الاقتصادي العقلاني، كما عرف بحبه الشديد للفنون وربط بين الفن والمحاسبة في كتاب من تأليفه، (المترجمة).

"عوامل غير اقتصادية"، وكان التفاعل الفاعلي حافزًا هامًا لتوجه التخصصات في البحث في مجال التنمية، ففي السابق في وقت ظهور نظرية التنمية لم يتم فقط توسيع البعد الاقتصادي، ولكن تم أيضًا تعميقه ليصير منظورًا تاريخيا هيكليا.

تميزت المناقشات في مجال دراسات التنمية الأكاديمي الجديد بوجود منهج شامل أو متعدد الأبعاد لتناول الموضوع، وأعطى بناء أوربا في أعقاب الحرب العالمية الثانية نموذجًا للحداثة التي تديرها الدولة "للدول الجديدة"، وكونت اقتصاديات التنمية من النوع التدخلي، التي أوحت بها النظرية الكينزية والتجارب المستقاة من الكساد الكبير في الثلاثينيات، أساسًا لهذا النموذج الذي قاد معاصريه إلى ما عرف بـ "التنمية الرأسمالية الجديدة" أو الإستراتيجية "ذات التوجه الاشتراكي" في الكتلة المنافسة التي نوقشت في السابق، على أي حال، فإنه سرعان ما تم التخلي عن الفكرة البسيطة لعلاقة الإنسان بالتنمية لصالح مناهج أكثر تعقيدًا مثل الفاعلية التي تمت مناقشتها بالأعلى.

تم تعريف مشكلة عدم النمو في البداية باعتبارها نقصًا في الفائض الذي يمكن أن يستخدم في الاستثمار لتحقيق مزيد من النمو، عرض رواد علم اقتصاديات التنمية هذه المشكلة مثل : ويليام آرثر لويس(*) ألبرت

(*) W.A Lewis (1915-1991): هو اقتصادي عرف بمساهماته في مجال اقتصاديات التنمية، وحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام ١٩٧٩، وبذلك أصبح الشخص الأسود الأول الذي يحصل على جائزة نوبل في العالم في مجال غير مجال السلام، حصل لويس على الدكتوراه عام ١٩٤٠ من مدرسة لندن للاقتصاد، وعمل أستاذًا في جامعة مانشستر من ١٩٤٨ وإلى ١٩٥٧، وعندما حصلت غانا على استقلالها أصبح هو المستشار الاقتصادي الأول لها، وساعد في وضع خطة التنمية الخمسية الأولى في غانا (١٩٥٩-١٩٦٣)، يوجد مبنى الآن في جامعة مانشستر يعرف "بمبنى أرثر لويس"، وافتتح هذا المبنى عام ٢٠٠٧؛ اعترافًا بفضله في مجاله؛ حيث كان قد ألقى محاضراته في هذا المبنى في الماضي (المترجمة).

أوتو هيرشمان (*)، رانجار نوركز(**) وجونار ميردال(***)، و بول ستريبتين(****)، راؤل بريبيش (*****)

(*) A.O Hirschman: ولد عام ١٩١٥ في برلين ألمانيا، وهو اقتصادي له تأثيره وألف عديداً من الكتب في الاقتصاد السياسي، والأيديولوجية السياسية، وكانت مساهمته القوية الأولى في مجال اقتصاديات التنمية، وأكد على الحاجة إلى نمو غير متوازن؛ لأنه كان يرى أن الدول النامية تفتقد إلى مهارات اتخاذ القرار، ولذلك رأى أنه هناك حاجة إلى تشجيع عملية حشد الموارد في هذه الدول (المترجمة).

(**) R. Nurkse: ولد في إستونيا عام ١٩٥٩ وهو اقتصادي دولي وصانع سياسات، خاصة في مجال المالية الدولية والتنمية الاقتصادية، يعد أحد مؤسسي اقتصاديات التنمية الكلاسيكية، وقد كان أحد واضعي نظرية الدفعة الكبيرة التي أكد فيها على أهمية الادخار وتكوين رأس المال للتنمية الاقتصادية، ورأى أن الدول الفقيرة تظل فقيرة؛ لأنها قد دخلت في حلقة مفرغة من الفقر (المترجمة).

(***) Gunnar Myrdal (1898-1987): حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد مناصفة مع فريديريك هايك عام ١٩٧٤ يعد ميردال أحد أهم منظري مجال العلاقات الدولية، خاصة فيما يتعلق بسياسات التنمية في العالم الثالث، تلقى ميردال تعليمه في جامعة ستوكهلم؛ حيث حصل على البكالوريوس في القانون والدكتوراه في الاقتصاد عام ١٩٢٧ (المترجمة).

(****) P Streeten هو أستاذ اقتصاد ولد عام ١٩١٧ في النمسا؛ كان أستاذاً في جامعة بوستون في الولايات المتحدة حتى تقاعد، له أعمال أكاديمية متميزة في مجال دراسات التنمية الاقتصادية منذ الخمسينيات (المترجمة).

(*****) R.Prebisch(1901- 1986): هو اقتصادي أرجنتيني عرف بمساهماته في الاقتصاد الهيكلي، خاصة في نظرية سينجر - بريبيش التي شكلت أساساً لنظرية الاستقلال الاقتصادي، هناك اعتقاد سائد بأنه ماركسي جديد على الرغم من عدم دقة هذا التصنيف، تلقى تعليمه في جامعة بيونيس أيريس وتميزت كتاباته في شبابه بالالتزام الكامل بفكرة التجارة الحرة، ولكن في الثلاثينيات، ونتيجة للكساد الكبير تحول للدفا ع عن الحماية، دعم النمو الاقتصادي الكبير والرائع الذي شهدته الأرجنتين في ستينيات القرن الثامن عشر وإلى عشرينيات القرن العشرين اعتقاداته السابقة؛ حيث استطاعت الأرجنتين آنذاك أن تصدر كميات كبيرة من اللحوم والقمح لبريطانيا، وبحلول الثلاثينيات تحول الأمر؛ حيث إنها فترة الكساد الكبير وفترة زيادة سيطرة الولايات المتحدة الاقتصادية على العالم؛ حيث كانت تصدر اللحوم والقمح بدلاً من أن تشتريها وهو ما أضر باقتصاد الأرجنتين (المترجمة).

و هانز ولفجانج سينجر [*]، حيث رأى هؤلاء العلماء أن عدم النمو هو "فخ" أو "حلقة مفرغة" يجب على الدولة أن تكسرها، أو يمكن استخدام الاستعارة الشهيرة لـ "روستو" [**] التي استوحاها من الطيران "لتقلع" نحو "النمو المستمر ذاتيا".

سرعان ما تم ربط الاقتصاديين بعلماء الاجتماع وعلماء النفس وأساتذة العلوم السياسية وعلماء الأنثروبولوجيا والجغرافيين، وذلك في وصف العقبات التي تواجه النمو ولوصف الطرق المتاحة لتخطي هذه العقبات، وقد نظر الكثيرون إلى التنمية باعتبارها عملية قومية في اقتصاد مغلق، وهو المنهج الذي واجه نقد المعتقدين في حرية التجارة الذين يرون أنها الطريق الأساسي إلى التنمية، وآخرون مثل ميردال وسينجر وبريبيش كان لهم نظرة أكثر تعقيداً حول العلاقة بين العوامل الداخلية والخارجية، وكان للأرجنتيني وبريبيش أثر كبير على الجدل الذي أثير في أمريكا اللاتينية (Blomstrom and Hettne, 1984)

(*) H.W Singer:(1910 -2006): هو اقتصادي متخصص في مجال اقتصاديات التنمية، وعرف بوضعه نظرية سينجربريبيش، وهو يهودي ألماني وكان ينتوي أن يدرس في مجال الطب، ولكنه اتجه نحو دراسة الاقتصاد بعد أن حضر عدداً من المحاضرات التي ألقاها الاقتصادي البارز جزيف شومبيتر، وصل إلى المملكة المتحدة لاجئاً إبان فترة حكم أدولف هتلر، وفي عام ١٩٣٣ أقنع كينز الاقتصادي شومبيتر أن يقبل سينجر؛ ليصبح من أوائل المرشحين للحصول على الدكتوراه تحت إشرافه؛ وحصل عليها عام ١٩٣٦ (المترجمة).

(**) Walt Whitman Rostow:(1916 -2003): اقتصادي ومنظر سياسي أمريكي عمل مساعداً خاصاً لأمور الأمن الداخلية أثناء فترة الرئيس ليندون جونسون، وعرف بدوره البارز في تشكيل السياسة الخارجية للولايات المتحدة في جنوب أسيا في خلال الستينيات، كما عرف بمعاداته القوية للشيوعية، وعرف باعتقاده في كفاءة الرأسمالية والمؤسسات الحرة وعمل كبيراً لمستشاري الأمن القومي في إدارة الرئيس الأمريكي السابق جون كينيدي، (المترجمة)

نموذج روستو كأيديولوجية تنمية

اعتمد نموذج روستو المؤثر على نظرية المرحلة التي كانت ضرورية بشكل كبير للنموذج الغربي منذ خطاب القرن الثامن عشر عن التقدم، وقد لعب روستو دورًا محوريا في فترة تولي كل من الرئيسين كينيدي وجونسون؛ حيث ربط السياسة الخارجية وسياسة التنمية بهدف هزيمة الشيوعية الذي تناوله بشكل صريح، ورأى أن الشيوعية تشكل خطرًا في البلاد التي كانت ما تزال في المراحل المبكرة من "المجتمع التقليدي" أو التي تعد نفسها لـ "الشروط السابقة للنمو"، وكان يرى أن مساعدة الدول على "الانطلاق" تعني حمايتها من الشيوعية، وارتبطت معاداته للشيوعية بمنهج تدخلي قوي وقع تحت طائلة نيران اليمين.

وقد اشترك وبريبيش مع هانز سينجر، فقد قام بإثارة جدل نقدي حول نظرية التجارة الحرة ، وذلك لكونها غير عادلة بطريقة منظمة لنظرية التنمية وعدم التنمية الهيكلية "والفرعية"، التي تم تطبيقها على أمريكا اللاتينية، وقد أوصى بتطبيق المعايير الحمائية وتدخل الدولة لتشجيع التصنيع، وكانت هذه المساهمة متمشية بشكل كبير مع روح فريديريك ليست (الفصل الثالث)، وتبع المنهج الهيكلي بـ أوسفالدو سونكيل(*) الذي ساهم في وضع إستراتيجية هيكلية جديدة لأمريكا اللاتينية (Sunkel, 1993).

(*) Osvaldo Sunkel: : Osvaldo Sunkel هو اقتصادي أرجنتيني نال شهرة واسعة في الثلاثينيات؛ لأنه كان رئيس البنك المركزي الأرجنتيني، وبدأ في العمل على السياسات الكينزية قبل أن يأتي كينز إلى الأرجنتين، وبدأ في تفسير طريقة عمل الاقتصاد العالمي، وتأثرت الأرجنتين كثيرًا بالأزمة أنذاك ومن هنا بدأ في ملاحظة كيفية عمل الاقتصاد على المستوى العالمي، وما هو الموقع الذي تشغله دولة مثل الأرجنتين والدول النامية الأخرى على الصعيد العالمى، واستطاع أن يطور هيكلاً تحليليا أسماه "منهج المركز والأطراف"؛ حيث رأى أن المركز هو الدول الصناعية الكبرى والأطراف هي الدول النامية في أمريكا اللاتينية وأسيا وإفريقيا التي تنتج المواد الخام. (المترجمة).

تم النظر إلى التنمية من خلال مناظير تطورية وتنموية في نموذج التحديث المبسط، وتم تعريف حالة عدم النمو من حيث الاختلافات الملحوظة في المجالات الاقتصادية والسياسة والاجتماعية والثقافية بين الدول الغنية والدول الفقيرة، أما ما عرف بـ "التراث" فقد تم اعتباره عائقًا أمام التنمية وذلك تمشيًا مع روح التنوير، وتضمنت التنمية مد الجسور بين هذه الفجوات عن طريق وسائل عملية التقليد؛ حيث تقوم الدول غير النامية خلال هذه العملية باتباع خطى الوصفات الخاصة بالدول الصناعية بصورة تدريجية من خلال دولة تدخلية قوية، وكان هذا هو فن بناء الدول الملازم لنموذج التحديث، وكان لهذا النموذج تراث طويل في الفكر الاجتماعي الغربي، وقد بدا أنه متماسك من الناحية المنطقية من خلال مكوناته الداخلية، وقد هيمن هذا النموذج على عديد من العلوم الاجتماعية في الخمسينيات والستينيات عندما حصل على شعبية عظيمة؛ اعتماداً على السلوك الأبوي نحو الحضارات غير الأوربية ودور المعونة.

وكان الاعتماد المتبادل هو المنهج الاشتراكي الديمقراطي الإصلاحي لحالة الانقسام بين الشمال والجنوب، ويمكن اعتباره جزءاً من نموذج التحديث، وكان تقرير براندت (١٩٨٠)(*) طموحًا (رغم أنه غير واقعي)، ولكنه كان محاولة وليدة لتطبيق إستراتيجية التنمية التدخلية المستقاة من التاريخ الاقتصادي الأوربي على الظروف العالمية الجديدة الخاضعة للعولمة، وقيل: إنه سيكون هناك "اعتماد متبادل" بين ما يعرف

(*) Brandt Report: هو تقرير أعدته اللجنة المستقلة التي كان أول رئيس لها هو ويلي براندت (المستشار الألماني السابق) عام ١٩٨٠، كان هذا التقرير يهدف إلى قراءة القضايا التنموية العالمية، وأسفرت نتيجة هذا التقرير عن فهم للفروق الشاسعة في التنمية الاقتصادية بين نصفي الكرة الأرضية الشمالي والجنوبي، واقترح التقرير في البداية وجود هوة عميقة في مستويات المعيشة بين نصفي الكرة الأرضية، ولذلك لا بد أن يحدث انتقال كبير للموارد من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، فالدول التي تقع في الشمال هي دول غنية جدا نتيجة لتجارتها الناجحة في السلع المصنعة، أما دول الجنوب فتعاني من الفقر نتيجة لتجارتها في السلع الوسيطة التي تكون دخول تصديرها متدنية، وتصورت لجنة براندت نوعًا جديداً من الأمن العالمي، حيث بنت منطقها على المنظور التعددي الذي يربط بين مخاطر اجتماعية وسياسية واقتصادية متعددة وبين المخاطر الأمنية التقليدية (الترجمة).

اليوم "بالشمال والجنوب"، والنتيجة الواضحة أن هذا الاعتماد المتبادل كان بمثابة انتقال عظيم للموارد التي حفزت أيضًا الاقتصاد الشمالي عن طريق زيادة الطلب، وهو الأمر الذي أعطى أداة كينزية لدوائر الإدارة الاقتصادية في العالم المتجه نحو العولمة (الكينزية العالمية).

أدت التداعيات الاستعمارية الجديدة لهذا الفكر التنموي الأوربي الجديد إلى ظهور نموذج الاعتمادية، الذي ظهر أولاً في أمريكا اللاتينية، وعكس هذا النموذج وضع المناطق غير الأوربية الذي يتسم بالتبعية في النظام العالمي الاقتصادي، وكذلك الاستقلالية السياسية المحدودة لهذه المناطق التي تفرضها السيطرة ثنائية القطبية التي كانت سائدة في العالم آنذاك (Blomstrom and Hettne, 1984) وقام أندريه جوندر فرانك(*) (1969) بتوجيه النقد الأكثر تأثيرًا لنموذج التحديث الذي يوفر أساسا منطقيا لنموذج الاعتمادية، رأى جوندر أن عدم النمو لم يكن وضعًا أصليا، ولكنه ظرف مختلق: "تنمية غير النامين"، وفي إطار هذا المنظور النظري وجدت بعض النقاط بداخل هيكل معين، وأدت إلى تراكم الموارد المادية وغير المادية بصورة منظمة وتلقائية بشكل أو بآخر، في حين حُرمت الحالات الأخرى من هذه الموارد.

وبذلك يمكن أن تؤدي تنمية إحدى الوحدات إلى عدم نمو وحدة أخرى، وذلك اعتمادًا على مدى ارتباط هاتين الوحدتين هيكليا، وقد تم اعتبار أن الفقر هو هيكل، وليس مرحلة بعينها (عدم النمو)، كما هو الحال في نموذج التحديث التنافسي، والنتيجة التي يمكن التوصل إليها من هذه المدرسة هي أن التنمية الحقيقية فرضت

(*) Andre Gunder Frank :(1929- 2005) مؤرخ اقتصادي ألماني أمريكي وعالم اجتماع، قدم نظرية الاعتمادية بعد عام ١٩٧٠ ونظرية النظام العالمي بعد ١٩٨٤، واستخدم بعض المفاهيم الماركسية في مجال الاقتصاد السياسي، ولكنه رفض المراحل التاريخية التي تحدث عنها ماركس (المترجمة).

الاعتماد على الذات وحتى فك الارتباط بالنظام الرأسمالي، ويعد سمير أمين(*) أكثر المتحدثين ثباتًا على المبدأ فيما يتعلق بفك الارتباط (١٩٧٤).

كان لنظام الفكر العالمي للماركسية الجديدة نظرة مشابهة للأسباب التي تؤدي إلى عدم النمو، ولكن هذه النظرة رفضت احتمالية فك الارتباط، ورأت أنها غير واقعية، وكان النظام العالمي رأسماليا وكان يمكن تحويل هذا النظام كله مرة واحدة فقط، وهي نتيجة سوف تأتي في وقتها المناسب (وإن كانت بعيدة) .(Wallerstien, 1974) كانت هذه عودة إلى الذاتية، ولكن على النطاق العالمي، ويعود الفضل إلى الجدل حول العولمة في إحياء هذا النموذج، ومن ثم تم التخلي عن نظرية الاعتمادية، والتحول للاشتراكية هو تحول غير واقعي على مستوى الدولة، ولكن النقطة التي يدور حولها الحديث هي أن النظام العالمي يمر بطور التحول نحو الاشتراكية العالمية نتيجة للتناقض في النظام العالمي الناشئ.

(*) سمير أمين مفكر واقتصادي مصري وهو من أهم أعلام مدرسة التبعية، وهو من أهم مؤسسي نظرية المنظومات العالمية، ولد أمين في مصر عام ١٩٣١ لأب مصري وأم فرنسية، وكانا طبيبين، وقضى طفولته في بور سعيد، وحصل على شهادة الثانوية عام ١٩٤٧ من مدرسة فرنسية، وبعدها غادر إلى باريس؛ ليدرس فيها من ١٩٤٧ إلى ١٩٥٧؛ حيث حصل في عام ١٩٥٢ على دبلوم في العلوم السياسية قبل أن يحصل على شهادة التخرج في الإحصاء ١٩٥٦ والاقتصاد ١٩٥٧، ويعود إلى مصر حاملاً شهادة الدكتواره في الاقتصاد من السوربون، وانتسب إلى الحزب الشيوعي الفرنسي، إلا أن الماركسية السوفيتية لم تثر إعجابه، وكان أمين مقربا إلى الحلقات الماوية في الحركة الشيوعية، وعمل أمين مستشارًا اقتصاديا في مالي وجمهورية الكونغو ومدغشقر وغيرها من الدول الإفريقية، كما عمل مديراً لمعهد الأمم المتحدة للتخطيط الاقتصادى IDEP بداكار لعشر سنوات طوال السبعينيات؛ حيث تصدى لمقولات عديدة سائدة عن التنمية والتحديث، وخطط المؤسسات المالية الدولية، وشارك أثناء عمله هذا في تأسيس منظمات بحثية وعلمية إفريقية مثل المجلس الإفريقى لتنمية البحوث الاجتماعية والاقتصادية (كوديسريا) ومنتدى العالم الثالث، الذي يترأسه حاليا، وقد قدم أمين مجموعة من القراءات لعدد من القضايا الأساسية، مثل العلاقة بين المركز والاطراف، والتبيعة والعوالم الأربعة، وغيرها (المترجمة).

واجـهت مناهج التـيـار الرئيـسي المتنافـسـة، التي سـيطرت على الجـدل في السبـعينيـات - تحديًا من التيار المعاكس، أو المواقف النظرية "البديلة"، وقد ارتكزت المواقف المضادة على مناصرة البيئة، والتنمية الداخلية وتنمية السكان الأصليين، والتنمية الإيكولوجية، والتنمية العرقية، والتنمية الإنسانية، والتنظير في مجال حقوق المرأة، وما إلى ذلك، وكان اهتمامهم الكبير ينصب على المشاكل الكثيرة التي خلقها التيار الرئيسي للتنمية، وكذلك المجموعات الاجتماعية والطبقات المستثناة من التنمية، كانت التنمية التابعة للتيار الرئيسي عملية مؤلمة، وتم تعريف اتجاه آخر للتنمية باعتباره موجهًا وفقًا للاحتياجات، وداخليا، ويستوجب الاعتماد من خلاله على الذات، ومعقول من الناحية الإيكولوجية، ويعتمد على التحول الهيكلي (Nerfin 1977) ويمكن تلخيص وإعادة صياغة هذه الأفكار، التي اكتسبت شعبيتها عن طريق مؤسسة داج هامرسكجولد(*)، في المبادئ الثلاثة التالية وهي: التنمية الإقليمية والاستدامة البيئية والتعددية الثقافية (Hettne 1995) ، كما يمكن وصف هذه المبادئ أيضًا بصفة عامة باعتبارها "أصوات المستثنين".

نظرية بديلة

يمكن اعتبار أن النظرية "الخضراء" (كما سميت في الشمال) هي توليفة حديثة

(*) Dag Hammars Kjold Foundation: مؤسسة داج هامرسكجولد: تم إنشاء هذه المؤسسة عام ١٩٦٢ تخليدًا لذكرى داج هامرسكجولد الذي شغل منصب السكرتير العام للأمم المتحدة من عام ١٩٥٣ وحتى وفاته إثر تعرضه لحادث طائرة أثناء قيامه بمهمة رسمية إلى الكونجو، وتقع هذه المؤسسة في السويد، ومهمتها الرئيسية هي "تمكين عملية تواصل العقول والخبرات والمناظير المختلفة عن طريق تنظيم المؤتمرات وملتقيات الحوار، وتلعب المؤسسة دورًا حفازًا في مجال تعريف القضايا الجديدة وتكوين المفاهيم الحديثة، والعروض السياسية والإستراتيجيات وخطط العمل بهدف التوصل لحلول، وتسعى المؤسسة إلى الدعوة إلى تطبيق الطرق المبتكرة في مجال التنمية والأمن والديمقراطية؛ ولذلك تسعى دائمًا إلى توسيع شبكة اتصالاتها على المستوى العالمي(المترجمة).

للأفكار الشعوبية الجديدة والأفكار الفوضوية الحديثة التي انتعشت في الستينيات وشكلت جزءًا من الحركة اليسارية الحديثة في الولايات المتحدة وأوربا، واستوحيت من مدرسة فرانكفورت (Marcuse) وحديثًا تداخلت هذه النظرية مع حركات الإيكولوجيا، والسلام ومساندة حقوق المرأة في الشمال والجنوب على حد سواء، تحمل هذه الأفكار بعض التشابه مع الشعوبية الكلاسيكية والفوضوية في دفاعهما عن المجتمع (جيمني شافت) ونفورهم من الحضارة الصناعية (غزل شافت)، وفشل تنفيذ المشاريع اليتوبية في العالم الثالث فشلاً ذريعًا، في اليتوبيات الراديكالية مثل الماوية(*)، واليتوبيا الريفية للخمير الحمر في كمبوديا(**)، وحتى اليتوبيات الأكثر

(*)الماوية أو الماركسية اللينينية، الماوية التي تعرف أيضًا بعلم الثورة، فهي عبارة عن تيار ثوري في الحركة الشيوعية يعتبر أن أفكار القائد الثوري الصيني ماو تسي تونج هي تطور للماركسية اللينينية، وقد تميزت الماوية بضرورة قيام الحركات الشيوعية بتمردات عسكرية على الأنظمة البرجوازية والإمبريالية مستمدين تعاليم ماو تسي تونج والإرث الكفاحي للشيوعيين من كومونة باريس وموسكو عام١٩١٧، وتقوم الفكرة الماوية التي أسستها الحركة العالمية للثورة في الثمانينيات بالثورة أو الانتفاضة الإعلامية، ثم التنظيمية، ثم الحرب الشعبية وإقامة جمهورية الشعب، وتسمى الماوية أيضًا بعلم الثورة البروليتارية (المترجمة).

(**) Khmer Rouge: الخمير الحمر " Khmer Rouge" هو الحزب السياسي الحاكم في كمبوديا – التي سميت وقتها كمبوتشيا الديمقراطية – منذ عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٧٩، وهو عبارة عن خلف لمجموعة أحزاب شيوعية في كمبوديا تطورت لاحقًا لتشكل الحزب الشيوعي لكمبوتشيا communiste du Kampuchéa Parti أو اختصارا(PCK) ولاحقًا حزب كمبوتشيا الديمقراطية Parti du Kampuchéa démocratique. عرفت أيضًا باسم منظمة حزب الخمير الشيوعي Parti communiste khmer، أو الجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية Armée nationale du Kampuchéa démocratique تتحمل منظمة الخمير الحمر مسؤولية موت ١٫٥ مليون شخص (أحيانًا تقدر الأعداد بين ٨٥٠٫٠٠٠ إلى ٣ مليون) في ظل نظامهم، عن طريق الإعدام، والتعذيب والأعمال الشاقة ، حاول زعيمهم بول بوت تطبيق نوع راديكالي متشدد من الشيوعية الزراعية communisme agraire ؛ حيث كان يجبر كامل المجتمع على نوع من الهندسة الاجتماعية التي تحتم عليهم العمل في مجتمعات زراعية أو في أعمال شاقة (المترجمة).

اعتدالاً مثل قرى نيري العائلية(*) مما أفسح المجال أمام مزيد من إستراتيجيات التنمية التقليدية في الثمانينيات.

لم تستمر النظرية البديلة كثيراً، وذلك رغم ارتباط مصطلحاتها الواضح بالتحديات الكثيرة التي واجهتها، عادت كثير من هذه التحديات حتى بشكل أكثر خطورة (انظر الفصل الثامن)، ومن الملحوظ مدى السخونة التي تمت بها مناقشة هذا الجدل في جيل واحد، فقط لينساه الجيل التالي كلية، وقد حقق كتاب الصغير جميل: دراسة للاقتصاد كما لو كان للإنسان أهمية(**) (1973) لـ "فريتز شوماخر(***) مبيعات هائلة حيث إنه قد استوحي من البوذية والغاندية وترجم إلى عديد من اللغات - ولكن وبعد مرور بعض الوقت سقط في طي النسيان، كانت نظرية الاعتماد المتبادل أيضاً قصيرة العمر، وحملت نظرية الاعتمادية مشاكلها الخاصة، ولذلك لم تستطع أن تحل محل نموذج التحديث، مما أدى إلى الوصول إلى "طريق مسدود"، وهو ما شكل أزمة لمشروع بناء نظرية للتنمية بأكمله، بدأت دراسات التنمية في التركيز بشكل أكبر على مواضيع أكثر تحديداً ووضوحاً، وكان هذا هو الوقت الملائم "لتغير نموذجي" جديد، أو بالأحرى بدأت "ثورة مضادة".

(*) Nyerere's Ujama Villages نيري هو الرئيس التنزاني الأول منذ تأسيس الدولة وحتى تقاعده عام ١٩٨٥، وكان يلقب بلقب المعلم؛ لأنه كان يعمل في مهنة التعليم، كما كان يلقب أيضاً بلقب "والد الأمة" قبل أن يتجه إلى السياسة، وكانت له أفكار اشتراكية، وكان يرى أن العمل في الزراعة يجب أن يتم وفقاً للقواعد والأصوليات العائلية الإفريقية " Ujama بمعنى العائلة"؛ حيث إنه كان يؤمن في قدرة الريفيين الأفارقة البسطاء على تحقيق التنمية (المترجمة).

(**) Small Is Beautiful: A Study of Economics As If People Mattered (1973)

(***) Fritz Schumacher (1911-1977) كان مفكراً اقتصاديا مؤثراً على المستوى العالمي، وكان إحصائيا واقتصاديا في بريطانيا، حازت أفكاره على شهرة واسعة في العالم الناطق بالإنجليزية في خلال السبعينيات، يعد كتابه "الصغير جميل" من أهم ١٠٠ كتاب نشر منذ الحرب العالمية الثانية، وترجم إلى لغات عديدة؛ مما أعطاه شهرة عالمية (المترجمة).

٧- العولمة والاضطراب

كان عقد السبعينيات عقدًا مليئًا بالأزمات والاتجاه نحو إعادة التفكير؛ مما مهد الطريق أمام حدوث تغيير كبير في النضال المستمر، وبدأ التحول إلى خطاب تنمية جديد حوالي عام ١٩٨٠، وكان هذا الخطاب متمركزًا حول مفهوم العولمة، وعند النظر إلى الانهيار المفاجئ لهذا الخطاب بأثر رجعي بعد مرور ثلاثة عقود، يكون من الهام فهم الظروف التي ظهر من خلالها هذا الخطاب منذ البداية، ومن العلامات الهامة التي يمكن ذكرها - على سبيل المثال - صعود تيار اليمين الجديد (التاتشرية(*)، واقتصادات ريجان (**) والحرب الباردة الجديدة، والثورة المضادة في مجال اقتصاديات التنمية، وصعود فكر ما بعد الحداثة، وجميعها في سياق العولمة، أدى ذلك

(*) Thatcherism التاتشرية هي نظام فكر سياسي يعتمد على سياسات رئيسة وزراء المملكة المتحدة السابقة مارجريت تاتشر، فقد حاربت مارجريت تاتشر في الفترة التي تولت فيها رئاسة وزراء المملكة المتحدة من ١٩٧٩ وإلى ١٩٩٠ قوى الاتحادات العمالية، وخفضت الضرائب المباشرة وعملت على خصخصة عدد كبير من الصناعات القومية، كانت سياساتها تهدف إلى تحويل الاقتصاد البريطاني إلى اقتصاد أكثر توجهًا نحو السوق، وأكدت على الحاجة إلى الحد من التدخل الحكومي في الاقتصاد، كما أكدت على أهمية ثقافة المؤسسات، وهي ثقافة خوض المخاطر والاستثمار وتعظيم الثروة (المترجمة).

(**) Reganomics تعود تلك التسمية إلى الدمج بين اسم ريجان وكلمة اقتصاد وتعني السياسات الاقتصادية التي قدمها الرئيس الأمريكي السابق رونالد ريجان في الثمانينيات، والتي عرفت أيضًا باقتصاد جانب العرض، ودارت هذه السياسات الاقتصادية حول أربعة محاور: ١- الحد من الإنفاق الحكومي، ٢- تخفيض الضرائب على الدخل وضرائب المكاسب الرأسمالية، ٣- الحد من دور الحكومات، ٤- التحكم في عرض النقود بهدف السيطرة على التضخم (المترجمة).

إلى ما عرف بالطريق المسدود أو المأزق في نظرية التنمية الراديكالية، وكذلك في دراسات التنمية، أصبحت العولمة(*) هي النموذج الجديد، واحتلت مكان فكرة التنمية وفقًا للحتمية الإستراتيجية للتكيف الهيكلي، وانهار النظام الشيوعي في ظل خطاب الثمانينيات ، مما ساهم بشكل كبير في انتصار الليبرالية الذي اعتبره البعض انتصاراً محدداً ونهائيا،

وفي خطاب التسعينيات، وعلى أي حال، ظهرت مشكلات عديدة مرتبطة بالعولمة التي يقودها نظام السوق، وانتشرت ظاهرة "الدول الفاشلة(**)، وشكلت سياسة التنمية جزءًا تكميليًا في مشروع بناء الدول، وكان الهدف من هذا المشروع هو الوصول إلى دولة قومية متكاملة وموحدة، تتمتع بدرجة كافية من الشرعية، وعلى أي حال، توقف التحرك نحو تحقيق التماسك الداخلي في عديد من الدول النامية، ولم يكن الحفاظ على الاستثمارات ولا على التمويل المخصص للرفاهة ممكنًا، وعلى العكس من ذلك فإن تلك الدول أصبحت معسكرة بدرجة أكبر، وتم إنفاق الفائض المتناقص على "أمن" النخبة السياسية؛ مما أشار إلى انهيار الدولة والمجتمع المدني - الاضطراب المترتب على ذلك، وكانت هذه نهاية الفترة التي امتازت بالتفاؤل في الخطاب، وتضاعفت حالة السخط وأنتجت عاصفة من معاداة العولمية بقرب نهاية العقد، وبدأ القرن الجديد بمطالبات تدعو إلى إيجاد نظام عالمي جديد، وبدأ الجدل الهام الأكثر اتساعًا الذي ارتبط بالأزمة

(*) Globalism انظر هوامش المقدمة.

(**) Failed State : عادة ما يستخدم المعلقون السياسيون والصحفيون هذا المصطلح في الإشارة إلى الدول التي فشلت في الاحتفاظ ببعض مسئوليات حكوماتها السيادية، وهناك بعض السمات التي يتم من خلالها تقييم الدول وتصنيفها على أنها دول فاشلة : ١- فقدان الدولة السيطرة على أراضيها بمعنى فقدانها لاحتكار الاستخدام الشرعي للقوة بداخل أراضيها، ٢- تآكل سلطات الدولة الشرعية في مجال اتخاذ القرارات الجماعية، ٣- عدم قدرتها على توفير الخدمات العامة، ٤- عدم قدرة الدولة على التعامل مع الدول الأخرى باعتبارها عضوًا كامل العضوية في المجتمع الدولي (المترجمة).

المالية التي واجهها العالم بقرب نهاية عام ٢٠٠٨، وأشار الكساد الذي تبع هذا العام إلى حدوث تغيير مستمر في نواحي معينة، كما حدث في الثلاثينيات (الفصل الخامس).

التنمية والعولمة:

منيت نظريات وإستراتيجيات التنمية المرتبطة بالتدخل السياسي بفشل ذريع، باستثناء نجاحها في حفنة من الدول في شرق وجنوب شرق آسيا. وهي الدول التي اتبعت بشكل أو بآخر توصيات ليست المتعلقة بفكرة اللحاق بالركب، وإن كانت تلك الدول تتبع هذه التوصيات الآن مع التركيز بصورة أكبر على قطاع الصادرات، فضلاً عن ذلك، فقد دعم الغرب هذه الدول لأسباب جيوسياسية، ويمكن تطبيق نفس هذا القول على "الدول التنموية(*) "ذات التوجه نحو السوق، والتي سميت أيضًا بـ "الدول الصناعية الحديثة(**)ولقي تدخل الدولة تشجيعًا سياسيا أكبر في أماكن أخرى من العالم، وتمت الإشارة إليه بـ"الزبائنية"، ولكن حصل هذا التدخل على الشرعية من خلال معايير الرفاهة التي نشأت في الغرب، انغمست دول كثيرة إذًا في زيادة الإنفاق؛ مما أدى إلى انزلاقها السريع إلى أزمات مالية، ومن ثم خضعت للشروط الاقتصادية والسياسية التي تفرضها المؤسسات الدولية المعنية بالتنمية، وتحت وطأة هذا الضغط،

(*) Developmental State أو الدول الصلبة، هو مصطلح يستخدمه دارسو الاقتصاد السياسي الدولي عند الحديث عن ظاهرة تخطيط الاقتصاد الكلي الذي تقوده الدولة في منطقة شرق آسيا في أواخر القرن العشرين، في هذا النموذج الرأسمالي (والذي يطلق عليه في بعض الأحيان التنمية الرأسمالية للدولة)، تكون الدولة أكثر استقلالاً، وتتمتع بقوة سياسية، فضلاً عن تحكمها في الاقتصاد، يتسم هذا النوع من الدول بوجود درجة مرتفعة من تدخل الدولة والإفراط في التخطيط والقوانين المنظمة، وتم استخدام هذا المصطلح حديثًا لوصف دول خارج منطقة شرق آسيا لها نفس صفات الدولة التنموية، مثل دولة بتسوانا (المترجمة).

(**) Newly Industrialized Countries (NICs)

بدأت الدول النامية في الاتجاه التدريجي نحو الليبرالية، وفتحت اقتصاداتها، شرف هذا الخطاب عن التنمية المهندسة على النهاية، وبدأ التحول نحو التقارب الموجه للسوق حتى في المناطق التي تختلف بعضها عن بعض بصورة كبيرة من الناحية السياسية.

ونتيجة لثبوت أن نظريات التنمية الراديكالية والإستراتيجيات الاشتراكية هي نظريات وإستراتيجيات غير ذات جدوى، أدى الفشل إلى "أزمة" أو "مأزق" في التنظير التنموي (التدخلي) الأكثر راديكالية الذي كان مهيمنًا على الساحة العالمية في السبعينيات Booth, 1985 Schuurman, 1993 يعد هذا الطريق المسدود أو المأزق قطعاً هاماً في طريق الفكر التنموي، ويقترح شورمان(*) وجود ثلاثة أسباب وراء هذه الأزمة التي طرأت على النموذج وهي: فشل التنمية في الجنوب، ونقد ما بعد الحداثة، وصعود العولمة، فإذا لم تعد الدولة هي الوكيل الرئيسي، كيف إذن يمكن تحقيق التنمية؟ فقد قيل: إن العولمة هي الشكل الجديد من التنمية، والتي كانت تعني في الواقع العملي التكامل مع الاقتصاد العالمي المسبوق "بإصلاحات"، وتعد الصين بعد عام ١٩٧٨ مثالاً واضحًا على ذلك، حيث تُبع هذا العام "بتحول" عام من الشيوعية إلى الرأسمالية بداية من الثمانينيات، أما في الكتلة السوفيتية فقد تم تقديم مجموعة سياسات البيريسترويكا ** عام ١٩٨٥؛ مما أعطى دفعة للعملية العالمية للاتجاه نحو الليبرالية في العالم بأسره.

(*) France J. Schuurman: محاضر في قسم جغرافيا التنمية وفي مركز العالم الثالث، الجامعة الكاثوليكية في نيميجن، هولندا (المترجمة).

البيريسترويكا: تعني إعادة البناء برنامجًا للإصلاحات الاقتصادية أطلقه رئيس للاتحاد السوفييتي، ميخائيل جورباتشوف، وتشير إلى إعادة بناء اقتصاد الاتحاد السوفيتي، صاحبت البيريسترويكا سياسة الجلاسنوست التي تعني الشفافية، أدت السياستان معًا إلى انهيار الاتحاد السوفييتي وتفككه سنة ١٩٩١. (المترجمة).

العولمة :

تعتمد إجابة أكثر الأسئلة مناقشة وهو التساؤل حول ما إذا كانت العولمة ظاهرة حديثة أم قديمة بشكل أساسي- على تعريف هذه الظاهرة، ومن المعروف على نطاق واسع أن العولمة هي أمر أكثر عمقًا من التدويل(*) والذي يعني في الأساس زيادة حجم الروابط بين الدول القومية، أما العولمة على الجانب الآخر فتُعرف مساحة انتقالية واسعة تكون من خلالها سيطرة الدول القومية محدودة؛ حيث يقوم فاعلون آخرون غير الدول بالتأكيد على أدوارهم، وفضلاً عن ذلك فإن العولمة تربط بين عدد كبير من الفاعلين على مستويات مختلفة من المجتمع، تشمل هذه الروابط مستويات محلية متنوعة مثل الأقاليم الداخلية والمجتمعات المحلية، ويمكن قول أن المعيار الذي يحكم في حقيقة إذا ما كنا نواجه العولمة، بدلاً من أن نواجه التدويل يعتمد ببساطة على الأثر الذي تمكن ملاحظته على المجتمع المحلي، وكذلك هو الحال عند الحديث عن إدخال المجتمع المحلي نفسه في العولمة ("المحل/عالمية").(**)

(*)التدويل Internationalization هو مفهوم من مفاهيم مجال العلاقات الدولية، وهو من المفاهيم التي تُستخدم في عديد من الدراسات والبحوث ذات البعد الأنجلوسكسوني، ولكنه مفهوم غير متداول في البحوث العربية المعاصرة، ويرجع تاريخ مفهوم التدويل إلى الدراسات الاجتماعية للقرن التاسع عشر عندما كان هناك اتجاه في الغرب نحو إقامة التنظيم الدولي، وقد تكرر هذا المفهوم أيضا في الفكر الألماني حينما كان هناك تطلعا نحو إقامة ترابط دولي ينظم العالم قبل الحروب العالمية، ونتيجة لهذا المفهوم تم إنشاء عصبة الأمم، ثم الأمم المتحدة فيما بعد، ويعني التدويل المشاركة الدولية لتنفيذ عمل معين ذي نطاق جماعي عن طريق إرسال قوات دولية لحفظ السلام على سبيل المثال، ويعني ذلك تدويل الأمن في إقليم جغرافي معين يتمتع بالحماية الدولية المشتركة، وحينما يقال تدويل النطاق الجوي فيعني هذا الحماية الأمنية المشتركة، وحينما يقال التدويل الأمني للبحار والمحيطات فإن ذلك يعني المشاركة الجماعية الدولية لحماية البحار والمحيطات تحت الشرعية الدولية المشتركة؛ لأنها ملكية تتمتع بالمشاع الدولي للعالم؛ وذلك لأن مفهوم الحماية الوطنية يخضع للحدود الإقليمية (المترجمة).

(**) Glocalization هي كلمة تجمع بين كلمتي العولمة globalization والمحلية localization، ويعود هذا المصطلح إلى الفرد أو المجموعة أو القسم أو الوحدة أو المنظمة أو المجتمع الذين لديهم القابلية والقدرة على "التفكير على نطاق عالمي والعمل على نطاق محلي" (المترجمة).

ودار جدل أساسي أيضًا حول فكرة ما إذا كانت العولمة جيدة أم سيئة من الناحية المعيارية، يعتمد ذلك على مدى درجة اختلاف وتأثر الأفراد والمجموعات، ويمكننا أن نؤكد بكل ثقة على أن درجة تأثرهم مختلفة، تحد العولمة من مساحة العمل المتاحة للدول القومية، ونتيجة لذلك فإن دور الدولة باعتبارها حامية "لشعبها" يقل ويقل، بل وبدلاً من ذلك ينحصر دور الدولة في كونها وسيلة لتلقي الإشارات من السوق العالمي: التكيف الهيكلي والتخفيض في الرفاهة، وتنفر هذه "الخيانة" المتصورة الدولة من المجتمع، وتحد من شرعيتها في عيون شرائح شعبها المختلفة، وفي الدول المنهارة يتم استبدال نظام الدولة القومية بجميع أنواع القيادة المحلية، بما في ذلك قيادة أمراء الحرب، وهو موقف يذكرنا بالعصور الوسطى، لا يوجد إذًا أي شيء يحدد نفسه بنفسه في عملية العولمة، وتؤدي العولمة أيضًا إلى إطلاق العنان للحركات المضادة للحداثة، مثل القومية الجديدة أو الأصولية الدينية على سبيل المثال، يشير ذلك في النهاية إلى أنه لا بد من النظر إلى العولمة بشكل كامل، كما يجب التعامل معها باعتبارها مفهومًا يمكن أن يتأثر سياسيا،

ما العولمة ؟

لا يوجد إجماع كامل حول معنى العولمة، ولكن من المؤكد أن لها أثرًا كبيرًا على خطاب التنمية، حيث تتصل الأماكن المختلفة على مستوى العالم بعضها مع بعض اتصالاً لحظيا من الناحية الافتراضية (دائمًا ما يوصف هذا الاتصال كتصغير لحجم العالم من حيث الزمان والمكان)، ذلك مع عدم وجود حواجز كبيرة بين المجتمعات التي اعتبرت في السابق بشكل أو بآخر مناطق قومية ومحلية يفصلها ترسيم الحدود بعضها عن بعض، وبدا العالم بأسره وكأنه تقلص وأصبح مكانًا واحدًا، صار الاقتصاد العالمي متكاملاً بصورة كبيرة، وتقلصت درجة ذاتية الاقتصادات القومية، وخلقت الظروف الإيكولوجية المشتركة مشاكل وجودية كثيرة للجنس البشري، والعولمة من المنظور الثقافي هي أمر أكثر تعقيدا: مما سمح بولادة أشكال هجينة، وصارت

الظواهر الثقافية التي كانت محدودة في السابق من الناحية الجيوسياسية موجودة الآن على مستوى العالم بأسره، وعادة ما توجد هذه الظواهر بتشكيلات مبتكرة وجديدة.

تم تقسيم أدبيات العولمة المتنوعة إلى فئات ثلاث: المفرطون في العولمة، والمشككون، والمتحولون Held,1999 يعتقد المفرطون في العولمة أننا نعيش بالفعل في ظل اقتصاد عالمي، وهي النظرية التي رفضها المشككون ورأوا أنها خرافية، والفرق بين هذين الموقفين من ناحية إستراتيجية التنمية هو الفرق المتعارف عليه بين سياسة دعه يعمل وسياسة التدخل، أما نظرية التحول فترى أن جميع الدول والمجتمعات تمر بتحول عميق؛ لأنها تتكيف مع العالم الذي يطبق العولمة - الظروف المعولمة، ومن وجهة نظري يمكن أن تفهم العولمة من منطلق التحولات الكبرى لبولاني باعتبارها "تحولاً كبيرًا ثانيًا"، ومن ثم فإن آثار التنمية وفقًا لهذه النظرة تكون أكثر انفتاحًا، والغرض من النظام السياسي، وفقًا للرؤية الجيوسياسية - هو العمل في الأساس على تسهيل حرية حركة الموارد الاقتصادية الإنتاجية، وليس هذا شرطًا "طبيعيا" فقط، ولكنه أكثر الشروط إفادة عند الحديث عن التنمية والرفاهة، فأي منطقة أو دولة تحاول أن تزدهر بمعزل عن قوى السوق (كما كانت تقترح نظرية الاعتمادية الراديكالية)، فإنها ووفقًا لوجهة النظر الليبرالية تحكم على نفسها بالجمود، فالحجم الأمثل للاقتصاد (ومن ثم شكله النهائي) هو السوق العالمي، وفقًا لما أكد عليه آدم سميث في الماضي (الفصل الثالث)، وتعد جميع الترتيبات الأخرى، مثل اتفاقيات التجارة الإقليمية - حلولاً من الدرجة الثانية، ولكنها مقبولة إذا تم اعتبارها خطوات ارتكاز، بدلاً من كونها عقبات تعرقل الوصول إلى سوق عالمي مفتوح.

والعولمية، أو بلغة التنمية، "التكيف الهيكلي"، هي النموذج التنموي المسيطر الآن، وتشير وفقًا لأساسها الأيديولوجي إلى أن نمو السوق العالمي يؤدي إلى زيادة درجة اختراق الاقتصاد "القومي" والسيطرة عليه، وبما أن هذه العملية هي عملية مرادفة

لزيادة الكفاءة ومرادفة كذلك لإنتاج "منتج عالمي" أفضل، يرى الداعمون للعولمة أن "كثيراً من تدخل الحكومة" هو خطأ منهجي، "فالحكم الجيد" يعني اعتماداً على ما سبق الحد من دور الحكومة، ومن ثم، فإن الأيديولوجية الحالية للعولمة تثير الجدل في صالح شكل معين من العولمة، وهو العولمة الاقتصادية وفقًا لليبرالية الجديدة (نيوليبرالية): بمعنى إضفاء شكل مؤسسي على السوق على النطاق العالمي، وتعريف العولمة بهذه الطريقة هو نوع من التبسيط، على أي حال، وذلك تمشيًا مع الليبرالية الجديدة، ويجب أن تكون هناك محتويات سياسية أخرى ممكنة من حيث المبدأ، هناك إذًا نضال من أجل المحتوى السياسي للعولمة، فتستطيع المناطق الأقوى - على سبيل المثال - أن تشكل محتوى العولمة بطرق مختلفة، اعتماداً على الاتجاه السياسي في المناطق الخاصة بهم، وقد يتحدى العالم سيناريو الحداثة عن طريق تحوله إلى أكثر من عالم واحد؛ بحيث يصير عالمًا تعدديا يتسم بتعدد الأقطاب.

ويمكن اعتبار أن العولمة المعاصرة هي تعميق أكبر لنظام السوق، الذي يأخذ الآن مكانًا على نطاق عالمي حقيقي (وله تداعياته الاجتماعية المقلقة)، ويجب ألا نتوقع استجابة موحدة لهذا "التحول الثاني الكبير"، ولكن وكما يرينا التاريخ، يمكن أن نتوقع أشكالاً مختلفة من التكيف والمقاومة، وحتى الآن ما تزال هيمنة العولمة قوية، وتتقارب القوى السياسية شديدة الاختلاف وتطبق نفس السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة (النيوليبرالية) ("ليس هناك بديل آخر")، ولا يعد من المبالغة قول أن الخطط الخمسية القومية التي أجبرت الدول النامية التي كانت تتوقع أن تحصل على المعونات الدولية في الستينيات على اتباعها، كانت سببًا بشكل أو بآخر في حرمان هذه الدول من الحصول على المعونة في سياق سيطرة الليبرالية الجديدة التي نوقشت هنا.

الثورة المضادة:

أثر كل ذلك بالطبع على مجال دراسات التنمية، و قام ألبرت هيرشمان(*) في مقالة صدرت عام ١٩٨١ بشرح حالات صعود وهبوط اقتصاديات التنمية عن طريق خليط من موقفين نظريين ومنهجيين، تمثل الموقف الأول في رفض ادعاء الاقتصاد الأحادي، وذلك تمشياً مع الموقف الفاعلي لبولاني الذي نوقش في السابق، ومن ثم أثار الجدل في اتجاه إيجاد هيكل نظري منفصل، أما الموقف الثاني فتمثل في التأكيد على الفوائد المشتركة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، أمد هذا اقتصاديات التنمية بادعاء الأصالة، وذلك دون أن تكون راديكالية بصور غير مقبولة، مثلما حدث في منهج الاعتمادية، وهو ما أعطى توجيهاً بسيطاً للمجتمع المانح، استفادت اقتصاديات التنمية من هذه الفوضى التي أصابت الاقتصاد التقليدي بعد الكساد الكبير الذي ساد العالم في الثلاثينيات وبعد الثورة الكينيزية، وأدى ذلك إلى التوصل إلى مفهوم ذي نوعين (كلي وجزئي) للاقتصاد: "ذاب جليد الاقتصاد الأحادي وحازت فكرة أنه يمكن أن يوجد اقتصاد آخر على قبول واسع"، ولكن تم رفض هذا الموقف المنهجي الآن،

بدلاً من ذلك، حدث رد فعل عنيف على مستوى الليبرالية الجديدة (النيوليبرالية)، كان لـ "الثورة المضادة" في اقتصاديات التنمية زخم وقوة دافع Toye, 1987 ارتبط

(*) Albert Otto Hirschman ولد عام ١٩١٥ في برلين بألمانيا، وهو اقتصادي مؤثر ألف عديداً من المؤلفات في مجال الاقتصاد السياسي والأيديولوجية السياسية، وكانت أولى مساهماته المؤثرة في مجال اقتصاديات التنمية، التي أكد فيها على الحاجة إلى نمو غير متوازن، ورأى أن الدول النامية تفتقد لمهارة اتخاذ القرار، ولذلك يجب تشجيع حالة عدم التوازن بهدف تحفيز هذه الدول ومساعدتها في توجيه مواردها التوجيه الصحيح، والطريقة الرئيسية التي يجب اتباعها (من وجهة نظره) لتحقيق ذلك هي تشجيع الصناعات التي تتمتع بعدد كبير من الروابط بالمؤسسات الأخرى (المترجمة).

المنهج المضاد للتدخل والمضاد للكينيزية والكلاسيكي الجديد والشكلي في البداية من الناحية السياسية بالتاتشرية واقتصادات ريجان، وأصبح مسيطراً، وأضفى الشرعية على برامج التكيف الهيكلي (بوجود وجه بشري أو بدونه) وكذلك الخصخصة، قامت مؤسسة بريتون وودز بإعادة التشكيل، وهي المؤسسة التي تضغط الآن من أجل تطبيق سياسة ليبرالية أكثر اتساقًا، وبهذه الطريقة وجدت وأمنت القواعد المحلية للعولمة المستمرة، ميز ذلك نهاية التسوية الكبرى والعصر الذهبي، وصعود توافق واشنطن، دخلت العولمية في خطاب التنمية باعتبارها تقدمًا ذاتيا لا يمكن تفاديه: تم تبسيط نموذج التحديث وعولمته، واكتسبت قضايا أخرى مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان أهمية كبرى في خطاب التنمية، فضلاً عن استخدام شروط المؤسسات الدولية العالمية في مجال التنمية لتحسين هذه القيم، وتم البحث عن مشاكل التنمية وحلولها بداخل الدول النامية، وذلك عوضًا عن البحث عن هذه المشاكل في العلاقات الدولية غير المتكافئة لهذه الدول.

بدأ النضال المستمر في السبعينيات، وهو وقت الأزمة الذي بدا فيه أنه لا توجد جدوى لأي سياسة اقتصادية، وهو ما قوض موقف الكينيزية، ويمكن أن نرى جائزة نوبل للاقتصاد باعتبارها جزءًا من هذا النضال (وهي جائزة تمنح تخليداً لذكرى ألفريد نوبل تحت رعاية البنك الوطني السويدي منذ عام ١٩٦٨)، منحت هذه الجائزة في خلال السبعينيات لليبراليين الجدد من أمثال فريديريك هايك (١٩٧٤) وميلتون فريدمان (١٩٧٦)؛ مما يدل على التغيير الذي طرأ على النموذج السائد في النظام الاقتصادي، وقد اختفت اقتصاديات التنمية لصالح "الاقتصاد الأحادي": كان هناك الآن نظرية اقتصادية واحدة فقط مقبولة، وهي الليبرالية الجديدة (النيوليبرالية)، وبشكل عام قلت درجة الاهتمام بنظرية التنمية، وبنظرية التدخل على الوجه الأخص، وفي العالم الاشتراكي صارت "نظرية الانتقال" مألوفة، وكانت "الثورة المضادة" وراء هذا النضال المستمر ممثلة في مجموعة من الاقتصاديين الذين يمكن التعبير عنهم من

خـلال مـسـاهـمـات اللورد بور[*](1971) ، الذي كـان مـشككًا منذ البـداية في النظرية الكينيزية، وعمل على تمييز نظرية التنمية، خاصة الاعتمادية، ولكنه عمل أيضًا على الهيكلية الخاصة برواد اقتصاديات التنمية، باعتبارها أيديولوجية يسارية، وأيديولوجية خاصة بالعالم الثالث، وذلك دون قاعدة علمية، فقد ادعوا أن النظرية الاقتصادية هي نظرية شاملة، وبذلك تصلح لجميع أنوا ع المجتمعات، ورأوا أن التبادل في السوق قد وفر حلولاً لمشاكل التنمية، وقد تم اعتبار أن السبب الرئيسي وراء الفقر هو سوء الإدارة في الدول النامية، وقد رفضت إذًا عقدة الذنب الغربية،

كانت الثورة المضادة بمثابة أيديولوجية جزئية (اليمين الجديد)، فقد كانت تمردًا جزئيا على الواقعية الجديدة، ما دام أن الواقع كان أمرًا هاما في عديد من الدول النامية، ومن غير الممكن إنكار أن كثيرًا من السياسيين و"جامعي الريع" البيروقراطيين كانوا يعملون على إثراء أنفسهم، بدلاً من أن يعملوا لصالح تنمية بلادهم، وبذلك صاروا "عقبات على طريق التنمية"، وهنا يوجد صدى للنقد الليبرالي القديم للمركنتالية (المذهب التجاري) (الفصل الثالث)، وكانت برامج التكيف الهيكلي مفيدة إذًا من حيث رفعها لدرجة النظام، ولكنها لم تكن كافية على الإطلاق عند الحديث عن تحقيق نمو اقتصادي مستمر؛ بل في حقيقة الأمـــر، كانت بمثـــابة "مقدمة لأزمة منهجيـــة" في حالات عديدة Duffield 1998 2001, 2002 ، وكانت بمثابة النهاية للمشروع الأصلي لبناء الدول، الذي ارتبط في الماضي بالتنمية، أعطيَ هذا المفهوم معنى جديداً كلية، وكان هناك أيضًا ماركسية كلاسيكية جديدة، أعاد بيل وارين (١٩٨٠) - على سبيل المثال- تدوير الرؤية الماركسية؛ حيث رأى أن الرأسمالية هي عملية تطورية من الناحية

(*) Peter Thomas Bauer: ولد في بودابست عـام ١٩١٥، وتوفي عـام ٢٠٠٢ في لندن، عـمل اقتصاديا في مجال التنمية، وعرف بموقفه المعارض لفكرة أن أكثر الوسائل نجاحًا في التعامل مع الدول النامية هي عن طريق المساعدات الخارجية التي تتحكم فيها الدولة (المترجمة).

التاريخية، وأن الاستعمار لعب دوراً إيجابيا في تطوير الرأسمالية العالمية، كان هذا لقاء النقيضين الذي أسفر عن أزمة عميقة عند الحديث عن نظرية التنمية.

التنمية وفقًا لليبرالية الجديدة (النيوليبرالية) :

ما نوع التنمية الذي أخبر عنه الليبراليون الجدد؟ تعني التنمية الليبرالية وفقًا لهذه الأيديولوجية تحرير السوق من المعوقات السياسية والبيروقراطية المختلفة التي وجدت من أجل تنظيم الاقتصاد، وفي الواقع ، وكما أشار بولاني منذ زمن بعيد، فإن ذلك يعني العمل على تثبيت هيكل سياسي جديد داعم للسوق يهدف في المقام الأول إلى إنجاح عملية تراكم رأس المال والنمو الاقتصادي، ويضع العدالة الاجتماعية والاعتبارات المتعلقة بها في الحسبان، فالهدف الرئيسي هو "تزوير دولة السوق" (Robison, 2006) ويمكن أن تكون هذه الدولة التي تسهل عمل السوق دولة فاشستية مثل سنغافورة وماليزيا أو أن تكون دولة حزب واحد مثل الصين وفيتنام (الشيوعية بعيداً عن الاشتراكية)، أو أن تكون دولة دكتاتورية عسكرية مثل شيلي في عهد بينوشيت (*)، وهكذا فإن التجربة النيوليبرالية في التنمية هي ليست تجربة متماثلة، وهو ما يعارض التقليد الليبرالي الجديد (أصولية السوق).

الليبرالية الجديدة في مواجهة المحافظية الجديدة

اتسمت العلاقة بين الليبرالية الجديدة والمحافظية الجديدة بالتعقيد، اتبع بوش

(*) Augusto Pinochet (1915 -2006) هو جنرال في الجيش الشيلي وديكتاتور وصل إلى الحكم عقب انقلاب عسكري في ١١ سبتمبر ١٩٧٣، واستمر في حكم شيلي حتى تم انتخاب رئيس جديد للبلاد بصورة ديمقراطية عام ١٩٩٠، عانت شيلي تحت حكمه ويلات الحكم الديكتاتوري؛ حيث كان يتم استخدام أسوأ وسائل التعذيب والقتل مع معارضي بينوشيت (المترجمة).

كلتاهما معًا أثناء فترة رئاسته، وفي الوقت الذي يعتقد فيه الليبراليون الجدد في أهمية الحد من دور الدولة من أجل دفع آليات السوق في اتجاه العمل بكامل كفاءتها، سعى المحافظون الجدد إلى تحقيق نفس الهدف، ولكن بمساعدة دولة قوية أو حتى فاشستية دون إعطاء اهتمام كبير للشعبية والثقة (وذلك في تمييز بالتضاد بين الديمقراطية الرسمية وديمقراطية النخبة المتحكمة)، وحلت النظرة الأكثر تشاؤمية بأن لعدم المساواة تفسيراً طبيعيا من ناحية القدرة الإنسانية محل انسياب النظرية الليبرالية، ويبدا الأمر كما لو كانت الليبرالية الجديدة قد عملت كأيديولوجية، في حين كانت المحافظية الجديدة بمثابة التطبيق العملي، حتى أصبحت هي أيضًا الأيديولوجية الصريحة لنظام بوش الابن (Robison 2006).

ما حجم الاختلاف الذي طرأ على أوربا؟ بالطبع، تركت الأيديولوجية الليبرالية الجديدة آثارها على سياسة التنمية في أوربا، كان هناك تطور من ناحية أيديولوجيات التنمية بداية من مذهب "الترابط"، عن طريق نظام لومية الأكثر راديكالية، ووصولاً إلى منهج أكثر نيوليبرالية (ما بعد نظام لوميه)، ترجع أصول العلاقات الأوربية مع مجموعة الدول الإفريقية والكاريبية والدول المطلة على المحيط الهادئ ACP إلى العلاقات الاستعمارية والاستعمارية الجديدة، التي يتم وصفها الآن بطريقة أكثر نظامية على أنها "شركة"، في اتفاقية كوتونو(*) على سبيل المثال (٢٠٠٠)، وتكمن خلفية هذا التطور في التخلي التدريجي عن "هرم الامتيازات" الذي أشير إليه في ظل الأطر الخاصة باتفاقيات ياوندي ولوميه؛ حيث تم تعريف العلاقة بين أوربا والأقاليم الطرفية منذ منتصف الستينيات، على أساس اختيار هذه الأقاليم وتفضيلها تمشيًا مع المصالح الاستعمارية القديمة، وهُمشت مجموعة الدول الإفريقية والكاريبية والدول المطلة على المحيط الهادي في ظل نظام الشركة الإقليمية الذي تقوده أوربا، ولكن من

(*) Cotonou Agreement هي أكثر اتفاقيات الشراكة تكاملاً بين الدول النامية والاتحاد الأوربي، وكانت هذه الاتفاقية منذ عام ٢٠٠٠ بمثابة الإطار فيما يتعلق بعلاقة أوربا مع ٧٩ دولة من إفريقيا والدول المطلة على البحر الكاريبي والمحيط الهادئ (المترجمة).

المثير للدهشة أن هذه الدول قد بذلت جهوداً؛ حتى يتسنى لها أن تعمل باعتبارها وحدة جماعية، وذلك في الوقت الذي كانت تبذل فيه أوربا الجهد من أجل أقلمة هذه الدول والتفريق بينها؛ اعتماداً على المعايير المتعلقة بالأرض والتنمية (إلى دول أقل من النامية، وإلى دول حبيسة، وإلى دول جزرية، وما إلى ذلك)، وبشكل عامٍ تم تهميش عالم ما بعد الاستعمار، وانتقل "هرم الامتيازات"؛ ليتحول في صالح أوربا "قريبة الجوار"، وهناك عامل إضافي وهو حقيقة أن معنى التنمية لم يظل ساكنًا منذ اتفاقية ياوندي وحتى اتفاقية كوتونو، وعلى أي حال، ظل موضوع الفقر ضمن الأدبيات البلاغية الأوربية؛ حيث ترى أوربا أن مهمتها هي المساعدة على تقليل الفقر بهدف القضاء عليه في الدول النامية وتشجيع التنمية المستدامة، والديمقراطية والسلام والأمن.

سياسات الهوية:

صارت الدولة هي المتحدث الذي يفرض النظام فيما يتعلق بالقوى الاقتصادية الخارجية، وذلك في سياق قبول الأيديولوجية الليبرالية الجديدة للعولمة، وذلك عوضًا عن دور الدولة القديم الذي كان منحصراً في عملها كحامٍ للمجتمع من هذه القوى، كان هذا الدور الأخير هو المهمة الكلاسيكية عند الحديث عن بناء الدولة، الذي توج في دولة الرفاهة الحديثة، وأدى تراجع الدولة عن تلك المهام التاريخية إلى تغير العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني Tester 1992 Chandhoke, 1995 : وكان هناك توجه على وجه الخصوص لخلق حالة من الغربة بين الدولة والمجتمع المدني، ويمكن القول أن التضمين وكذلك الاستثناء كانا أمرين متأصلين في عملية الربط الشبكي التي تفرضها العولمة، ويحدث نوع من التوازن السلبي بين المكاسب التي يتم تحقيقها في أحد المجالات والبؤس والعنف في مجال آخر، وخاصة في الجنوب، حيث كانت هناك محاولات مستمرة لتحويل الاقتصاد إلى اقتصاد غير رسمي، وكذلك كان هناك محاولات لشرذمة المجتمع، أما المشكلة الرئيسية التي ترتبط بالعولمة تكمن في كونها عملية انتقائية، لم يكن الجميع مدعوا لها، وأدت تداعيات الاستثناء إلى وجود "سياسات الهوية": حيث

تحول الولاء من الولاء للمجتمع المدني إلى الولاء لـ "الجماعات الأولية" (وهي المجموعات التي تحمل شعار "مجموعتنا" في سياق مجتمعي معين)، والتي تتنافس على الموارد النادرة في ظل الأزمات التنموية المتصاعدة، ويمثل ذلك أزمة أيضاً فيما يتعلق بمشروع بناء الدولة، الذي كان من المفترض أن يضم الجميع، فالتنمية، بكونها جزءاً شديد الأهمية من الحداثة، كان يتم النظر إليها باعتبارها عملية عقلانية تطورية تقوم الدولة بتنظيمها (بناء الدولة)، وكانت الفكرة في ذلك هي أن العالم يتجه نحو حالة من الفوضى العالمية Sadowski, 1998، وهو الأمر الذي قدمته بالقوة مدرسة فكرية يمثلها روبرت كابلان(*) (1994) وصامويل هونتينجتون(**) .(1993) ويطبق آخرون نظرية أكثر تحديداً عن الفوضى مستعارة من مجال العلوم، التي يبدو أنها تشير إلى إمكانية دفع النظام الاجتماعي؛ بحيث يتجه في اتجاهات لا يمكن التنبؤ بها عن طريق التغيرات الطفيفة التي تطرأ على أي مكان في النظام.

(*) Robert D Kaplan (ولد عام ١٩٥٢ في نيويورك) هو صحفي أمريكي، يعمل حاليا مراسلاً لمجلة Atalntic Monthly كان له عديد من المقالات المميزة في واشنطن بوست، ونيويورك تايمز، وفي وول ستريت جورنال، فضلاً عن كثير من مقالات الرأي في عديد من المجلات والصحف العلمية، وقد أثارت مقالته التي كانت تتناول قوة ونفوذ الولايات المتحدة الأمريكية جدلاً وسعًا في الأوساط الأكاديمية، وفي الإعلام وفي أعلى مستويات الدولة، ويتناول هذا الكاتب عادة في مقالاته فكرة عودة ظهور حالات التوتر الثقافية والتاريخية التي كانت قد علقت بشكل مؤقت خلال الحرب الباردة (المترجمة).

(**) Samuel Phillips Huntington (1927- 2008) أستاذ علوم سياسية اشتهر بتحليله للعلاقة بين العسكر والحكومة المدنية، وبحوثه في انقلابات الدول، ثم أطروحته بأن اللاعبين السياسيين المركزيين في القرن الحادي والعشرين سيكونو الحضارات وليس الدول القومية، كما استحوذ على الانتباه لتحليله للمخاطر الناجمة عن الهجرة المعاصرة على االولايات المتحدة، درس في جامعة يال، وهو أستاذ بجامعة هارفارد،برز اسم هنتنجتون أول مرة في الستينيات بنشره بحثًا بعنوان "النظام السياسي في مجتمعات متغيرة"، وهو العمل الذي تحدى النظرة التقليدية لمنظري التحديث التي كانت تقول بأن التقدم الاقتصادي والاجتماعي سيؤديان إلى قيام ديمقراطيات مستقرة في المستعمرات حديثة الاستقلال (المترجمة).

يعترف خط آخر من المنطق مرتبط بخط ما بعد الحداثة بحقيقة أن العولمة قد قوضت نظام الدولة القومية، ولكن هناك محاولات مرتبطة بهذا الخط تعمل على تحديد نوع من المنطق في هذا الموقف الذي يبدو مضطربًا، ويمكن أن تستمر الفوضى المحلية أو الاضطراب الدائم لعقود متتالية وفقًا لهذا الموقف، وبذلك لا تصير أمورًا مستغربة، ولكن بالأحرى ينتج عنها ولادة نظام جديد شديد الاختلاف عن افتراض الحداثة، تشير الرؤية التقليدية إلى أن تفسخ الدولة يؤدي إلى توقف التنمية، ولكن بعض الدراسات الخاصة بالاقتصاد الفاعلي "الحقيقي" تقترح صورة أكثر تعقيدًا من الاقتصادات الناشئة "المحلية" (أو بالأحرى "المعولمة")، انفصلت هذه الاقتصادات عن سيطرة الدولة، التي يديرها نوع آخر من أصحاب الأعمال، المدعومون بحماية عسكرية خاصة، والمعتمدون على الارتباطات الدولية cf. Chabal and Daloz, 1999 أصبح كل ذلك ممكنًا؛ لأن الدولة صارت غير قادرة على أن تقوم بالدفاع الشرعي عن الموارد والأصول المتنوعة الموجودة داخل الأراضي "القومية" وحمايتها .(Duffield, 1998, 2002 2007) وعادة ما يدافع المساندون لفترة ما بعد الحداثة عن الظروف العالمية لما بعد الحداثة و"يحتفون" بها عن طريق المفهوم الرئيسي وهو "الاختلاف"، والذي يمكن أن ينظر إليه المساندون للحداثة على أنه اضطراب، أما افتراض التقارب القديم وحالة التشابه المتزايدة التي يفرضها المشروع الحديث، فقد صارا محل تساؤل متزايد.

وتفسح حالة الاضطراب التي تتبع العولمة المجال أمام ظهور أشكال مختلفة من الدول: مثل الدول الأصولية، والإثنوقراطية، وأمراء الحرب، والعسكرية، والدول متناهية الصغر، أما التأكيد على الاعتماد على السياق فلا يوضح الاختلافات التاريخية فقط، بل يوضح الاختلافات الجيوسياسية أيضًا، وتستحق كل دولة في حقيقة الأمر أن يكون لها إطار خاص بها (Payne, 2004) ، وحدثت أزمة الدول الإفريقية، ومشكلة "الدول الفاشلة"، بالأحرى بعيدًا عن آثار العولمة، فهي ناتجة ببساطة عن الصعوبات المتأصلة في مشروع بناء الدولة، ولكن عندما تحدث هذه المشكلات، فإنها تحدث في سياق أيديولوجية العولمية، التي تدفع بصرامة نحو الحد من دور الحكومة، ويعتمد الفقراء

الذين لا يسيطرون على الدولة، أو أولئك الذين لا يمكن وصفهم بالفقر المدقع الذين يواجهون مشكلة نهاية الإحسان، على الهويات الجماعية التي لا تشجع فقط على التضامن بداخل المجموعة، ولكنها يمكن أن تخلق حالة من الكره لمن هم خارج المجموعة، فأولئك الذين لا يستطيعون أن يسيطروا على الدولة يتحولون إلى "سياسات أمراء الحرب" (Reno 1998).

هناك اختلاف ضئيل في كثير من الأماكن بين بيروقراطية "السرقة الحكومية" القديمة وأصحاب العمل المعسكرين الجدد، وفي أماكن أخرى: حيث ما يزال المشروع الحديث على قيد الحياة، يمكن للمرء على أي حال أن يفطن إلى الفرق بين الإستراتيجية التقليدية للدولة القومية التي تهدف إلى الحفاظ على الدور السيادي للدولة في الحفاظ على الأراضي القومية من ناحية وبين الاستراتيجيات المحلية المتجهة نحو الحفاظ على الأصول المحلية لأصحاب العمل المحليين من ناحية أخرى، وذلك بغض النظر عن الإدعاءات الخاصة بالدول القومية التي لم تعد أمرًا واقعًا، وتنصب المنافسة بشكل رئيسي على سباق التحكم في الموارد، إنه - مع ذلك - لمن المثير للاهتمام الإشارة إلى أن أصحاب العمل الجدد عادة ما يعقلون تصرفاتهم تمشيًا مع الأيديولوجية الاقتصادية المهيمنة، فهم ليسوا "محليين" فقط، ولكنهم يعملون في إطار نظام العولمة، وتحتل الليبرالية والخصخصة مكانًا حقيقيا على خارطة الأعمال، يبدو إذًا أن الليبرالية الجديدة وسياسات أمراء الحرب تسافران معًا بنجاح، ومن ثم فإن وصف هذا الموقف باعتباره حالة من التفسخ، "ثقوبًا سوداء"، و"دولاً فاشلة" هو وصف مبسط إلى حد ما، لم تختف الدولة إذًا، ولكن تغيرت جميع الأشياء الأخرى.

كان هناك نظام اقتصاد سياسي جديد في طور الظهور يتميز بكونه محليا وعالميا في آن معًا، وظهرت "الحروب الجديدة" التي اتسمت بها فترة التسعينيات، ليس فقط في يوغوسلافيا ولكن في أماكن أخرى من العالم، شنت منظمات المافيا العالمية هذه الحروب داخل الدول ضد المدنيين (على الأقل في البداية) ، وفي بعض الأحيان بالتعاون مع أصحاب الأعمال العالميين من ذوي التوجهات الإجرامية، وكان الغرض من ذلك هو

تكديس أنواع مختلفة من الموارد. ومن ثم تم تعريف "الحروب الجديدة" على أنها وسيلة لكسب المعيشة ولم تُعَرّف على أنها كسر مؤقت لعملية التنمية الحديثة.

كان هناك جدل حول الدوافع الخفية خلف "الحروب الجديدة" (Berdal and Ma-lone 2000) . هل هي بدافع "الظلم" أو بدافع "الطمع"؟ التفسير الأول هو تفسير متعارف عليه في أوساط الاقتصاديين؛ أما التفسير الثاني فهو يساير الخطاب الأكثر توجهًا نحو اليسار، ويبدو أنه ذو صلة بفهم الأسباب التي تؤدي إلى نشوب الحروب الأهلية في المقام الأول – في حين أن التفسير الأول يوضح أسباب استمرار الحروب الأهلية لفترات طويلة من الزمن، وستكون عملية خلق المصالح الشخصية قد تمت من خلال التراكم البدائي لحالة الحرب، في حين أن العودة إلى السلام يمكن أن تخلق مشاكل نتيجة لنقص الطرق البديلة المتاحة لكسب المعيشة. وحتى لو وصفت "الحروب الجديدة" عادة على أنها "داخلية"، فإن الموقف الجديد عادة ما يتسم بتآكل الفوارق الداخلية – الخارجية، وبما أن الدولة تمر بمرحلة الذوبان، فإنه من غير الممكن أن تكون أراضيها محددة، وفي بعض الأحيان يتم دفع الدول المتجاورة نحو الدخول في صدامات بين بعضها (أقلمة الصراعات)؛ مما يؤكد على التمييز المتزايد غير المتصل بالموضوع بين "الداخلي" و"الخارجي"، وقد تكون الظاهرة – كما أشرنا – ليست فقط أزمة بسيطة عابرة تواجهها الدولة، ولكنها "اضطراب دائم" أو، مجازا: "عصر قرون وسطى جديد" (Cerny, 1998) يكمن وصف ذلك على أنه نوع من أنواع التراجع إلى عصر ما قبل الوستفاليا – عالم يعاني من انخفاض حاد في دور الدول القومية كما نعرفها، والمغزى العام لهذا المسار هو الحركة الهبوطية من سلطة (الدولة) إلى سلطة الأقاليم تحت المحلية، والمحليات، والمجموعات الاجتماعية، في حين تظل الأشكال فوق المحلية من الحوكمة في طور عدم النضج، ويتم التعامل هنا مع الاضطراب على أنه مشكلة أمنية تنتمي إلى الاضطرابات الأمنية الأوسع نطاقًا، التي تشمل التهديدات الأمنية الآتية من داخل المجتمع، ومن ناحية "التنمية" فإن الاضطراب المستمر يمكن أن يعني اقتصاد أمراء حرب معمم ذا تأثير محدود آت من الأشكال الخارجية للسلطة

ويؤثر على أصحاب القوى المحلية والقوى الاجتماعية، والنمط التنموي الممكن في مثل هذا السياق يمكن أن يكون في أفضل الأحوال نوع من "التراكم البدائي"، ومن الواضح أن التعريفات المتعارف عليها للتنمية يصعب تطبيقها في مثل هذا الموقف من الحرب الأهلية العالمية، يفسر ذلك شبكة الأمن والتنمية التي تمت مناقشتها في الفصل الأول.

استعادة النظام:

ظهر سياق نوعي جديد حول التدخل عرف بـ "التدخل الإنساني" (أو بصياغة أخرى أكثر أهمية: "العسكرية الإنسانية")، وذلك نتيجة لانتشار الاضطرابات في العالم الخاضع للعولمة في فترة التسعينيات، تطلب ذلك تدخل القوى الخارجية في الأزمات المحلية قسريا بهدف منع الفوضى، وعقاب الدول على انتهاك حقوق الإنسان، وأيضًا من أجل العمل على فرض الديمقراطية و"الحوكمة الجيدة"، يمكن النظر إلى ذلك الأمر باعتباره امتدادًا للمساعدات التنموية العالمية ولكن بشكل أكثر قسرية يتحدى المبادئ الراسخة لاستقلال الأراضي، فهناك مغزى هام لتركيز الحديث على الأمن الإنساني بدلاً من التركيز على أمن الدول، وذلك عند تناول عملية فهم التغير الذي طرأ على خطاب الأمن والتنمية والتحدي الأساسي للسيادة، وصار الحديث عن مفاهيم مثل "الطوارئ الإنسانية" و"التدخل الإنساني" مقبولاً بشكل كبير عندما يتعلق الأمر بالمسؤولية الانتقالية عن الرفاهة الإنسانية، وصار التدخل العسكري لخدمة حقوق الإنسان بذلك قضية رئيسية في الخطاب، خاصة في التسعينيات، ووفقًا للقانون الدولي الحالي فإن هناك فقط نوعين مشروعين من التدخل وهما (١) التدخل عند حدوث صراع يشكل تهديدًا للسلام العالمي، و(٢) التدخل عندما يكون سلوك الأطراف المتصارعة خارقًا لحقوق الإنسان أو للقوانين الإنسانية بشكل صارخ (مثل مواقف الإبادة الجماعية في أسوأ الأحوال).

ويمكن اعتبار أن ممارسة التدخل في الشئون المحلية ما تزال مقيدة إلى الآن، فلم يكن النهج المضاد للسيادة متمشيًا مع ما نصت عليه في الأصل المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة: "لا يوجد في هذا الميثاق ما يسمح للأمم المتحدة أن تتدخل في شؤون خاصة تقع داخل نطاق السلطات القضائية المحلية لأي دولة." لم يكن القانون الدولي وحقوق الإنسان أمرين متوافقين بشكل كامل، فالنظام الذي يطبق حقوق الإنسان بشكل كامل هو نظام ينتمي لما بعد ويستفاليا ، على أي حال، فقد نما عامل الشرعية فيما يخص التدخل في "الشؤون المحلية" في التسعينيات بشكل كبير مقارنة بالعامل القانوني، وترتب على ذلك زيادة عدد حالات التدخل استجابة لحالات "الطوارئ الإنسانية المعقدة"؛ مما أدى إلى تغير طبيعة العالم، وقد أظهرت الحالات المختلفة من التدخل الخارجي التي رأيناها إلى الآن درجات متفاوتة من الشرعية، التي لم تكن غير مرتبطة بسلوك الأطراف المتحاربة، فكلما زادت همجية الأطراف المتحاربة أصبح التدخل الخارجي أكثر إلحاحًا و(شرعية) وقبولاً أمام الرأي العام.

ولا يمكن أن يقوم الفاعلون الخارجيون وحدهم بعملية إعادة البناء المعقدة (أو بالأحرى خلق توازن جديد) ولكن هذه العملية لا تتم بالطبع بدونهم أيضًا، فقد أصيب الفاعلون المحليون بالشلل نتيجة العداء المتبادل والخوف، فضلاً عن نقص الموارد الضرورية الذي نتج عن حالة الدمار الناجمة عن الحرب، إذًا لا يوجد بديل غير البناء اعتمادًا على الجهود المتضافرة من المتدخلين الخارجيين و"جزر الحضارة" المتبقية Kaldor, 1999 وذلك لمكافحة الكراهية، والتشكك، والفساد والأعمال الإجرامية، أعطت المنظمات غير الحكومية أدلة اعتمادًا على خبراتها السابقة، وقد أصبح منوطًا بهذه المنظمات، في ظل صحوة "الحروب الجديدة"، مهمة جديدة ودورًا جديدًا في الحوكمة العالمية Duffied 2002 كان التدخل الإنساني يتم باسم الإنسانية، وكانت الدول المتعاونة عسكريا هي التي تنفذ هذا التدخل، أحيانًا في سياق المحتوى الرسمي للأمم المتحدة؛ وأحيانًا وفقًا لأشكال خاصة، وأحيانًا كان يتم التدخل عن طريق أشكال غير عسكرية من خلال المنظمات غير الحكومية الدولية، التي تمثل ما يمكن تسميته قبل الأوان بـ "المجتمع المدني الدولي"، وفقدت الحركة التدخلية زخمها في شكلها الليبرالي الإنساني

بعد عام ٢٠٠١، وفي الآونة الأخيرة تغير خطاب التسعينيات من "التدخل الإنساني" إلى التدخل الوقائي أو "الحرب ضد الإرهاب"، ولا نستطيع إلى الآن أن نرى التداعيات الكاملة لذلك، ما دام أن الأمر يتعلق بمستقبل النظام العالمي، لم تكن الحرب ضد العراق متمشية مع القانون الدولي وقد تكون نقطة تحول ما دام أن الحديث عن التدخل الليبرالي ما زال مستمرا، مما أدى إلى مزيد من التقويض لأسس الويستفاليا المنظمة للنظام العالمي.

تشكل العولمة عمليات تشمل التضمين والاستثناء معًا، ومن ثم ما يزال من الممكن تعريف الاصطلاح البديل في نظرية التنمية باعتباره دمجًا لمطالب "المستثنون" ولكن، في عصر "ما بعد التنمية"، لم يعد من الواضح ما هو الشيء الذي يجب ألا يستثنوا منه، وهناك بعد تنموي إضافي بديل في محتوى التفسخ الاجتماعي، وكان هذا هو النموذج الرائد لـ "جزر الحضارة المتبقية" في بحر من الحروب الأهلية Kaldor 1999، واقتصرت التنمية، في الدول المنهارة على الذي كان يتوجب على العاملين في مجال التنمية أن يفعلوه في مواقف الأزمات والصراعات، وقد اقتصرت المساعدات التنموية في هذا السياق على الشكل المدني من التدخل الإنساني، وكان السبب الرئيسي للتدخل هو الصراعات التي تتسم بالعنف؛ لمنعها، وإدارتها، أو للعمل على إعادة بناء المجتمعات بناءً على المواقف بعد انتهاء الصراع Munslow 2002.

عملية البناء بعد انتهاء الصراع هي عملية تنموية جديدة ذات هندسة اجتماعية ضخمة، مختلفة تمام الاختلاف عن البناء المادي للمجتمعات التي مزقتها الحرب والتي يكون فيها تماسك المجتمع الداخلي ما يزال سليمًا، وتعطي التجربة الأخيرة نموذجًا على التنمية المخطط لها بعد الحرب العالمية الثانية، وعلى العكس، لا تشمل "الطوارئ الإنسانية المعقدة" فقط التدمير المادي، ولكنها تشمل الاستثناء الاجتماعي، ونضوب "رأس المال الاجتماعي" وتآكل المجتمع المدني واضمحلال المؤسسات وتناقص المدنية، ويعد ذلك تدميراً للمكون الاجتماعي والأخلاقي للمجتمع، وفي ظل رؤية حقيقة أن هيكل

ما قبل الصراع أدى إلى توليد التوتر الذي أدى إلى الصراع، فإن "إعادة البناء" بعد الصراع هو أكثر المصطلحات عدم ملاءمة للموقف، فلا بد أن تعني إعادة البناء خلق شيء جديد.

٨- بحثًا عن التنمية العالمية

كان عقد التسعينيات عقدًا يدعو للتفاؤل، وذلك رغم التدخلات العديدة في الصراعات التي طال أمدها، تم تفسير هذه التدخلات في بادئ الأمر باعتبارها إشارات إلى بداية ظهور نظام عالمي لحقوق الإنسان، أو حتى "نظام عالمي جديد"، ولكن غيرت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ - التي كانت غير مسبوقة وصادمة لدرجة أنها ما تزال معروفة على المستوى العالمي بشيفرة (٩/١١)، غيرت هذه الواقعة من مسار الأحداث ومن المزاج العام المسيطر على العالم آنذاك، فالهيمنة الأمريكية، التي كانت قد حصلت على شرعيتها في الماضي عن طريق تعدد الأطراف، قد تحولت إلى هيمنة بحتة، تم التعبير عنها في العقيدة الأمنية للحرب الوقائية، وكانت الأحادية والقطب الواحد والسيطرة القسرية هي المبادئ الحاكمة للنظام العالمي الجديد، وظهر الفكر التنموي باعتباره شكلاً خاما لـ "بناء الدولة" في ظل ظروف أعادت الاستعمار و فكرة "العبء الذي يتحمله الرجل الأبيض" للأذهان، وتم تحدي النظام التعددي بشكل أساسي، ونتيجة لذلك واجهت الأمم المتحدة مشكلة عميقة متعلقة بالشرعية، وكان هذا هو وضع الاتحاد الأوربي، الذي وجد نفسه منقسمًا ما بين أوربا "القديمة" وأوربا "الحديثة"، وهو مفهوم فكري محير إلى حد ما، يعكس موقف جيوسياسي تطلعت فيه أوربا ما بعد الشيوعية إلى الولايات المتحدة، بدلاً من تطلعها إلى أوربا من أجل الحصول على الدعم الأمني، والآن يتغير المحتوى العالمي للتنمية وهناك تحديات خطيرة يتوجب إدارتها، مثل التغير المناخي، والحرب الأهلية العالمية، والأزمة المالية العالمية.

سنعود في هذا الفصل إلى مفهوم النظام العالمي وإلى فكرة التحول الكبير، التي تم تقديمها في الفصل الأول من الكتاب، عادة ما يتم تفسير العملية العالمية للتوسع في

السوق باعتبارها "تحولاً ثانيًا كبيرًا" (Hettne, 1997 2000) لم يظهر محتوى "الحركة الثانية" بشكل كامل إلى الآن، ولكن هناك مبادرات سياسية في هذا الصدد من إصلاحيي/ التيار الرئيسي، فضلاً عن مبادرات معسكر التيار المضاد/ الراديكالي، والتساؤل الذي يطرح نفسه هو ما إذا كان المنطق سيقود في النهاية إلى "تسوية كبرى"، تشكل نظامًا عالميا جديداً، هناك حاجة ماسة إلى إيجاد بديل إيجابي لحالة الفوضى الحالية، ولنطلق على هذا البديل اسم "التنمية العالمية"، يعد هذا خطابًا جديداً، ولكنه ما زال يفتقر إلى الممارسة الاجتماعية، ويمكن أن يفهم هذا البديل ببساطة على أنه تحسن في جودة العلاقات الدولية، والغرض منه سيكون خلق مجتمع عالمي يصلح للجنس البشري بأسره، فلا تشكل الإنسانية إلى الآن مجتمعًا سياسيا، فهي أقل من أن تكون فاعلاً سياسيا، هذه هي مشكلة التنمية المعاصرة التي تنتظر الحل.

التحديات العالمية:

تراجع النظام العالمي – متمثلاً في تراجع القيادة الجماعية – وهو ما تداخل للأسف مع تحديات عالمية حقيقة مثل التغيرات المناخية، والندرة الجديدة، والدول المنهارة، و"الحروب الجديدة"، وأزمة اللاجئين، وأخيراً الانهيار المالي العالمي، كان خطر التغير البيئي فقط هو التحدي الجديد حقا؛ حيث تم التعامل مع موضوع البيئة العالمية بشكل أو بآخر خارج سياق النقاش المتخصص باعتبارها حالة لا يمكن تغيرها تتكيف مع النشاط البشري، والآن صار الحديث عن البيئة قضية سياسية كبرى على خارطة الأعمال الدولية، ولا تعد الطوارئ الأمنية أمرًا جديداً ولكن يتزايد عدد الأحداث التي قد تؤدي إلى ما نسميه اندلاع "الحرب الأهلية العالمية"، وقد يبدو أن التدخل هو أمر اختياري، أما الأزمة الاقتصادية، التي تحدثنا عنها في (الفصل الخامس)، فهي ظاهرة قد عادت للظهور، ولكن لم تكن هناك حاجة لمزيد من التعاون الدولي في هذا السياق، كما هي الحاجة إليه الآن، ولتبدو الأمور أسوأ، فإن التحديات المتنوعة تعزز بعضها بعضاً.

هناك عديد من الارتباطات كما ورد في تقرير ستيرن(*) (2007) بين البيئة والتنمية، فسيكون للتغير المناخي "آثار ضارة على الدول النامية بنحو غير متناسب - وخاصة المجتمعات الفقيرة التي تعيش على - أو بالقرب من - حد الكفاف"، هناك إذاً بعد صراعي واضح في العلاقة بين التنمية والبيئة، ويجب أن تقود جدية هذه القضية إلى نظام أكثر كفاءة من الحوكمة العالمية؛ حيث يكون هناك تعاون أفقي، من حيث التكامل الإقليمي، فضلاً عن التعاون الرأسي بين المستويات الاجتماعية المختلفة، بداية من المستويات العالمية، ووصولاً إلى المستويات المحلية.

يعد بروتوكول كيوتو(**) 1997 بداية لمحاولات طموحة ولكنها غير كافية للحد من

(*) Stern Review تقرير ستيرن عن اقتصاديات التغير المناخي، هو تقرير مكون من ٧٠٠ صفحة وجهه الاقتصادي نيكولاس ستيرن إلى الحكومة البريطانية في ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٦، ناقش هذا التقرير أثر الاحتباس الحراري على الاقتصاد العالمي، ورغم أن هذا التقرير ليس الأول من نوعه، فإن أهميته تنبع من كونه أكثر التقارير شهرة ومناقشة في هذا المجال، وينص التقرير على أن التغير المناخي هو أكثر أشكال فشل السوق تأثيراً وأشدها اتساعاً، ويصف التقرير طرقاً لحل هذه المشكلة عن طريق فرض ضرائب بيئية للحد من الاضطرابات الاقتصادية والسياسية، والنتيجة الرئيسية التي يمكن الاستفادة منها في هذا التقرير هي أن التحرك السريع والقوي يفوق في فائدته تكلفة عدم التحرك، ويشير التقرير إلى الآثار السياسية الناجمة عن التغير المناخي الذي سيؤثر على الموارد المائية، وإنتاج الغذاء، والصحة والبيئة، ويشير التقرير أيضاً إلى أنه إذا لم يتم التحرك، فإن التكلفة الكلية للتغير المناخي ستكون مساوية لخسارة ٥٪ على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي العالمي كل سنة منذ الآن وإلى الأبد، وإذا تم تضمين عدد أكبر من المخاطر والآثار، فيمكن أن تصل تلك التكلفة إلى خسارة ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي أو أكثر (المترجمة).

(**) Kyoto Protocol تمثل هذه الاتفاقية خطوة تنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة المبدئية بشأن التغير المناخي UNFCCC or FCCC، وهي معاهدة بيئية دولية خرجت للضوء في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (UNCED)، وتعرف باسم قمة الأرض التي عقدت في ريو دي جانيرو في البرازيل، في الفترة من ٣-١٤ يونية ١٩٩٢ هدفت المعاهدة إلى تحقيق "تثبيت تركيز الغازات التي تتسبب في الانبعاث الحراري في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من البشر في النظام المناخي، نصت معاهدة كيوتو على التزامات قانونية للحد من انبعاث أربع من الغازات المتسببة في الانبعاث الحراري وهي: ثاني أكسيد الكربون، والميثان، وأكسيد النيتروس=

انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون من الدول الصناعية؛ حيث إن هناك افتـ... غازات الاحتباس الحراري، التي تنتج عن استخدام الوقود الأحفوري، تساهم في حالة الاحتباس الحراري، وأحد أهم أسباب الزخم الذي ناله بروتوكول كيوتو هو قيادة والتزام الاتحاد الأوربي، كان دور الاتحاد الأوربي مثيراً للاهتمام على الأقل لسببين: حيث يعد الاتحاد الأوربي مثالاً على منظمة إقليمية تتعامل مع التحديات العالمية، فضلاً عن قيام الاتحاد الأوربي في نفس الوقت بتفسير نظام ما بعد الويستفاليا الناشئ، الذي تصبح فيه الأقاليم هي الجهات الفاعلة العالمية.

أصبحت الوكالة الإقليمية شرطًا سابقًا من شروط القيادة العالمية الفعالة، ليس فقط في مجال البيئة، ولكن أيضًا في مجال إدارة الصراعات، فعادة ما يرتبط التدخل بالقوة في الدول التي تعاني من أزمات أمنية حادة ارتباطًا وثيقًا بأزمة التنمية ("طوارئ إنسانية معقدة")، وإلى الآن ما يزال التدخل الخارجي مرتبطًا بمستويات متدنية من الاتساق، ما دام أن مبادئ نظام الويستفاليا تستبعد مثل هذا التدخل، أدى اختلاف المواقف إلى وجود أشكال مختلفة من التدخل: التدخل أحادي الجانب، أو التدخل الثنائي، أو محدود الأطراف، أو متعدد الأطراف، كان نمط التوتر المحلي نمطًا متقلبًا، وكانت الوسائل للتعامل مع هذه المشكلة اختيارية، وغير متسقة، وغير فعالة، ولذلك، ما زلنا نواجه تداعيات علاقة التنمية بالأمن.

حالات التدخل والحوكمة العالمية

تعطي دراسة حالات التدخل مفتاحًا لفهم الأشكال المختلفة من الحوكمة العالمية،

= وسداسي فلوريد الكبريت) ومجموعتان من الغازات المشبعة بالفلور (هيدروفلوروكربون، والهيدروكربونات المشبعة بالفلور perfluorocar bon التي تنتجها الدول الصناعية، ونصت المعاهدة أيضًا على التزامات عامة لجميع البلدان الأعضاء، واعتباراً من عام ٢٠٠٨ ، صدق ١٨٣ طرفًا على الاتفاقية، التي كان قد بدأ العمل بها في ١١ ديسمبر ١٩٩٧ في كيوتو في اليابان، ودخلت حيز التنفيذ في ١٦ فبراير ٢٠٠٥ (المترجمة).

فعلى سبيل المثال، يعكس التدخل في البوسنة، وكوسوفو، وأفغانستان، والعراق ممارسات وأشكالاً مختلفة من إضفاء الشرعية، كانت البوسنة في البداية شأنًا أوربيا خالصًا، ولكن أدى عجز الاتحاد الأوربي إلى تحويل الأمر إلى مشكلة عسكرية أمريكية، رغم أن الولايات المتحدة كانت مدعومة آنذاك بالنظام التعددي، أما التدخل في كوسوفو فكان محدود الأطراف؛ حيث كان تدخلاً من الناتو، ولم يأت التدخل من الأمم المتحدة نتيجة لمعارضة الصين وروسيا، وهناك حالات أخرى من التدخل قامت بها منظمات إقليمية (مثل الإيكواس(*)، وسادك(**)، والاتحاد الإفريقي)، ووقعت حالات التدخل تلك في إفريقيا، وكانت لها نتائج مختلطة، وفي حالة أفغانستان حصلت الولايات المتحدة على دعم متعدد، سهلته صدمة أحداث ٩/١١ ، ولكن الولايات المتحدة التي لم تكن راضية عن عملية كوسفو، أصبحت الآن تفضل أن تعمل بمفردها، وشنت الولايات المتحدة حربًا مماثلة للحرب الأفغانية في العراق، ولكن في هذه المرة واجهت أحادية الولايات المتحدة الأمريكية معارضة عالمية عارمة.

هناك أيضًا أمثلة أخرى على حالات عدم تدخل، مثل ما حدث في رواندا ودارفور، وكان هناك حالات تدخل تنقصها الحماسة، كما حدث في حالة الكونجو، أما في حالة فلسطين المحتلة، فإن إسرائيل دولة قوية تستطيع أن تعتمد على دعم الولايات المتحدة، كما تستطيع أن تتحدى النقد الموجه إليها من باقي أنحاء العالم، أما الدول الكبيرة مثل الهند وباكستان (وإلى حد ما المكسيك والصين)، فهي دول تمارس العنف على المستوى المحلي، ولكنها لا تقع ضمن تصنيف الدول التي يمكن أن يحدث فيها تدخل خارجي، وحتى الدول الصغيرة مثل سريلانكا التي عانت من الحرب الأهلية

(*) Economic Community of West Africa States ECOWAS المجتمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا).

(**) (Southern African Development Community SADC مجتمع تنمية دول جنوب إفريقيا. AU (African Union) الاتحاد الإفريقي.

لعدد من العقود قد تجنبت حدوث أي تدخل عسكري خارجي، باستثناء التدخل الهندي الثنائي (الذي كان بناءً على اتفاقية مشتركة) في أواخر الثمانينيات، وتعطي كولومبيا مثالاً آخر على الحرب الأهلية الممتدة، المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالفقر المدقع، وفي بروما هناك نظام قمعي صارم ولكن رغم ذلك لا يوجد أي تدخل هناك، ويمكن قول مثل ذلك على الثوار المسلمين في جنوب تايلاند الذين لا يحظون باهتمام عالمي كبير، ويمكن أن تتسع القائمة لتشمل عديداً من الحالات الأخرى.

أصبح الأمن إذًا شاغلاً عالميا، ولكن وفي نفس الوقت اصطدم التحول في النظام الاقتصادي العالمي بصدمة عنيفة في أواخر عام ٢٠٠٨، وما زلنا نحاول أن نفهم أسباب وآثار هذا الحدث، خاصة على العالم الفقير، ومن الأرجح أن الأمر سيستغرق وقتًا طويلاً حتى يمكن فهم تداعياته بالكامل.[١٨] كانت هناك إشارات تحذيرية على شكل أزمات مالية إقليمية (في جنوب شرق آسيا - روسيا - أمريكا اللاتينية)، وذلك منذ أواخر التسعينيات، ولكن لم تكن هناك أزمة عالمية، وكان العلاج أيضًا يميل للمحلية، ومن ثم أدى ذلك إلى دعم التوجه الإقليمي العام، بدأ الأمر بفقاعة الإسكان في الولايات المتحدة، التي سرعان ما تطورت إلى أزمة ائتمان مماثلة في أوربا وأماكن أخرى من العالم، أما أيسلندا، التي كانت قد ركبت الموجة العالمية، فقد أفلست تماماً[١٩] ولا بد من إلقاء اللوم بشكل عام على الممارسات السيئة والقوانين المنظمة المتراخية في النظام المالي، ولكن بأثر رجعي يبدو أنه كان هناك أمر منظم في كل هذا الجنون، وبعد الفشل تم رفض هذا النظام بشكل موحد، فعلى حين غرة، تم تناسي مبدأ عدم التدخل؛ حيث التزمت الدول الغربية بالتزامات غير مسبوقة بإنقاذ البنوك المتعثرة واستعادة تدفق الائتمان، وسرعان ما انتشرت المشكلة وطالت الاقتصاد الحقيقي؛ حيث تأثرت أرقام الإنتاج والبطالة. بدأت الحكومة في دعم قطاع الشركات مبتدئة بقطاع السيارات، صمت النموذج الليبرالي الجديد (النيوليبرالي)، ظهرت الكينيزية، التي ظلت طي النسيان لعقود، في المقالات المالية في الصحافة [٢٠]

عادت "الحكومة الكبيرة"، ووسعت اجتماعات مجموعة السبعة لتشمل مزيداً ومزيداً من الدول، وتم منح الصين على وجه الخصوص دوراً أساسياً باعتبارها فاعلاً دوليا، ولكن ما زلنا ننتظر كي نرى كيف ستقوم الصين بلعب هذا الدور.

تأثر العالم بأسره على هذا النحو، ولكن ليس بنفس الطريقة بالضرورة، ويثير توني باين(*) الجدل بقوة حول فكرة أن الدول التي تواجه تحديات تنموية متنوعة من موقف هيكلي ووكالي غير متساوٍ ستتأثر مجهوداتها بهذا الهيكل غير المتساوي، وسبب وجود بعض من التفاؤل هو أن هذا الهيكل يمر بطور التغير، وأن مساحة التصرف، على الأقل المساحة المتاحة لبعض الفاعلين، قد تحسنت (Payne 2004: 245).

الحوكمة العالمية:

لا يعني قول أن الدولة القومية ما تزال فاعلاً هاما، وهو ما يتفق عليه الجميع - أن علم الاجتماع الذي يعتمد على صدارة هذا القول ما يزال منطقيا، ومفهوم الحوكمة هو إحدى محاولات الخروج من السجن الفكري الخاص بمفهوم مركزية الدولة، وفي الحديث العالمي الذي تقوم به المؤسسات المالية الدولية (IFIs) فإن "الحوكمة الجيدة" تعني عادة حوكمة بدرجة أقل، أما أنا فأعتقد على أي حال أن هذا المفهوم قد يكون مفيداً في تفسير عمليات اتخاذ القرار وتنفيذه التي تحدث على أرض الواقع على مستويات أخرى غير المستوى القومي، على مستويات تلعب فيها الحكومات القومية دوراً أقل، ولكن لا تنقصه الأهمية، وتتطلب الحوكمة العالمية إذاً وجود حكم متعدد

(*) Tony Payne: كان مديراً لمركز أبحاث الاقتصاد السياسي (PERC) في الفترة من ١٩٩٦ وإلى ١٩٩٩ عمل في مجال تدريس العلوم الإنسانية والسياسية في كامبريدج، ومن ثم قام بعمل دراسات في جامعة ويست إنديز (مانشستر) التي حصل منها على درجة الدكتوراه، يهتم باين بدراسة سياسات منطقة الكاريبي، والاقتصاد السياسي الدولي، وسياسات التنمية (المترجمة).

المستويات، فهي تمثل محتوى وعمليات النظام العالمي، التي قمت بتعريفها في الفصل الأول وفقًا لمصطلحات هيكلية ومؤسسية: في الحاضر قد تم تقطيبها بين القطب الواحد والأقطاب المتعددة، وبين الطرف الواحد والأطراف المتعددة، وتشمل أشكالاً مختلفة من إضفاء الشرعية، ويمكن ترتيب القطبية بين الطرف الواحد والأطراف المتعددة بمعيار يبدأ بالقانون الدولي، ويصل إلى السيطرة ومتابعة مصالح الدول، تشكل الأنظمة العالمية المختلفة أنماطًا مختلفة من الحوكمة العالمية، فقد تأخذ الحوكمة العالمية أشكالاً مختلفة في النظام العالمي لما بعد الويستفاليا وهي : الويستفاليا الجديدة، ما قبل الويستفاليا، أو ما بعد القومية،

أنماط الحوكمة العالمية:

يفرض سيناريو الويستفاليا الجديدة أن يظل النظام ما بين الدول في شكله الأساسي، إما عن طريق إصلاح الأمم المتحدة، أو عن طريق هيكل أمني ذي توجه عسكري، وهو الذي تمكن تسميته في بعض الأحيان بالإمبريالي، يمكن أن يكون هذا الهيكل أحادي القطب، تسيطر عليه الولايات المتحدة، أو أن يكون متعدد الأقطاب، على شكل اتفاقية عالمية محدودة الأطراف تتم عن طريق تعاون القوى الإقليمية الكبرى، وهو الأمر المشابه لاتفاقية أوربا التي تمت في القرن التاسع عشر، سيطلق مثل هذا الهيكل العنان للحركات التحررية من مختلف أنواعها بداخل الإقليم، وقد يؤدي ذلك إلى خلق عالم يتسم بالعنف.

أما سيناريو ما قبل الويستفاليا، فسوف يفرض تآكلاً في النظام ما بين الدول خالقًا هيكلاً فضفاضًا بصورة أكبر، تمكن تسميته في بعض الأحيان بـ "العصور الوسطى الحديثة" أو "القرون الوسطى الجديدة" (Cerny 1998) قد يتحمل هذا الهيكل درجة كبيرة من التحرر من القيود، ولكنه أيضًا يتحمل ظروفًا معيشية شديدة الاختلاف في أماكن مختلفة من العالم "غير الخاضع للعولمة"، وسوف ينتشر العنف هنا أيضًا، ولكنه سيكون بدرجة أقل مقارنة بالسيناريو الأول.

وأخيراً، سيعني سيناريو ما بعد القومية في المستقبل العمل على إضفاء الصورة المؤسسية بطريقة أكثر قوة في الساحة فوق القومية، التي ستتطاير نحوها معظم القوى السياسية، بعيداً عن الدولة ووصولاً إلى المستوى الإقليمي والعالمي، سيفرض هذا الانتقال في السيادة القومية درجة مرتفعة من الشرعية المعتمدة على العدالة الدولية، ويصعب تطبيق هذا السيناريو نتيجة لثبات منطق الويستفاليا وقدرته الكبيرة على التحمل، ولكن لهذا السيناريو جاذبية خاصة تنبع ببساطة من فكرة وجوب التعامل مع المشاكل العالمية على المستوى العالمي، ولو كان هذا التعامل مدعوماً من الفاعلين الإقليميين والقوميين والمحليين فيما يعرف عادة بالحوكمة متعددة المستويات في النظام العالمي متعدد الأطراف، ولذلك فلنقم باكتشاف احتمالات الحوكمة العالمية والإقليمية من وجهة نظر القوى الحالية والقوى الناشئة.

في العقد الأخير، كانت الولايات المتحدة هي صاحبة أكثر المحاولات طموحاً لتشكيل النظام العالمي، ولكن هذا الطموح ليس جديداً في حقيقة الأمر، فلدى الولايات المتحدة عادة مستمرة في تطبيق السياسات والحلول متعددة الأطراف، ولكن فقط إلى المدى الذي يضمن تمشيها وتداخلها مع "المصلحة القومية"، وهذه المصلحة يجب وقبل أي شيء ووفقاً لنفس المذهب أن تكون مدعومة بقوة حقيقية، وهي الأبعاد التي تضخمت الآن، ويرى تشالمرز جونسون(*) أن وجود "شبكة كبيرة من القواعد العسكرية في جميع قارات العالم ماعدا قارة أنتاركتيكا يشكل في حقيقة الأمر شكلاً جديداً من أشكال الإمبراطورية " (Johnson, 2004:1)

(*) Chalmers Ashby Johnson (1931- 2010): هو مؤلف أمريكي وأستاذ متقاعد في جامعة كالفورنيا، سان دييجو، خدم في الحرب الكورية، وعمل مستشاراً لـ CIA في الفترة من ١٩٧٣-١٩٧٦، وكان رئيس مركز الدراسات الصينية في جامعة كاليفورنيا، بيركلي، وشارك أيضاً في تأسيس معهد الأبحاث السياسية اليابانية، وكان رئيساً له (يقع هذا المركز الآن في سان فرانسيسكو)، ألف عدداً كبيراً من الكتب منها: أحزان الإمبراطورية وآخر أيام الجمهورية الأمريكية (المترجمة).

السياسة الخارجية الأمريكية

يتمثل التوتر التقليدي في السياسات الخارجية الأمريكية عادة بين المناهج التدخلية في إطار تعدد الأطراف من ناحية، وبين الانعزال من ناحية أخرى، ونتيجة لتفشي الوجود الأمريكي في العالم، فلم يكن الانعزال عادة هو أحد البدائل المطروحة، إلا في المواقف المؤقتة والاستثنائية، في حالة عصبة الأمم على سبيل المثال، التي كانت تعد هزيمة للرئيس الأمريكي ويلسون ذي التوجهات التدخلية، أما بوش فقد بدأ حياته رئيسًا انعزاليا، مختلفًا بذلك عن كلينتون، ولكنه أنهى فترة رئاسته وصار تدخليا منفردًا، واعتمدت السياسات المتطرفة لإدارة بوش على فكرة السيطرة، في حين تم التعامل مع إدارة كلينتون باعتبارها إدارة إمبريالية ولكن بصورة أقل علنًا وأكثر هيمنة Lieven 2004 ، ويشترك التوجه المحافظ الجديد مع سياسات الانعزال في ناحية هامة، وهي عدم التخلي مطلقًا عن السيادة، ويبقى أن ننتظر لنرى مسلك السياسات الخارجية الذي سيتخذه الرئيس الجديد باراك أوباما.

عادة ما يتم وصف المسار الأحادي القطب ذي التوجه نحو المحافظية الجديدة الذي اتخذه الرئيس بوش باعتباره مسارًا "إمبرياليا" وهو المفهوم الذي كان قد عفا عليه الزمن، والذي يستحق نظرة جديدة Burbach and Tarbell 2004 Falk 2004 Johnson Hentz 2004 2004 ، وقد قمنا بمناقشة المعنى الأصلي للإمبريالية في الفصل الرابع، ويتم استخدام هذا المفهوم الآن بصورة سيئة وبصورة إيجابية في آن معًا، وهناك مجهودات تبذل أيضًا لإنشاء فهم أكاديمي جاد لهذا المفهوم، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة التفريق بين الإمبراطورية والإمبراطوري والإمبريالي وإمبراطورية ما بعد الحداثة Munkler 2007، يرى البعض أن ظاهرة الـ"إمبراطوري" هي ظاهرة تنتمي لما بعد الحداثة، في حين يرى البعض الآخر أنها هجين بين الحداثة وما بعد الحداثة وهو ما تمكن تسميته بالوستفاليا الجديدة، ويجب أن يشمل تعريف إمبريالية الويستفاليا الجديدة على الأقل على علاقة ذات طرف واحد واستغلالية وقسرية ونظامية مع العالم الخارجي، وهي التي يتم النظر إليها باعتبارها هدفًا للتحرك السياسي والعسكري الذي تقوم به القوى الكبرى، ويشير معظم المحللون إلى مشكلة

"التمدد الامبراطوري" Kennedy 1987 لا بد أن يتراجع هذا النظام الإمبراطوري العالمي الهش إن عاجلاً أو آجلاً.

فكرة "إمبراطورية" ما بعد الحداثة هي فكرة مختلفة تمام الاختلاف Hardt and Negri؛ حيث تعني هذه الإمبراطورية نهاية الاستعمار التقليدي الذي ارتبط بعصر ويستفاليا، وتعتمد هذه الإمبراطورية على العولمة والعمل من خلال الشبكات العالمية، ولكن يصر الكثيرون على أن الولايات المتحدة ما تزال تشكل الإمبراطورية المتحكمة (ولكنها لم تعد مهيمنة)، ما زال يمكن وصف نموذج الولايات المتحدة باعتباره نموذجًا منتميًا للويستفاليا الجديدة، نموذج يحتفظ بمنطق الويستفاليا في عصر ما بعد الويستفاليا، في حين أن النموذج الأوربي هو نموذج منتم لما بعد القومية بصورة أكبر، ومما لا شك فيه أن السياسة الخارجية لأوربا هي سياسة تحركها المصالح، ولكن في هذه الحالة لا توجد مصلحة قومية موحدة، ولكن عوضًا عن ذلك توجد مصالح متفق عليها؛ اعتماداً على التجربة الأوربية الفريدة من نوعها في التكامل، التي سنعود إليها في وقت لاحق، دائمًا ما كان المنهج الأمريكي الخاص بالإقليمية يخضع للمصلحة القومية، ولم تكن فكرة الإقليمية هدفًا بحد ذاته، ويتضح ذلك، على سبيل المثال، في حالات النافتا(*)

(*) NAFTA اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا North American Free Trade Agreement، وهي اتفاقية لإنشاء منطقة تجارية حرة ما بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، ودخلت حيز التنفيذ في ١ يناير ١٩٩٤، تعتبر مصادقة الكونجرس الأمريكي في ١٩٩٣/١١/١٧ على اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية هي البداية لإنشاء هذا التكتل مع أن سريان الاتفاقية لم يبدأ إلا في أول يناير ١٩٩٤، تضم هذه الاتفاقية كلا من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، وهي مفتوحة أمام باقي الدول الأمريكية بما في ذلك بعض دول أمريكا اللاتينية التي قد تنضم إليها في المستقبل، وإذا تفحصنا أهداف هذا الاتحاد نجدها لا تختلف كثيراً عن أهداف الاتحاد الأوروبي، فهي تهدف إلى تحقيق اقتصاد قوي للدول الأعضاء من أجل القدرة على منافسة التكتلات الاقتصادية الأخرى الصاعدة على المستوى العالمي، وبالخصوص الاتحاد الأوروبي في محاولة لشغل مكان اقتصادي يناسب مكانة هذه الكتلة (المترجمة).

والأبيك(*) وفي دعم الولايات المتحدة للتعاون الإقليمي في جنوب شرق آسيا، ويمكن تفسير كل ذلك في إطار المصالح القومية المتصورة والمحددة: كانت النافتا سياسة عالمية، في حين أن الأبك هي أداة للسيطرة والهيمنة على منطقة آسيا والمحيط الهادئ، أما دعم التعاون الإقليمي في جنوب شرق آسيا، فهو جزء من النضال ضد الإرهاب، وبذلك، فإن الولايات المتحدة ورغم تشككها فقد "كيفت نفسها على الإقليمية" Telo 2006: 129، وذلك حتى يتسنى لها أن ترتقي بمصالحها القومية مثل نظام التجارة المفتوح أو السيطرة الجيوسياسية، ولكنه وعلى أي حال نوع خاص من الإقليمية، نوع شديد الاختلاف عن نموذج نظام الشركة الإقليمية الأوربي العالمي.

وعد الشركة الإقليمية:

يمر الاتحاد الأوربي بعملية بناء علاقات الشركة الإقليمية مع جميع مناطق العالم، والهدف من وراء هذا التوجه نحو "الشركة الإقليمية" هو جعل البيئة الخارجية لأوربا - بمعنى باقي أنحاء العالم - أكثر استقراراً، ومن ثم تزيد إمكانية التنبؤ بالأحداث المستقبلية، وتنبع أهمية هذه التجربة من أن المؤسسات عبر الإقليمية تمتلك قوة كامنة

(*) Asian Pacific Economic Cooperation (APEC): منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ أو حرفيا التعاون الاقتصادي لآسيا-الباسفيك، هو منتدى يضم ٢١ دولة تطل على المحيط الهادئ؛ وتسعى لتشجيع التجارة الحرة والتعاون الاقتصادي في منطقة آسيا ودول المحيط الهادي، تأسس عام ١٩٨٩ تلبية لمطالب النمو الاقتصادي المتزايدة للدول المطلة على المحيط الهادئ، وظهور تكتلات اقتصادية أخرى في العالم مثل الاتحاد الأوروبي والنافتا؛ حيث تسعى أبيك لرفع مستوى المعيشة والتعليم من خلال تحقيق نمو اقتصادي متوازن وتشارك العوائد بين دول آسيا والمحيط الهادئ، حيث يشكل تعداد السكان القاطنين للدول المطلة على المحيط الهادي ما يقارب من ٤٠٪ من عدد سكان العالم، يحضر الاجتماع السنوي لأبيك رؤساء الحكومات من الدول الأعضاء عدا جمهورية الصين (تايوان) الممثلة تحت اسم تايبيه الصينية على مستوى وزير، ويتغير مكان انعقاد المنتدى سنويا بين الدول الأعضاء، ومن أبرز العادات لهذا المؤتمر هو أن رؤساء الحكومات يرتدون الملابس الوطنية للبلد المضيف (المترجمة).

تسمح لها بتشكيل المستقبل المتوقع للحضارة المحلية باتجاه الأنماط المتوافقة من الوجود المشترك، من خلال التعلم الذاتي والمشترك، وسيتم ذلك حتمًا عن طريق الثقافات المتعددة وتعدد أوجه الشركة الإقليمية Hettne 2003، وتمكن إثارة الجدل حول أن نموذج التكامل الإقليمي الأوربي يمثل إمكانية لتكوين نظام عالمي، نتيجة لتركيز هذا النموذج الكبير على دور المؤسسات في عملية التكامل الأوربي، فضلاً عن أهمية علاقات الشركة الإقليمية ذات الطابع المؤسسي، وعلى النقيض، يتعارض التوجه المسيطر الذي تتخذه الولايات المتحدة والمنحى الأحادي الذي تتعامل مع العالم وفقًا له مع المبادئ الرئيسية في السياسات الخارجية للاتحاد الأوربي،

يمكن الحكم على التداعيات قصيرة الأمد الناجمة عن الشركة الإقليمية انطلاقًا من تجربة (الاجتماع الآسيو أوربي)(*)، وكما نرى من هذا الاجتماع، فإن عملية إضفاء الطابع المؤسسي على علاقات الشركة الإقليمية هي عملية شديدة البطء وتتأثر بالتغيرات المفاجئة في البيئة الجيوسياسية، ويعد هذا الاجتماع أحد الأمثلة فقط، وتشكل أمريكا اللاتينية جزءًا من الإقليم الأمريكي الأكثر اتساعًا الذي تمثل فيه سيطرة الولايات المتحدة عقبة كبيرة أمام التعاون الإقليمي الحقيقي، ولا تتقبل الولايات المتحدة هذا الأمر بصورة جيدة: حيث إنها تفضل الدبلوماسية الثنائية أو صور الشركة الإقليمية الفضفاضة (منظمة الدول الأمريكية(**)، أوبيك) على التعاون الإقليمي

(*)Asia-Europe Meeting (ASEM) أسس هذا الاجتماع رسميا عام ١٩٩٦ في القمة الأولى التي عقدت في بانكوك، وهو منتدى عالمي يضم الأعضاء السبع والعشرين للاتحاد الأوربي والأعضاء الثلاث عشر لمنظمة الآسيان وثلاث مجموعات إقليمية، ضم هذا الاجتماع في ٢٠٠٥ الهند ومنغوليا وباكستان وفي ٢٠١٠ أستراليا وروسيا ونيوزيلاند، وأهم ما يتم تناوله في هذا الاجتماع ما يلي: ١ الحوار السياسي، ٢ الأمن والاقتصاد، ٣ التعليم والثقافة (المترجمة)

(**)(OAS): Organization of American States منظمة الدول الأمريكية: هي منظمة دولية إقليمية يقع مركزها الرئيسي في واشنطن، تضم هذه المنظمة دول القارة الأمريكية المستقلة الخمس والثلاثون (المترجمة).

الشامل، وكنوع من رد الفعل، نظمت دول أمريكا الجنوبية نفسها بالكامل فيما يعرف بـ "اتحاد دول أمريكا الجنوبية(*) "وفي كلتا الحالتين يعمل الإقليم المعني بالحديث على النمو حتى تكون لديه القدرة على مواجهة التحديات العالمية بطريقة مناسبة.

ومع ذلك لم تبنَ هذه الأقاليم في الحجر، وللأمن والتنمية الإقليمية أهمية كبيرة عند الحديث عن زيادة درجة كفاءة وكالة الأقاليم الفرعية أو النامية، ونعني بالأمن المحاولات التي تقوم بها الدول والفاعلون الآخرون في منطقة جيوسياسية بعينها - إقليم في هذا السياق- لتحويل المشاكل الأمنية، والعلاقات التي تتسبب في خلق صراعات داخل الدول وبينها، باتجاه مجتمع أمني له علاقات تعاونية خارجية (شراكة إقليمية) وسلام محلي (بداخل الإقليم)، ونعني بتنمية الشركة الإقليمية الجهود المتضافرة التي تقوم بها مجموعة من الدول بداخل إقليم جغرافي معين من أجل تحسين المكملات الاقتصادية للوحدات السياسية المكونة، فضلاً عن القدرة الإنتاجية للاقتصاد الإقليمي بأسره.

تعامل الاتحاد الأوربي مع العالم الخارجي بأسلوب مختلف عن الأسلوب التقليدي الذي تتبعه القوى العظمى التي تدفعها المصالح الجيوسياسية، ويأتي ذلك نتيجة للقوة المدنية التي وظفت في بناء الإقليم الأوربي والتي من المتوقع أن تمثل نموذج العلاقات الخارجية للإقليم باعتبارها نموذج النظام العالمي الأكثر تفضيلاً Telo 2006 ، وقد أثير الجدل حول المعنى الحقيقي لـ "أوربا" وهو يكمن في حقيقة الأمر في عدم وجود حدود واضحة بين الداخلي والخارجي، تحاول أوربا أن تشكل النظام العالمي بواسطة وسائل التضمين، وعن طريق معاملة الخارجي، كما لو كان داخليا، وهو ابتكار سياسي يتميز بحدوث ابتعاد حقيقي عن سياسات القوة التقليدية والواقعية، وهو المنهج الذي ولد أيضاً في أوربا، وعلى أي حال، فإن لعملية التضمين ثمنها؛ حيث يؤدي أي توسع جديد إلى وجود جيران جدد، عادة ما يتم تعريفهم عن طريق الأمن ومن ثم في إطار الحاجة إلى الاستقرار، ومن ثم يحل التوسع أي مشكلة أمنية بعينها عن طريق استيعابها،

(*) Union de Naciones Suramericanas

وذلك في نفس وقت تحويل المشكلة الأمنية، ويرجع السر وراء نجاح الاتحاد الأوربي بهذا الخصوص إلى قوته التحولية: في قدرته على دعوة الآخر ليصبح شريكًا، وذلك بدلاً من أن يفرض إرادته عليه، ما تم اتساعه ليس "أوربا" ولكنه نظام سياسي واقتصادي بعينه، أو حتى مجتمع من القيم Leonard 2005: 110 قد يعتبر البعض أن ذلك نوع من الإمبريالية - "الإمبريالية الناعمة" Hettne and Soderbaum 2005 ومن الواضح أن السياسات قد فشلت في غرس الثقة الكاملة في "الشركاء"، سواء كانوا عربًا أو هنودًا أو أفارقة أو من أمريكا اللاتينية، وعلى أي حال، فإن النتيجة النهائية هي - ورغم كل العقبات - وجود نمط من الحوكمة العالمية التي لها خصائصها المميزة والتي تحمل بداخلها احتمالات تكوين نظام عالمي، وتتميز بهيكل أفقي مؤسسي متعدد الأقطاب للتعاون الإقليمي وذلك رغم تعدد الأطراف، مثل هذا النظام العالمي المعتمد على الأقاليم وعلى تعدد الأطراف تمكن تسميته بـ "الشركة الإقليمية المتعددة".

ويمكن فهم طبيعة منهج القوة الأوربية المدنية في مجال العلاقات الخارجية من خلال الدور الذي تلعبه السياسات المحلية، أو الدور الذي من المفترض أن تلعبه في الترتيبات الكلية للسياسات الخارجية، بما في ذلك السياسة الأمنية، ويختلف المنهج الأمريكي عن هذا المنهج؛ حيث إنه يعتمد على الفكر الأمني التقليدي مع وجود مساحة ضيقة للتعامل مع سياسات التنمية باعتبارها هدفًا بحد ذاته. ويصوغ فرانسيس فوكوياما (٢٠٠٦: ١٣٩) هذا الأمر فيما يلي: "دائمًا ما كانت التنمية بمثابة ابن الزوجة في السياسات الأمريكية الخارجية." ومع ذلك يجب عدم إضفاء الصورة المثالية على المنهج الأوربي، وعلى أي حال، يمكن اعتبار أن الشركة الإقليمية كنوع من الحوكمة العالمية هي أكثر الأشكال التي يمكن أن تتخذها العولمة تنظيمًا، وهي بذلك تفسح المجال أمام "تسوية كبرى" جديدة، ومقارنة بالعولمة التي تدفعها قوى السوق في الدول القومية في عالم الويستفاليا، فإن للشركة الإقليمية جذورًا أعمق في الأرض، وبالتعارض مع تعدد الأطراف التقليدي، فإن الشركة الإقليمية تمثل علاقة متعددة الأطراف أكثر شمولاً، مادامت أن إمكانية الوصول إلى تكوين الأقاليم هي إمكانية

محدودة نتيجة لمبادئ التقارب الجيوسياسي (محدودية الأطراف)، والتعاون في إطار الشركة الإقليمية، فضلاً عن الحديث عن تعدد الأقاليم، باعتباره نظاماً عالميا هو نظام يمتد لأمد طويل، كما أنه غير خطي وله اتجاه غير محدد وينتج عنه عقبات، وله نتائج لا يمكن لنا معرفتها، قد تكون الشركة الإقليمية داعمة للمبادئ الحقيقة لتعدد الأطراف ومن ثم تقود إلى "تعدد الأطراف الإقليمي"، يعد هذا المنظور منظوراً طويل الأمد، ولكنه على أي حال، سيعتمد على قوة المشروع السياسي للتعامل مع الإقليمية باعتبارها عنصراً أساسيا لإعادة تنظيم النظام العالمي (Hettne et al 1999/2000).

هذا هو المنهج الأوربي في التعامل مع النظام العالمي باعتبار أن الاتحاد الأوربي هو فاعل إقليمي وداعم للشركة الإقليمية، تتسم ترتيبات الشركة الإقليمية بالضعف والتناقض، ولكنها على أي حال تشير إلى المصلحة وإلى تزايد الحاجة إلى وجود تعاون بين إقليمي بصورة أكثر وضوحاً، ولا يزال النظام الإقليمي وليداً في العالم، وستتحدى تكوينات الشركة الإقليمية الميل نحو الهيمنة الذي تتخذه العولمة المعاصرة، وسيحدث ذلك عن طريق العمل من أجل نظام عالمي متعدد الأقطاب أو حتى متعدد المراكز ذي أقاليم متمركزة حول ذاتها ولكنها لا تمتلك سيادة مطلقة، ولكل من هذه الأقاليم حضارته التاريخية الخاصة.

صعود البقية:

أعتقد أنه من الخطأ وصف النظام العالمي بعد الحرب الباردة بالنظام "أحادي القطب"؛ لأنه في هذه الحالة كان يجب أن تشغل القوة العظمى الوحيدة الباقية فراغ القوة الناجم عن انهيار القوى الأخرى، ويظهر في حالة العراق أن النتائج لم تكن تلقائية، بدلاً من ذلك، كانت قوى عظمى أخرى ناشئة تطرق الأبواب، ومضت لحظة النظام أحادي القطب، وأصبح عصر القطب الواحد خيالاً، وأرسل البيت الأبيض الإشارات السياسية الجديدة.

سيكون النظام العالمي التالي على الأرجح نظامًا متعدد الأقطاب، وعادة ما تتم الإشارة إلى عملية إضفاء الطابع متعدد الأقطاب بـ "صعود البقية"، وعادة ما تعني كلمة البقية الدول التالية:(*) البرازيل، وروسيا، والهند والصين وجنوب إفريقيا، من بين هذه الدول تبرز الصين دون شك، وذلك ما دامت أنها لا تواجه صعوبات محلية كبيرة، وهو احتمال كبير، وأيا ما حدث، يضمن معيار الصين البسيط أن النجاح وكذلك الفشل سيكون لهما أثر واضح على باقي العالم، تتم الإشارة إلى ذلك بالعصر الآسيوي العالمي.

تؤدي درجة إلحاح وأهمية المشاكل الداخلية في الصين (والتي صارت خارجية) إلى إعطاء انطباع أن الصين لن تتخذ سلوكًا مستجيبًا يتسم بالمسؤولية في علاقاتها الخارجية، ومن المقلق، أن هذا القصور في المسؤولية العالمية قد ميز القوى الناشئة الأخرى أيضًا، فالهند على سبيل المثال مشغولة للغاية في صراعات إقليمية متنوعة في جنوب آسيا، وقد فشلت القوى القديمة إلى الآن في توفير القدوة الحسنة، الولايات المتحدة وأحاديتها وأوربا وعدم قدرتها على التوحد، وفي هذا المناخ الساخر والسياسات الواقعية، يصعب توجيه النقد لروسيا؛ لأنها تحاول أن تستعيد موقعها الإمبراطوري القديم في "الحدود القريبة منها"، هذا عالم جديد إذن يمتلك أبعادًا جديدة للقوة، صار العالم مكانًا خطيرًا نتيجة لعدم وجود تنمية مستدامة، وتظهر مشكلة القدرة على التأثير على العالم الخارجي التي تسمى بـ "القدرة على العمل كفاعل" نتيجة لوجود فاعلين جدد في الأفق.

يمكن النظر إلى تعدد الأقطاب باعتباره أمرًا مضادا للإمبريالية أو الإمبراطورية؛ حيث يتطلب النظام العالمي متعدد الأقطاب الذي يعمل بكفاءة درجة معينة من إضفاء الطابع المؤسسي عليه، وهي التي تتطلب ردود فعل أحادية، وحلولاً ثنائية قصيرة النظر، أو ردود فعل سياسية وعسكرية غير مدروسة تؤدي إلى اشتعال مواقف أمنية

(*) BRICS countries

حساسة، كما حدث في أزمة القوقاز في يوليو ٢٠٠٨، ويمكن أن تتنوع درجة النظام في مناطق بعينها أو في النظام الدولي: نظريات أمنية مختلفة تتحدث عن المشاكل الأمنية الإقليمية، والفوضى، والمجتمعات الفوضوية، ومجتمعات الأمن الإقليمي وما إلى ذلك، فالمناهج الإقليمية للأمن هي مناهج متمشية بشكل كامل مع التعددية، بل وتفرضها بالضرورة، إذا كان مقدرًا لها أن تعمل.

توافق بكين

لا تعد الصين دولة عملاقة فقط، نتيجة لنجاحها الاقتصادي إلى الآن، فهي أيضًا نموذج اقتصادي بعيد تمام البعد عن توافق واشنطن، وكذلك عن توافق ما بعد واشنطن عند وضع هذا الأمر في الاعتبار، ومن الجدير بالملاحظة أن الصين في فترة حكم ماو (١٩٤٩-١٩٧٦) كانت تعد نموذجًا لعديد من منظري التنمية آنذاك، وهو النموذج الذي مني بالفشل (انظر الفصل الرابع)، وبعد مرور ثلاثين عامًا من الإصلاح على يد دينج زياوبينج ومن تبعه من الرؤساء (انظر الفصل السابع)، استطاعت الصين أن تجذب الانتباه مرة أخرى لاحترافها لعمل تحقيق التنمية، فهناك الآن حديث عن توافق بكين، وهو المفهوم الذي قام بصياغته جوشوا رامو[*](2004) ، ويفرض نموذجًا صينيا مميزًا يعتمد على إعطاء الأولوية للابتكار، ولجودة الحياة وتحقيق الذات،

لا يمكن على أي حال أن يختلف محتوى النموذجين أكثر من ذلك، رغم حقيقة أنه قام بتنفيذهما نفس الحزب الشيوعي المنفرد بالحكم، قوض النظام الماوي موقعه عن طريق اقترافه أخطاءً جسيمة ووجود أوجه قصور عديدة به، أما النظام الحالي فسوف يتوحد إلى درجة أن إستراتيجية التنمية الخاصة به ستنجح؛ لأنه لا ينجح

(*) Joshua Cooper Ramo كان كاتبًا في مجلة التايمز في مجال الشؤون الخارجية، ثم أصبح المدير التنفيذي لمؤسسة كيسينجر، المؤسسة الاستشارية لوزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسينجر (المترجمة).

شيء مثل ما ينجح النجاح، وعلى أي حال، فإن التنمية تخلق بدورها مشاكل جديدة، والمشاكل الكبرى التي كان يتوجب حلها لضمان الاستدامة هي المشاكل البيئية والاجتماعية: تؤدي ندرة المياه النظيفة والهواء الآمن للتنفس إلى خلق أزمات صحية، وترتبط حالة عدم الرضى بزيادة الاضطرابات الناجمة عن التحولات الاجتماعية الكبرى – السكان المهاجرون "الطوافون" الذين يصل عددهم إلى أكثر من ٢٠٠ مليون نسمة دون أن يكون لهم أي جذور على الإطلاق، وذلك كبداية فقط.

بعد أحداث ٩/١١ كان هناك، وبدرجة أكبر مما حدث أثناء حرب الخليج – إمكانية وجود مؤسسية متعدد الأطراف، نظام دولي يعتمد على المقدمات المنطقية للقانون الدولي والمشاركة المكثفة من الدول والفاعلين الانتقاليين الآخرين، ولكن كان ذلك أملاً زائفًا، ونعني بـ "التعددية الزائفة" التحركات السياسية والعسكرية التي تحدث باعتبارها تحركات متعددة الأطراف ولكنها تعد في حقيقة الأمر تعبيراً عن مصالح أكثر محدودية: الأحادية إذا كانت قوة عظمى أو إقليمية تعمل وحدها، أو محدودية الأطراف إذا كانت مجموعة من القوى العظمى، أو إقليمية إذا كانت كتلة جيوسياسية متحدة، والخيار الأخير، الذي يروج له الاتحاد الأوربي أكثر من غيره، أصبح ذا أهمية متزايدة في النظام العالمي الناشئ.

التنمية العالمية:

ما تزال هناك فجوة حوكمة صادمة من منظور التنمية العالمية[٢١] أصبح الاقتصاد عالميا، في الوقت الذي ما تزال فيه السياسة محلية إلى درجة كبيرة، ويعد مفهوم الحوكمة العالمية في حد ذاته اعترافًا بإمكانية القواعد المرتبطة بالنظام، وهو دحض لنموذج الفوضى للعلاقات الدولية، وكذلك ليتوبيا الأسواق المتحكمة في نفسها ذاتيا، ما الذي يمكن أن يحل محلهما؟ الحاجة إلى تسوية كبرى أخرى، يجب أن توفر هذه التسوية إطاراً للتنمية العالمية؛ بحيث يكون العالم الخاضع للعولمة هو المرجع والشكل الوحيد للتنمية، أما العواقب الاجتماعية التي ستعطل ذلك والناجمة عن عدم الأقلمة

فستؤدي إلى فرض عملية التنمية التي تقودها السوق، وستولد قوى سياسية ستعمل على وقف وتعديل عملية العولمة، وذلك لضمان السيطرة الإقليمية، والتنمية المستدامة، والتنوع الثقافي، والأمن الإنساني، وحتى يصير من الممكن تطوير التنمية العالمية لابد أن يحل الحوار بين الحضارات على المستوى الكلي في الأقاليم أو على المستوى الجزئي للحضارات محل التجانس الثقافي والتقطيب الهيكلي، يتطلب هذا الحوار بالضرورة وجود قاعدة قوى متماثلة معقولة للحضارت الراسخة في الأقاليم: يجب أن يتم سد الفجوة الهيكلية بين الأقاليم، وذلك بدلاً من اللاتماثل والتقطيب، كما يجب العمل على تحويل النظام العالمي الرأسي إلى نظام أفقي، بمعنى أن يكون مكونًا من أعضاء متماثلين من خلال تقوية المناطق الضعيفة وغير المتماسكة على الأطراف، ومن المهم أيضًا أن تكون الأقاليم قادرة على تقديم مصالحها من أجل تغيير هيكل المزايا النسبية، وذلك عوضًا عن التكيف ببساطة مع الأنماط الاقتصادية الآتية من الخارج، وحتى يتسنى تحقيق ذلك، تتزايد الحاجة إلى بناء مؤسسات عبر قومية وبين إقليمية.

تؤكد النظرة الليبرالية للعولمة، التي ما تزال تتمتع بموقف مهيمن، على الموقف المهيمن لقوى السوق التي تضغط باتجاه الوصول إلى مجتمع مفتوح، ويتفق كثير من المنظرين الليبراليين على أن السوق تعمل عن طريق أطر مؤسسية قد تكون مفيدة وفعالة بشكل أو بآخر، ولكنها تميل إلى اتباع نظرة الحد الأدنى من السلطة السياسية، وتمكن ملاحظة جذور هذه الطريقة من التفكير في مذهب هيمنة المصالح، الذي عبر آدم سيمث عن شكله الكلاسيكي، وقد عرض هذا المذهب مرة أخرى في نظرية التجارة الحرة التي ارتبطت بدافيد ريكاردو، ويوجد صدى لهذا المذهب في عمل هايك: "المبادئ الإرشادية، وهي أن الحرية السياسية للفرد هي السياسة التقدمية الوحيدة، وهي ما زالت صحيحة اليوم كما كانت صحيحة في القرن التاسع عشر Hayek 1944: 246، وكانت القوانين المركنتالية بمثابة الخلفية التاريخية لهذا الجدل ، ولكن فيما بعد أخذ "الآخر السلبي" شكلاً من التخطيط الحداثي (أو أشكالاً أخرى غير مرتبطة بالسوق للمنظمات الاقتصادية والاجتماعية).

الغرض من النظام السياسي، وفقًا للتقاليد الليبرالية، هو العمل على تسهيل الحركة الحرة للعوامل الاقتصادية، ويتم النظر إلى ذلك ليس فقط باعتباره طبيعيا، ولكن باعتباره أكثر الظروف نفعًا، وقد بدا أن انهيار النظام الاشتراكي قد أكد على مبدأ التطور الليبرالي: "غير الطبيعي" سيستبدل إن عاجلاً أو آجلاً بـ "الطبيعي"، وتعد محاولة فصل الدولة عن قوى السوق العالمية حكمًا على هذه الدولة بالجمود، كما توضح حالة كوريا الشمالية، والوضع الأمثل لأي اقتصاد (ومن ثم شكله النهائي) هو نظام السوق العالمي، وجميع الترتيبات الأخرى، مثل اتفاقيات التجارة الإقليمية، ما هي إلا حلول من الدرجة الثانية، ولكنها ما تزال مقبولة إذا ما تم اعتبارها أحجارًا تمهد الطريق أمام الوصول إلى السوق العالمي، وليست عقبات على هذا الطريق، هذا "التهديد بالحماية" والتخلص منه كان شاغلاً مسيطرًا على المنظمات المالية العالمية في العقدين الأخيرين، لم يُخلق النظام الليبرالي، على أي حال، دون تدخل قسري (أو حتى "صدمات" كما تقترح ناعومي كلين(*) (٢٠٠٧).

ويرى المفكرون الداعمون للتدخل بصورة صريحة، والمهتمون بمحتوى "الحركة الثانية"، التي تعني العمل على تسييس العالمية، يرون أن المشروع الليبرالي هو مشروع غير واقعي، يميل هذا النقد إلى النظر إلى نظام السوق غير المنظمة باعتباره نظامًا مماثلاً للفوضى السياسية، ويرى كثير من المنظرين الكلاسيكيين (سواءً كانوا محافظين أم راديكاليين) أن الأيديولوجية الليبرالية التي تدعو إلى توسيع وتعميق السوق تفتقد إلى المحتوى الأخلاقي، وبالمثل، فإن أخلاقيات نظام السوق يمكن أن تصان فقط من خلال نوع من الإرادة المنظمة الهادفة التي تظهر في عودة "السياسي" أو "إعادة اختراع السياسات"، وذلك وفقًا للنقد المعاصر لما يعرف بـ "بالإفراط في العولمة" (Beck 1997)، وتعطي الحركات الاجتماعية الجديدة و"تعدد الأطراف الجديد" أمثلة على ذلك (Cox 1997 1999 Gills 2000)، وقد يعتمد تعدد الأطراف الجديد على النظام العالمي المعتمد على الأقاليم، وذلك رغم أن شكلاً آخر من محدودية الأطراف هو الأقرب

(*) Naomi Klein ولدت عام ١٩٧٠، هي كاتبة كندية وناشطة اجتماعية عرفت بتحليلاتها السياسية وبنقدها لعولمة المؤسسات (المترجمة).

للحدوث في الأجل القصير، وقد تم اختبار أحد النماذج السياسية محدودة الأطراف في نظام القرن التاسع عشر لتوازن القوى، وقد عرف ذلك باتفاقية أوربا (انظر الفصل الرابع)، واعتمدت ترتيبات الاتفاقية على الشورى بين القوى العظمى، التي اعترفت بتساوي أوضاعها واتفقت على حماية الأعضاء المؤسسين لنظام الدولة، ومن ثم، منع التغير في أراضي كل دولة، وكان النظام محافظًا بشكل أساسي، ومن ثم كان من الممكن أن يقوض في الأجل الطويل نتيجة لتغير الواقع على الأرض Jervis 1986 يثير هنري كيسينجر(*) الجدل حول ردود الأفعال على "اتفاقية" جديدة بين القوى، ليس هذا مفاجئًا: لأنه من النظرة الواقعية هو النموذج الأكثر قابلية للعمل، الذي يتيح المجال أمام عمل نظام الدول، كانت اتفاقية القرن التاسع عشر اتفاقية إقليمية، ولكن لم يعد ذلك ممكنًا: "لم يتوجب من قبل تجميع أي نظام عالمي من وصفات عديدة شديدة الاختلاف، أو على نطاق شديد العالمية" (Kissinger 1996: 180)

رأينا منذ صياغة هذه الجملة بهذه الطريقة ما يشار إليه بـ "صعود البقية"، "العالم الثاني"، والدول التي تعد ضمن البقية التي تم الحديث عنها سابقًا (البرازيل، وروسيا، والهند والصين وجنوب إفريقيا)، وتمت مناقشة حالة الصين على وجه الخصوص فيما سبق، فهي تعد حدثًا تاريخيا عالميا له تداعيات ضخمة، ومن ثم يصعب التكهن بطبيعة التسوية الكبرى، ولكن يجب التفاوض حول تلك الطبيعة بين عدد من القوى الناشئة الكبرى والفاعلين الدوليين الآخرين برؤى مختلفة تمام الاختلاف عما

(*) Henry Kissinger هنري ألفريد كسنجر والأصح هاينز ألفريد كيسنجر ولد عام ١٩٢٣ في فورث، ألمانيا، هو باحث سياسي أمريكي وسياسي ألماني النشأة، كان أبوه معلمًا، وبسبب أصله اليهودي هرب هو وأهله في عام ١٩٣٨ من ألمانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية خوفًا من النازيين الألمان، التحق بمعهد جورج واشنطن في نيويورك، وحصل على الجنسية الأمريكية عام ١٩٤٨، والتحق بالجيش في نفس العام، شغل منصب وزير الخارجية الأمريكية من ١٩٧٣ إلى ١٩٧٧، وكان مستشار الأمن القومي في حكومة ريتشارد نيكسون، لعب دورًا بارزًا في السياسة الخارجية للولايات المتحدة في سياسة الانفتاح على الصين وزيارته المكوكية بين العرب وإسرائيل التي انتهت باتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨ (المترجمة).

سبق، سيظهر إذًا أكثر الأسئلة أهمية حول محتوى التسوية: ما التنمية في القرن الحادي والعشرين؟

يعني التوجه الأحادي الذي تسلكه الولايات المتحدة والصراع الناجم عن ذلك مع أوربا نهاية التوافق الغربي، وانشغلت الولايات المتحدة الأمريكية بالأمن، وتحول توافق واشنطن تدريجيا إلى ما بعد توافق واشنطن؛ مما يفرض درجة كبيرة من المرونة في منهج تناول التنمية، كانت الأيديولوجية المفضلة في أوربا هي "الطريقة الثالثة" التي تشمل وجود تدخل بسيط في نظام السوق، وفي نفس الوقت كانت هناك محاولات تسعى إلى إعادة إحياء الأمم المتحدة عن طريق الإصلاحات، ولكن لم تجد هذه المحاولات النجاح المرجو، كان النظام العالمي في حالة من التراجع، ولكن استمرت أيديولوجية العولمة، وصارت كلمة النظام العالمي مرادفة لكلمة عولمة في خلال الثمانينيات ووصولاً إلى التنمية في التسعينيات، وتمشيًا مع توافق واشنطن، وبعد زيادة حدة الاضطرابات الاجتماعية، والدول المنهارة، و"الحروب الجديدة" في النصف الثاني من عقد التسعينيات، أصبح فهم التنمية معقدًا مرة أخرى: كان يتوجب اعتناق حقيقة أن مشكلة الفقر العالمي لن تحل من تلقاء نفسها، فضلاً عن الأنباء الصادمة عن التغير المناخية الوشيكة.

تم الإعلان في بداية القرن الجديد عن الأهداف التنموية للقرن في مؤتمر كبير للأمم المتحدة، أصبحت التنمية مجالاً سياسيًا ملحًا، وتم تعريفها من قبل لجنة بروندتلاند(*) باعتبارها "التنمية المستدامة" التي "تفي بحاجات الجيل الحالي دون

(*) Burndtland Commission تعرف رسميًا باللجنة العالمية للبيئة والتنمية World Commission on Environment and Development (WCED)، وعرفت باسم رئيسها جرو هارليم بروندتلاند تحت غطاء الأمم المتحدة عام ١٩٣٣ تم تكوين هذه اللجنة لمواجهة المخاوف المتزايدة نتيجة للتدهور المستمر في البيئة الإنسانية والموارد الطبيعية والأمور المترتبة على هذا التدهور على الصعيد الاقتصادي وعلى صعيد التنمية الاجتماعية، اعترف الاجتماع العام للأمم المتحدة بأن المشاكل البيئية هي مشاكل ذات طبيعة عالمية ولا بد أن تدخل دائرة اهتمام جميع الدول من أجل ترسيخ قواعد التنمية المستدامة (المترجمة).

المساس بقدرة الجيل التالي على الحصول على احتياجاته." يدور هذا التعريف بصورة أكبر حول العدالة بين الأجيال وليس حول النوع المفضل من التنمية، فضلاً عن ذلك، تمت إضافة البعد السياسي والبعد الاجتماعي للبعدين البيئي والاقتصادي، وذلك مع التأكيد على التنوع الثقافي، ويؤدي ذلك إلى صنع مفهوم الفهم الشامل للتنمية وهو ما يتطلب وجود مناهج نظامية متداخلة لتحقيق ذلك، وبما أنه لا أحد يرغب في تنمية غير مستدامة فسيظل مفهوم التنمية يخدم الغرض الذي نتحدث عنه، ولكن، لن يقتصر استخدام مفهوم "الاستدامة" على الفكر التنموي الأوربي فقط، وتمت مراجعة واعتماد الاستراتيجية الأوربية في ٢٠٠٥: "توفر التنمية المستدامة للاتحاد الأوربي رؤية إيجابية طويلة الأمد لمجتمع أكثر ازدهاراً وأكثر عدالة، يعد ببيئة أكثر أماناً ونظافة وصحة - مجتمع يوفر لنا ولأطفالنا ولأحفادنا نوعية أفضل من الحياة."[٢٢]

يمكن إلى حد ما النظر إلى الطبيعة الخطابية لمنهج العلاقات الخارجية الأوربي في إطار الدور الذي تلعبه سياسة التنمية، أو الدور الذي من المفترض أن تلعبه هذه السياسات في الترتيبات الكلية للسياسة الخارجية. وقيل: إن الهدف الرئيسي هو مكافحة الفقر، الذي عرف باعتباره هدفاً متعدد الأبعاد، يضع مكافحة الفقر على نفس درجة أولوية التنمية، ترتبط التنمية ارتباطاً وثيقاً بالأمن ولهذا السبب فإن منع الصراعات يعد هدفاً بارزاً آخر، والتماسك (بين أهداف التنمية العالمية) والتناسق (بين الفاعلين الأوربيين المختلفين) هما أمران في غاية الأهمية. فضلاً عن ذلك، فإن الاتحاد الأوربي يعبر عن التزام قوي بـ "التعددية الفعالة"، ويتم التعامل مع التكامل الإقليمي باعتباره أحد الوسائل الهامة عند الحديث عن التنمية، كما يتم النظر إلى التعددية باعتبارها أمراً متسقاً مع الشركة الإقليمية: المساهمة الأوربية في النظام العالمي.

تشكل التنمية العالمية، باعتبارها مفهوماً رئيسيا لدى الأمم المتحدة، (وكذلك في سياسات التنمية السويدية الجديدة)، سياسة شاملة تشمل عدداً من القضايا مثل: التعاون الاقتصادي والتجاري، والتعاون في مجال التنمية، والسياسات الخارجية والأمنية، مع التركيز على إدارة الصراعات، والسياسات البيئية، فضلاً عن التركيز على التنوع البيولوجي والتغيرات المناخية، ويتم النظر عادة إلى القضايا الثلاثة الأولى

باعتبارها مثلث سياسات التنمية (Rosamond 2000) وحديثًا، كما نوقش فيما سبق، تم النظر إلى التغيرات المناخية باعتبارها عاملاً هاما عند الحديث عن آفاق التنمية في العالم بأسره، ولكن في المناطق الفقيرة بشكل خاص، تفرض التنمية العالمية أن يتم التعامل مع المعايير المطبقة في معظم الأنظمة المحلية كقواعد في النظام الدولي، ويشمل البعد النوعي للحوكمة العالمية قيمًا إنسانية أساسية وهي - وفقًا لرؤيتي الخاصة - ما تدور حوله التنمية في حقيقة الأمر. والتعريف هو تعريف نوعي لذلك السبب، ولجعل التعريف ذا صلة بالسياسات وبأرض الواقع بقدر الإمكان، يمكن أن نأخذ إعلان الألفية الجديدة ٢٠٠٠ كنقطة انطلاق، هذا الإعلان (انظر الصندوق التالي) كان حدثًا عظيمًا عند الحديث عن القانون الدولي والتعددية، وكان أيضًا بمثابة إعلان الولاء للأمم المتحدة - ولمبدأ التعددية، كانت هناك درجة عالية من الموافقة وبطريقة ملحوظة: شاركت ١٥٠ دولة في مؤتمر الأمم المتحدة.

قيم إعلان الألفية الجديدة

تم إقرار إعلان الألفية للأمم المتحدة في قمة الألفية التي عقدت في سبتمبر ٢٠٠٠ التي ضمت أكبر تجمع لقادة العالم في التاريخ، وحدد هذا الإعلان ثمانية أهداف، آخر موعد لتنفيذها هو عام ٢٠١٥، وتعرف بالأهداف التنموية للقرن(*) وهي: القضاء على الفقر والجوع، وتعميم التعليم، والمساواة بين الجنسين، وصحة الطفل، وصحة الأم، ومكافحة مرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والملاريا والأمراض الأخرى، والاستقرار البيئي، والشركة العالمية.

تشكل هذه الأهداف معظم محتوى ما يعرف اليوم بدراسات التنمية، والأكثر إثارة للاهتمام في سياق نظرية التنمية هو اعتماد أهداف الألفية على القيم الأساسية التالية: الحرية، المساواة، التكافل، التسامح، احترام الطبيعة والمسؤولية المشتركة،

(*) Millennium Development Goals (MDGs).

وتجدر الإشارة إلى أن أولى هذه القيم كانت أيضًا مفهومًا رئيسيا في خطاب القرن الثامن عشر حول التقدم - في عمل كوندورسيه، على سبيل المثال، وتجدر الإشارة أيضًا إلى عودة الحرية باعتبارها مكونًا أساسيا في الفكر التنموي في الوقت الراهن، ويتضح ذلك في رسالة أمارتيا سين ذات(*) التأثير القوي التي كانت بعنوان"التنمية كحرية" (Sen1999) أما التحرر فهي مفهوم معقد يعني كلاً من "الحرية من" (السلبية) "والحرية نحو" (الإيجابية) وهو أمر مماثل لمعنى التنمية في العمل الكلاسيكي لـ أشعيا بيرلن(**) الذي كان بعنوان أربع مقالات عن الحرية (١٩٦٩).

يمكن أن تشير التنمية العالمية إلى التغير النوعي والهيكلي في آن معًا مثلها مثل مفهوم التنمية في المحتوى القومي، تؤكد التنمية العالمية، من حيث الهيكل أكثر من الأدوات، على مزيد من الدعم لبعد (الرفاهة) المجتمعية في النظام العالمي - احتياطي السلع العامة العالمية، تعني التنمية العالمية - بتعريفها - التعامل مع المعايير المطبقة في معظم الأنظمة المحلية بشكل متزايد كقواعد في النظام الدولي، تحدد أزمة النظام العالمي بذلك الحاجة ليس فقط لوجود قوانين مالية، ولكن أيضًا الحاجة إلى سياسة اجتماعية عالمية، وسياسة أمنية عالمية، فضلاً عن السياسة العالمية البيئية (مناخية)، ومن خلال الإطار النظري الذي تم الحديث عنه في الفصل الأول، فإن بندول الدولة - السوق يتحرك الآن بثبات نحو التوجه التدخلي، في الوقت الذي قد يتبنى فيه نظام القيم بعض الأفكار البناءة القادمة من التيار المضاد حول أسباب العيش المستدامة، ومما لا شك فيه أن الحديث عن التنبؤات في هذا المنعطف هو أمر خطير، وعلى أي

(*)Amartya Sen1 هو اقتصادي هندي، ولد في ٣ نوفمبر ١٩٣٣ في الهند فاز بجائزة بنك السويد في علم الاقتصاد المعروفة بجائزة نوبل في الاقتصاد عام ١٩٩٨ لعمله عن المجاعة ونظرية تطوير الإنسان والرفاهة الاقتصادية وأساس الفقر والليبرالية السياسية (المترجمة).

(**) Isaiah Berlin (1909-1997):، منظر سياسي واجتماعي بريطاني وفيلسوف ومؤرخ للأفكار ذات الأصول الروسية اليهودية، يعتبر أحد قادة الفكر في القرن العشرين، وأحد رواد المدرسة الليبرالية في جيله (المترجمة).

حال، سيعني عدم التدخل بلا شك تزايد الفوضى، وهو ما تمكن رؤيته بالفعل في الغضب العام الذي انتشر في جميع أنحاء العالم، وتعني العودة إلى مجال الأعمال عادة استمرار في عدم الاستدامة على المدى الطويل، ومن ثم مزيد من الانهيارات؛ وذلك لأن الاقتصاد المعتمد على الديون يفشل في ضمان الاستقرار السياسي (الفخ الصيني)، تفرض الأزمة الحالية مخاطرة كبرى ولكنها تعد أيضًا فرصة للقفز وراء التعافي الكينزي الجديد، وتضع الحاجات الإنسانية بدلاً من الطمع بشكل واضح في بؤرة الضوء، وقد يعني فقدان هذه الفرصة الوصول إلى النهاية الحقيقية للتنمية، وعلى أي حال، وكما تم التأكيد فيما سبق، فإن التغيير النوعي يتطلب نضالاً سياسيا ومستمرا في آن معًا.

الخــــاتمة

نحو نظرية اجتماعية عالمية

أعلنت مدرسة ما بعد التنمية موت التنمية (Sachs 1992) يمكن على أي حال- أن يؤدي البحث عن التنمية العالمية باعتبارها نموذجًا جديدًا إلى حدوث نهضة في الدراسات التنموية وفي نهاية المطاف إلى التوصل إلى نظرية اجتماعية عالمية، سوف نقوم في هذه المناقشة الختامية أولاً بتلخيص التجارب التاريخية للفكر التنموي ومن ثم سنحدد بعض الأسس المنهجية الخاصة بإحياء مستقبل هذه التجارب على شكل نظرية تنمية عالمية.

تعامل هذا الكتاب مع الفكر التنموي من خلال عدد من المحتويات التاريخية التي امتدت للعصر الحديث، تغيرت هذه المحتويات بداية من الدول المغلقة نسبيا في نظام الويستفاليا ووصولاً إلى النظام العالمي لما بعد الويستفاليا، وهو النظام قريب الشبه من نظام المجتمع في العصور الوسطى، مكونة بذلك التصور الحالي لـ "العصور الوسطى الجديدة"، ولدت فكرة التنمية في بداية العصر الحديث، وقد تغيرت هذه الفكرة بعديد من الطرق التي عكست تحول أوربا وباقي العالم: بداية من المجتمع الزراعي قبل الصناعي، مرورًا بالثورة الصناعية، والاستعمار، والأزمات الاقتصادية والحروب، ووصولاً إلى "السنوات الذهبية" بعد الحرب التى يتمتع فيها العالمان "الأول" و "الثاني" بالتنمية الاقتصادية المستدامة، والاهتمام بالفقر وعدم الاستقرار في العالم الثالث، ومن ثم الوصول إلى الخطاب الحالي عن "ترويض" العولمة، ورغم حالات الدول الفاشلة والصراعات المروعة، فضلاً عن عودة من "الإمبراطورية" و"الإمبريالية"، فإن الفكر التنموي يشكل جزءًا من "المشروع الحديث"؛ حيث يحتفظ هذا الفكر، مع مزيد من

الحداثة، بمنهجه المعياري واعتقاده في الوجود الإنساني الرشيد، وكذلك اعتقاده في إمكانية التخطيط للمستقبل،

تشجع العناصر المثبطة في نموذج العولمة على منهج أكثر بناءً يركز على مشروع التنمية العالمية، تثير العولة والمشاكل المترتبة عليها قضايا ذات محتوى جديد فيما يتعلق بالتنمية، فضلاً عن البحث عن منهج نظري جديد، يجب أن تتعامل النظرية الاجتماعية العالمية مع المستقبل، ولكن يجب أن تستند أي نظرة واقعية لما يمكن أن يحدث في المستقبل على التاريخ، فالأزمة الاقتصادية العالمية التي يمكن أن نرى أنها على وشك الظهور قد لا تكون إعادة لحالة كساد الثلاثينيات، ولكن مما لا شك فيه أن هناك بعض المقارنات ذات الصلة التي يمكن أن تتم في هذا السياق.

كان يتم التعامل مع التنمية بشكل أو بآخر في خلال القرن الثامن عشر باعتبار أنها عملية يتم تحديدها وفقًا للتاريخ، وكان يشار إليها بمفهوم التقدم، أما فيما يتعلق بالنظرية الاجماعية الناشئة، فقد كان فهم آليات المجتمع الكامنة أمراً حتميا، وذلك لتجنب العقبات التي يمكن أن توجد على طريق التقدم، والتي فُهمت باعتبارها "طبيعية" وملازمة بشكل أو بآخر للتاريخ، أفسحت هذه الرؤية غير التدخلية المجال أمام فكرة التنمية باعتبارها هندسة اجتماعية متحالفة مع قوة الدفع الطبيعية للتقدم، وإن كان ذلك ملازمًا لوجود تأكيد على تدخل الدولة من حين لآخر؛ اعتماداً على الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة، ومن ثم وقفت رؤية التنمية التي تتميز بالثقة في الحلول التي تنتج عن نظام السوق ضد تدخل الدولة وتخطيطها، شكل كلا المنهجين على أي حال جزءًا من التيار الرئيسي نتيجة لاعتقادهما في النمو الاقتصادي، الذي يعد النسخة الحديثة من التقدم، ومن ثم شكلا نموذج التنمية الرئيسي أو المهيمن.

وجد، على العكس، عبر الخطابات المتنوعة تراثًا خاصا بالتنمية البديلة وهو: التنمية البشرية مع التركيز على الأفراد بدلاً من التركيز على الدول القومية والنخبة السياسية، والتنمية المستدامة التي تأخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان، كان لهذا

المنظور "التابع للتيار المضاد" أثر محدود ولكنه ملحوظ بصورة مؤلمة في الحالة غير المستقرة التي تمر بها التنمية العالمية، يتم تحديد اختيار نموذج التنمية في الواقع عن طريق الحاجة إلى تراكم رأس المال والاستهلاكية، وأيضًا يعتمد ذلك إلى درجة كبيرة على المخاوف الأمنية، يتمشى نموذج التيار الرئيسي بشكل أكبر مع القوة العسكرية أكثر من توافقه بشكل أو بآخر مع أفكار التيار المعاكس اليتوبية، وبذلك فضلت النخب التي تعمل على بناء الدول هذا النموذج، وهي النخب التي تهتم بأمنها الداخلي أو الخارجي،

تمت تقوية الفكر التنموي البديل، على أي حال؛ حيث اتضح أن التنمية التابعة للتيار الرئيسي صارت أكثر اختلالاً في عالم تهدده تحديات جديدة، وأسفر ذلك عن حدوث تغير استطرادي ناجم عن العلاقة بين التحول المادي للمحتويات التاريخية والفهم الجمعي لهذه المحتويات المجتمعية، ولا يمكن حدوث أي تغيير دون وجود طريقة جديدة لفهم ووصف مشكلة التنمية، من هنا تنبع أهمية الأفكار والقيم، وفي أوائل عام ٢٠٠٩ كان هناك تحول كبير في خطاب إدارة الاقتصاد العالمي، ولم تظهر نتائج هذه الممارسة بعد.

يمكننا أن نصف النضال المستمر حول مفهوم التنمية باعتباره عملية بحث عن علاقة مناسبة بين قيم ثلاث لعبت دورا هاما في التاريخ السياسي الأوربي وهي: الحرية، والنظام، والعدالة، ما السبب وراء التركيز على هذه القيم على وجه التحديد؟ في ضوء التاريخ يمكن أن يتم ربط هذه القيم بالأيديولوجيات الأوربية السائدة وهي: الليبرالية، والمحافظية، والاشتراكية، فالحرية، سواءً الاقتصادية أو السياسية، كانت مطلبًا ليبراليًا مبكرًا، أما المطالبة بالنظام فتعد رد فعل طبيعي من المحافظين ناتج عن زيادة الحرية أو "الفوضى السياسية"، في حين ولدت المطالبة بالعدالة الاجتماعية في ظروف عدم المساواة الناتجة عن التصنيع، ويمكننا أن نفترض أن هناك مبادلة بين هذه القيم؛ لأن قمع الحريات والفوضى والظلم تؤدي جميعًا إلى زيادة المطالبات الداعية إلى

التغيير، وبهذه الطريقة، يمكن النظر إلى التنمية باعتبارها مطالبة بزيادة القيمة الأقل تحققًا في موقف معين، وهى التي يمكن الحكم عليها من خلال الدور الذي تلعبه في مسار الأحداث، ولكن ينتج التغير عن النضال السياسي والنضال المستمر على حد سواء، واليوم هناك حاجة ماسة لوجود نظام مالي، فضلاً عن الحاجة إلى التحكم في المناخ، ولكن إذا ما تم تجاهل العدالة في الطريقة التي ستتم بها إدارة هذه المشاكل، فسينجم عن ذلك غلطة كارثية.

كان هناك تركيز في القرن الثامن عشر على الحرية بمعنى: التحرر السياسي من الاستبداد، وتحرر الأفراد من الرقابة الدينية (الثيوقراطية)، والتحرر الاقتصادي من السيطرة المركنتالية، وشكل التنوير، والعقلانية والاعتقاد الراسخ في التقدم أساس هذا الخطاب، وهو ما أدى إلى ولادة الليبرالية الكلاسيكية. أولى الأيديولوجيات الأوربية، فضلاً عن النظرية الاقتصادية الكلاسيكية التي تم تأسيسها باعتبار أنها ستصير منهجًا سائدًا لفترة طويلة في المستقبل، وأدت تجاوزات الثورة الفرنسية، فضلاً عن الممارسات الوحشية لنابليون في الحرب إلى ارتجاج معظم أنحاء أوربا، وهو ما أدى إلى زيادة المطالبات الداعية إلى تحقيق النظام، التي يمكن إدراكها من خلال الترتيبات الأمنية الجديدة، واتفاقية أوربا، التي تمت بعد عام ١٨١٥ أخذت المحافظية شكلاً باعتبارها رد فعل على الأفكار الراديكالية، التي تم التعامل معها باعتبارها أفكارًا داعية إلى عدم الاستقرار، وكان يمكن خلق النظام الدولي عن طريق شكل من أشكال الإمبراطورية، أو عن طريق توازن القوى بين الدول القومية، وهو النظام الأكثر تفضيلاً.

يعني ذلك أن العلاقات في المجال الاقتصادي يجب أن تتوازن أيضًا، وهو ما أدى إلى خلق الحتمية الصناعية، وبذلك تجاهلت القوى العظمى الناشئة الأيديولوجية الليبرالية؛ حيث إنها ولأسباب جيوسياسية كانت تريد أن تحمي صناعاتها، أدى السلام المستمر في هذه الفترة إلى السماح بانتشار التصنيع، وقد أدى إلى عدم الاستقرار في النظام الاجتماعي، تم حشد "الطبقات الخطرة" وتزايدت المطالبات الداعية إلى العدالة الاجتماعية، أتى وقت "التحول الكبير".

كانت الفترة من ١٩١٤ إلى ١٩٤٥ فترة "العصور المظلمة" في أوربا، وانتشر الفقر خلال فترة الكساد الكبير، تم تعليق الحرية السياسية في كثير من الدول، وفقد المشروع الحديث مصداقيته، وكان على النظام الليبرالي أن يحارب من أجل البقاء ضد القوى الشمولية الآتية من اليمين ومن اليسار على حد سواء، تشكلت الأنظمة الشيوعية والفاشية باعتبارها تشكيلات جديدة، وتصدرت السياسة تحت لواء التخطيط، حتى في الدول التي استطاع فيها النظام الليبرالي أن يستمر، وصارت الرأسمالية نظامًا خاضعًا للتنظيم.

كان الشاغل الأكبر عقب عام ١٩٤٥ مرة أخرى هو خلق نظام عالمي واقتصاد عالمي قادر على العمل، وأخذت الولايات المتحدة الدور المهيمن وحددت قواعد اللعبة، عمل هذا النظام الدولي في إطار نظام عالمي متعدد الأطراف، وإن كان هذا النظام نظامًا ثنائي الأقطاب، ومكن وجود عقد اجتماعي بين رأس المال والعمل وجود دولة رفاهة في الغرب، ولكن كان هذا العقد بمثابة مثالية اجتماعية في أوربا الشيوعية، وتم جعل التنظيم القومي للاقتصاد متمشيًا مع التجارة الدولية الحرة: تسوية "الليبرالية المقيدة"، كان من المفترض أن تقضي المعونات الدولية على الفقر، وتؤدي إلى زيادة الاستقرار فيما كان يسمى فيما بعد بالعالم الثالث، وكانت هناك مبادلة معقولة بين الحرية والنظام والعدالة، استمر "العصر الذهبي" حتى أواخر الستينيات.

استمر الفقر العالمي على أي حال، وزادت حدة المطالبات بالعدالة العالمية؛ نتيجة للحشد الناتج عن انتفاضة الطلاب – العمال في باريس والأزمة الحادة التي حدثت في خلال السبعينيات، صار الفكر التنموي أقل تبسيطًا، وصار يفهم بشكل متزايد من خلال التغير الهيكلي وتحول هياكل القوة، أما المطالبات الداعية لنظام اقتصادي عالمي جديد (NIEO) فما هي إلا محاولات قامت بها "الدول الجديدة" لتغير المسار نحو توجيه مزيد من التركيز إلى العدالة العالمية، وفشلت هذه العملية كلية، وبدلاً من ذلك جاءت "الثورة المضادة" مطالبة بالتحرير وإنهاء "التسوية الكبرى"، وكانت العولمة التي تقودها

قوى السوق، التي تعرف بالعولمة - هي المرحلة الأولى في "التحول الكبيرالجديد" في خلال الثمانينيات والتسعينيات، لم يتم التفريق بين التنمية، التي تعرَّف باعتبارها تغيراً هيكليًا، والعولمة، وتم إعطاء الأولوية للتحرر الاقتصادي وذلك على حساب العدالة الاجتماعية، وكان لذلك تداعيات خطيرة على النظام السياسي، وأدى تزايد حجم الفجوات الاقتصادية والاجتماعية إلى حدوث صراعات، وإلى "الحروب الجديدة" والإرهاب، وهو ما أدى بدوره إلى الوصول إلى "التدخلية الجديدة"، لم تنجح سوى حالات قليلة من التدخل، واتسم "النظام العالمي" السائد منذ ذلك الوقت بالاضطراب.

سيكون النظام المستقبلي العالمي، كما يرى معظم الملاحظين، نظامًا متعدد الأقطاب، ولكن لا يوجد إجماع كامل حول ما إذا كان هذا النظام سيكون أكثر سلمية أم أكثر عنفًا، وتوحي المفاهيم الجديدة مثل "العالم بعد أمريكا" و"باكس أوربا" و"صعود البقية"، و"العالم الثاني"، و"الإمبراطورية" غير محددة الأراضي، توحي جميع هذه المفاهيم بتحول كبير في هيكل القوة العالمي، ولكن في أي اتجاه؟ يتم التعويل كثيراً على الطريقة التي ستدخل بها الصين إلى العالم باعتبارها قوة عظمى جديدة، وعلى طريقة رد فعل باقي دول العالم على هذا "الصعود السلمي"، ويمكن إضافة التداعيات المترتبة على محاولات روسيا المستميتة من أجل تجديد موقعها كقوة عظمى إلى السياق السابق، ولكن هل بإمكان التجربة الأوربية أن تعطي فكرة عن الطريق الذي سيسير فيه العالم؟

نموذج النظام العالمي المفضل لأوربا هو نظام الشركة الإقليمية، وهو طريقة لإضفاء الصفة المؤسسية على "الحوار بين الحضارات" الذي هناك حالة ماسة إليه، وإذا كان سيتم النظر إلى ذلك بوصفه تقدمًا، فيجب اعتباره "تقدمًا متفاوضٌ عليه"، وذلك تعارضًا مع التقدم الذاتي، أو التقدم المفروض من القوى الدولية النابع عن الخطابات السابقة، وبذلك فإن التنمية العالمية ستكون تعددية، وستظهر باعتبارها اتجاهًا عامًا وباعتبارها تياراً مضاداً في ذات الوقت، ويمكن تفسير الاتجاه العام من

خلال أهـــداف القرن التنمويـــة، ويمكن تفسـير التيار المضاد عن طريق المنتديات الاجتماعية العـــالمية، أما العدالة، "المندمجـــة بصورة براجماتيـــة في الأمـــن العالمي" Falk 2004: 107 والتي ينظر إليها عديد من المنظرين والفلاسفة السياسيين على أنها قابلة للتطبيق على المستوى القومي فقط، فتكون فيها الدولة هي "البناء الاجتماعي الأكبر الذي يتوافق مع التضحيات المترتبة على عملية إعادة التوزيع" Nicolaidis and Lacroix 2003. وحتى تصبح العدالة قيمة رئيسية هناك إذًا حاجة ملحة للتوسع الكبير في الوعي العالمي، لا يمكن أن يحدث ذلك دون نضال، نضال سياسي ومستمر على حد سواء، والحركة العالمية الجديدة الموحدة في هذا السياق هي أكثر واقعية من "المجتمع الدولي"، وتتجلى في دبلوماسية التنمية، وعلى أي حال، فإنه من الواضح أن التضامن هو أحد القيم الأساسية التي ذكرت في إعلان القرن، ويمكن أن تفهم التنمية العالمية بشكل أكثر عمومية على أنها تحسن في جودة العلاقات الدولية.

يتسم الموقف اليوم والخطاب الحالي حول التنمية بالتناقض، هناك "حرب ضد الإرهاب العالمي"، وهو الموقف الذي يؤدي إلى معاناة فيما يتعلق بالحرية، ولكن في نفس الوقت هناك خطاب الاتجاه العام تحت رعاية الأمم المتحدة عن الأهداف التنموية للقرن والأهداف العالمية العامة، وهناك أيضًا خطاب أكثر راديكالية عن العدالة العالمية والتغير العالمي تقوده الحركات المناهضة للعولمة والمنتدى الاجتماعي العالمي، وقد حدد الجدل الحالي عن التغير المناخي والأزمة الاقتصادية العالمية، التي انفجرت عام ٢٠٠٨، الحاجة إلى وجود هياكل مؤسسات دولية فوق قومية أكثر قوة فضلاً عن الحاجة إلى حوكمة متعددة المستويات، وقد أصبحت عبارة أننا نعيش في عالم واحد عبارة مبتذلة (كليشية)، وبذلك فنحن بحاجة إلى نظرية اجتماعية عالمية، وعلى أي حال، فإن النظرية الاجتماعية الدولية لم تولد بعد، ستخلق هذه النظرية من خلال خطاب نظري يركز على أسباب وعواقب الظروف المعولة في جميع أنحاء العالم - المعولة بصورة مختلفة بشكل أو بآخر، وبذلك فإنه يمكن فقط عرض بعض نقاط الانطلاق المنهجية في هذا التناول،

وتنحصر القضية الأكثر أهمية في كيفية التحول من التمركز الأوربي إلى العالمية، وركزت هذه النظرة العامة للفكر التنموي على أوربا: منذ ولادة فكرة التقدم الإنساني التي تشكلت من خلال الوكالة الإنسانية في القرن الثامن عشر الذي اتسم بالتفاؤل، ومروراً بفكرة التصنيع باعتبارها ضرورة لحياة الدولة في القرن التاسع عشر، ووصولاً إلى الأزمات الاقتصادية وظهور التخطيط والمساعدات الدولية للدول النامية في القرن العشرين، انتهى هذا القرن بالعولمة والاضطراب، وتشكل الآن الهدف العالمي لـ "التنمية العالمية" في بداية القرن الحادي والعشرين.

والسؤال هو: هل يستطيع الخطاب الغربي أن يكون ذا صلة بنظرية اجتماعية عالمية أو على الأقل عامة؟ فقد كنت أحاول أن أثبت من خلال هذا الكتاب أن التراث الفكري الغربي هو تراث يتسم بالغرور والتركيز على أوربا، ولكن أيضًا - وفي بعض الأحيان - كان هذا الفكر مستعدا للاعتراف بمحدداته، محاولاً أن يتعامل معها من خلال ابتكارات منهجية، وذلك بهدف الحصول على صورة أكثر اتساعًا، تظل هذه المحاولات المبكرة مدخلات هامة في النظرية الاجتماعية العالمية، ولأن الاقتصاد انسحب من كونه علمًا اجتماعيا، فإن العلوم الاجتماعية المتبقية قد ساهمت بمظاهرها الخاصة في المجتمع، تاركة النظرية الاجتماعية فارغة - كالخواء.

تم تقديم النقد الموجه لنموذج التنمية المسيطر من خلال سياق ما بعد الاستعمار، وبعد الهيكلية، وبعد الحداثة، يحاول سياق ما بعد الاستعمار أن يصحح حالة الاختلال في التوازن التي وجدت بين المستعمرات السابقة وبين المستعمرين، وهي الفجوة التي تم تحويلها إلى فجوة بين الدول "المتقدمة" و الدول "النامية"، أما ما بعد الهيكلية فهو رد فعل ضد التفسيرات المفرطة في الهيكلية، ووفقًا لهذا السياق فهناك تفضيل للمناهج البناءة الأكثر مرونة التي لا تجسد "الواقع"، وأما فيما يتعلق بالنظرة الخاصة بسياق ما بعد الحداثة، فإنه لا توجد حقيقة محددة "هناك في العالم"، على الأقل، ليس هناك ما يمكن أن نعلمه على وجه التحديد (علميا)، علينا بطريقة أو بأخرى أن نقوم بالربط بهذه

المعضلة(٢٣) ومن المهم أن يتم الاعتراف بالوجود المتزامن لمفاهيم ثقافية مختلفة وتقبل ضرورة وجود تفهم تعددي، يشمل نظرية معيارية، باعتبارها شكلاً شرعيا لتكوين المعرفة، وعلى الجانب الآخر، لا يمكن أن يدرس المرء الحقيقة وحدها: اعتماداً على التعريفات المعيارية، وتفترض الشمولية ودراسة التعقيدات وجود التعددية بشكل سابق، وذلك فيما يتعلق بكل من القيمتين والمنهجين، والنتيجة هي أننا يجب أن نأخذ الواقعية على محمل الجد دون أن نسمح لأنفسنا أن نخضع لها.

يبدو أن كثيراً من النقد المعاصر، الذي قد يكون صحيحاً إلى حد ما - غير مدرك لحقيقة أن الخطاب المسيطر في جميع الأوقات قد صوحب بمنظورات أو بدائل مضادة للحداثة (أو حتى منظورات أكثر من استطرادية) محاولة أن تعطي صوتاً لأولئك المستثنين من التيار العام للتنمية والمعارضين له أو حتى الذين هم لسيوا جزءاً من هذا التيار، يؤدي ذلك إلى استحضار العامل الثقافي: "المنعطف الثقافي"Munk and O'Hearn 1999 فعل كارل بولاني الكثير من أجل إلقاء الضوء على طبيعة مؤسسات ما قبل الحداثة، ولكنه كان حريصاً على عدم الإفراط في إضفاء الرومانسية عليها، ومع ذلك فإن نظرته المثالية عن الحداثة - الحرية في مجتمع معقد - قد شملت روح النظام الاجتماعي الذي غرس فيه الاقتصاد وصار خاضعاً بصورة أكبر للاهتمامات الإنسانية المختلفة.

التنمية العالمية هي جزء من مشروع الحداثة غير المحقق، الذي تم تعريفه باعتباره حرجًا، وانعكاسيا ويمكن أن يكون عالميا، ولكن يمكن فقط أن يتم النظر إلى تعميم النظرية باعتباره هدفًا تعدديا لزيادة الثراء ووثاقة الصلة بالموضوع؛ لا يوجد ما يمكن أن يؤخذ باعتباره خاصية متأصلة مسلمًا بها تكشف نفسها بمرور الوقت، سيكون هذا تعميمًا خاطئًا، وأدى ضيق الأفق في التفكير إلى الوصول إلى التعميم وذلك ببساطة عن طريق القوة المستمرة، أو ما أطلقنا عليه "أيديولوجية التنمية".

يمكن أن يتم تعريف العالمية باعتبارها اعترافًا بفضل "الآخر" (وهي التي يجب أن يتم التفكير فيها على أساس جمعي)، كما يمكن تعريفها باعتبارها استعداداً للاشتراك

في حوار بعقل منفتح، وهو ما أطلق عليه هابرماس(*) أخلاقيات الخطاب"، وحتى يصبح الحوار بين الحضارات ممكنًا، يجب أن يتم إيجاد نوع من القواسم المشتركة، أو حتى العناصر العالمية، لا يوجد أسباب متأصلة وراء عدم وجود ذلك في جميع الثقافات، وذلك بعكس الاتجاهات الثقافية التي تأخذ شكلاً صلبًا وانطوائيا وأصوليا؛ مما يؤدي إلى صعود "سياسات الهوية" نتيجة لأسباب سياقية تاريخية، لا يوجد ما يعرف بالثقافة الأصولية أو الدينية، فهي فقط مجموعة من التفسيرات الأصولية التي تنبع من مواقف سياسية واجتماعية معينة، وهي قابلة للتغير.

هل تعد القيم الأساسية في الفكر التنموي - الحرية والنظام والعدالة - قيمًا عالمية؟ عادة ما يتغير التيار العام عن طريق تبني مواقف التيار المضاد التي تثبت في سياق النضال المستمر أنها ذات صلة بالموضوع، وقد تم استخدام مفهوم التيار المضاد في هذا الكتاب لوصف حقيقة أن خطاب التنمية المسيطر أو النموذج المهيمن قد واجها تحديات من القيم العكسية المتولدة عن الذكريات التاريخية، والحضارات المهمشة

(*) Habermas فيلسوف وعالم اجتماع ألماني معاصر (ولد في دسلدورف بألمانيا ١٩٢٩) يعتبر من أهم علماء الاجتماع والسياسة في عالمنا المعاصر ما زال يعيش بألمانيا، ويعد من أهم منظري مدرسة فرانكفورت النقدية، له أكثر من خمسين مؤلفًا تتناول مواضيع عديدة في الفلسفة وعلم الاجتماع وهو صاحب نظرية الفعل التواصلي، وصل هابرماس إلى درجة من الشهرة والتأثير العالمي لم ينجح الرعيل الأول من ممثلي النظرية النقدية الاجتماعية والمعروفة في حقل الفلسفة المعاصرة بمدرسة فرانكفورت في الوصول إليها، وهابرماس هو الفيلسوف الوحيد الذي فرض نفسه على المشهد السياسي والثقافي في ألمانيا باعتباره "فيلسوف الجمهورية الألمانية الجديدة" وفقاً لتعبير وزير الخارجية الألماني يوشكا فيشر، وذلك منذ أكثر من خمسين عامًا (المترجمة).

والثقافات الغربية، يعد هذا مشابهًا للموقف الذي اتخذته مدرسة ما بعد التنمية في وصف المشروع الحديث باعتباره سببًا مفقودًا، يسهل التوافق على هذا الموقف، إذا ما تم تعريف التنمية ببساطة باعتبارها "إمبريالية"، أو باعتبارها اعتمادية فكرية مفروضة ذات عواقب مدمرة، ولكن ما زال هناك مجال لنظرة أكثر اتساعًا، ففكرة التقدم الذاتي، التي ولدت في أوربا، كانت في البداية مقصودة ثم فرضت على العالم مع زيادة الهيمنة الأوربية، وعلى أي حال، فإن فرضية التقدم تخضع الآن للمفاوضات حتى يصير من الممكن الحفاظ على أي معنى.

مما لا شك فيه أن النظرية الاجتماعية العالمية يجب أن تكون عالمية، ويفرض ذلك أخذ التجارب المجتمعية المتنوعة المستقاة من جميع أرجاء العالم في الحسبان، فضلاً عن وجود فهم تعددي لأهداف التنمية، ويمكن القول أن أعظم ما حققته الدراسات التنموية هو خلق هذه القاعدة التجريبية المتسعة التي تشمل العالم بأسره؛ من أجل بناء النظرية الاجتماعية العالمية من خلال توفير معرفة ملموسة لحالات التنمية المحلية وحالات التخلف في العالم ككل، فضلا عن المفاهيم الثقافية المتنوعة التي تدور حول معنى التنمية، لا يوجد تخصص آخر في مجال العلوم الإنسانية يمكنه أن يجاري هذه الثروة من البيانات التجريبية المستقاة من عدد مهول من الثقافات، هذا الموقف المتنوع، الذي يجب أن يفهم في سياقه، يتمثل في عوالم متعايشة، وليست مراحل في "التاريخ الطبيعي للتنمية".

فيما يتعلق بالعولمة، هناك بالفعل عدد كبير من التعريفات لهذا المفهوم؛ حتى يصير أداة بحثية ناجعة، هذا فضلاً عن قول أن الفروق والتوضيحات الخاصة بهذه الظاهرة، التي تم تقديمها في الأدبيات التي تتطور مع مرور الوقت – لا تنطوي على منطق جيد، نحن نعيش في ظروف تخضع للعولمة، التي لا يمكن فهمها من خلال مفهوم العولمة، الذي هو في الأساس تعبير عن الظرف، وهو في حقيقة الأمر مقياس للجهل، نحن بحاجة إلى نظرية اجتماعية عالمية؛ لنكتشف الظروف العالمية بطريقة منتظمة،

ويعني الجدل الخاص بالعولمة وجود أزمة عامة في التنظير الاجتماعي، ونظرية التنمية باعتبارها الطفل المدلل للحداثة على وجه الخصوص، تنبع هذه الأزمة التنظيرية بدورها عن أزمة الدول القومية باعتبارها عالم العلوم الإنسانية، ولا تفرض أزمة الدولة القومية اختفاءها، ولكنها تفرض على الأرجح تغيراً في وظائفها: على سبيل المثال، إعادة التوجيه من دول الرفاهة الموجهة نحو الداخل إلى الدول المتنافسة المتوجهة نحو الخارج، ويمكن أن نلحظ "تفكيكًا" لوظائف الدول عن طريق ظهور الهياكل فوق القومية الحمائية والتدخلية التي تدعم البعد المجتمعي للنظام العالمي، وتعمل على زيادة جودة العلاقات الدولية، هذه هي التنمية العالمية، التي تحتم وجود حوكمة متعددة المستويات.

يمكن إذًا النظر إلى العولمة باعتبارها "الظرف" الجديد الذي يجب أن تتشكل جميع الأبحاث المتعلقة بالعلوم الإنسانية حوله، والذي يفرض مقدمات منطقية نوعية في نظرية المعرفة، وهي على وجه التقريب نفس العملية التي تمت مناقشتها فيما سبق باعتبارها "تحولاً في النموذج"، من هذا المنظور لا يعمل "العلم الطبيعي" باعتباره مبدأً منظمًا لتكوين المعرفة، هناك رابط طبيعي بين الاستقرار في الهيكل الاجتماعي، وهو قدرتنا على التنبؤ بالنماذج الصارمة وبناؤها، وإذا كانت تقديمات المجتمع على شكل نظريات ونماذج لا تفسر مسار الأحداث بشكل مرضي، فإن هذا هو وقت الكفاح من أجل ملاحظة الحقيقة دون وجود تصورات سابقة، بمعنى محاولة تحديد خصوصيتها التاريخية، كما فعل كارل بولاني في كتاب التحول الكبير، يجب أن يكون التركيز على الحقيقة الجديدة بحد ذاتها، عوضًا عن التركيز على المشاكل المجردة نسبيا والخاصة بمعنى العولمة، وتكمن المشكلة الحقيقية في أن الواقع يتغير بوتيرة أسرع من وتيرة تغير الأدوات العلمية التي تعودنا عليها منذ أمد بعيد، وفي مجال الدراسات التنموية، تفرض العولمة اختفاء المحتوى التقليدي لخبراء التنمية، والساحة القومية، و"إستراتيجية التنمية القومية".

يجب أن نشجع البحث على مستوى أعلى من المستوى النظري، وذلك حتى يتسنى لنا فهم علم الوجود الجديد الذي خلقته العولمة، وهذا الأمر لا يتعلق فقط بجعل المشهد

البحثي أكثر اكتمالاً، ولكنه أيضًا يتعلق بالقدرة على فهم التغيرات الأساسية ("التحولات الكبرى") التي تطرأ على المشاهد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وفضلاً عن هذين الطموحين، هناك حاجة إلى تحليل المجتمع ليعكس الحقيقة العالمية الجديدة، التي ما زلنا نفتقد اللغة العلمية الملائمة للتعبير عنها؛ ذلك لأن لعلم الوجود عواقب معرفية (إبستمولوجية)، ما تزال لغة العلوم الإنسانية إلى وقتنا الحاضر مرتبطة بشكل كبير بواقع الدول القومية وبالأحداث التي تقع على الساحة القومية، هذه هي "نظرية الحاوية" كما سماها ألريتش بيك .(2004) والنقطة المحورية هي تغيير المفاهيم من المجتمع باعتباره مكونًا للدولة القومية إلى المجتمع باعتباره ظاهرة انتقالية جديدة، يصعب وصف هذا الأمر باستخدام الأدوات التي توفرها العلوم الإنسانية في وقتنا الحاضر، وهى الأدوات الملتزمة بالمنهجية القومية .

يفرض التحول المرتبط بعلم الوجود في عولمة العالم، الظرف الخاضع للعولمة، وجود عواقب معرفية، أمعن عديد من منظري العولمة النظر في التساؤل حول ضغط العالم من حيث الزمان والمكان، تؤثر المعاصرة في العلاقات الاجتماعية والتحرر من قيود الوقت والمساحة بلا شك على تكوين الهوية وعلى تجربة الانتماء، بطرق تمكن بالكاد ملاحظتها، وبما أن مشاكل العولمة قد تمت عولمتها، وفقدت "التنمية القومية" كثيراً من معناها، فإن الفكر التنموي يجمع بالضرورة بين النظرية الاجتماعية العالمية ومجال تخصصات "الدراسات العالمية"، سيهتم هذا المجال الجديد بالعلاقات الدولية، والاقتصاد السياسي الدولي، ودراسات التنمية، ودراسات الثقافة، ودراسات الدين، والنموذج الجديد للأمن (Payne 2004 2005).

سيتم تنظيم النظرية الاجتماعية العالمية (ودراسات التنمية) على أساس التخصصات، وهي النقطة وثيقة الارتباط بالفكرة الشمولية التي تمت مناقشتها في الفصل الأول، يجب أن تحكم المشكلة البحثية في ماهية توليفة التخصصات العلمية الملائمة، ويفرض المنهج المعتمد على التخصصات وجود توليفة من الكفاءات المتخصصة والعامة، التي تحتاج إلى وقت طويل حتى تكتسب ومن ثم تطالب بوجود هيكل مؤسسي

متخصص، ولذلك هناك أهمية غير مسبوقة لإعطاء أولوية للتعاون بين المناطق الخاضعة للدراسة وتسهيل وجود تعاون أكثر عمقًا بين التخصصات العلمية المختلفة، وفي نفس الوقت، يبرر الانتشار المتزايد للمجتمعات المنهارة في أنحاء مختلفة من العالم وجود اهتمام أكبر بالأمور الأساسية المتعلقة بالفلسفة السياسية وعلم الاجتماع الكلاسيكي: ما الذي يجعل المجتمع أمرًا ممكنًا؟ لقد طُرح هذا السؤال قبل وجود التخصصات العلمية الموجودة حاليا بوقت طويل، والسؤال الأكثر صعوبة الذي يفرض نفسه الآن هو: ما الذي يجعل المجتمع العالمي أمرًا ممكنًا؟

الهوامش

١- Nederveen Pieterse (2001:7)، في تفريع مماثل، تقترح أن "التنمية تعمل كمرآة للقدرات والأولويات والخيارات الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة ".

٢- هذا المنهج في فهم التغير الهيكلي، الذي طوره Robert Cox، هو عكس استخدام Karl Popper لهذا المصطلح في كتابه The Poverty of Historism فقر التاريخية" (London: Routledge and Kegan Paul, 1957 انظر Cox with Sinclair, 1996: 37, note 23.

٣- لفهم هذه التفرقة انظر، Cowen and Shenton 1996:5. كان للتنمية المقصودة وكيل - القائم بالتنمية - ويربط المؤلف هذا الوكيل بفكرة الوصاية، قد تكون هذه التفرقة مفيدة ولكن يجب عدم المبالغة فيها.

٤- تسوية "الليبرالية المقيدة" هى فكرة قام John Ruggie بصياغتها (١٩٨٢).

٥- "تألفت الحركة المضادة في التحقق من عمل السوق فيما يتعلق بعوامل الإنتاج، العمل والأرض، كانت هذه هي الوظيفة الرئيسية للتدخل" (Polanyi 2001: 137)

٦- هناك إلى الآن ثلاث طبعات من هذا الكتاب: لـ Farrar and Rinehart (نيويورك) في ١٩٤٤ ولـ Beacon Press (بوستون) في ١٩٥٧ و ٢٠٠١ وفي طبعة عام ١٩٥٧ ركز R.M MacIver على الدروس التي يجب أن تعيها "المؤسسات الدولية المقبلة"، أما طبعة ٢٠٠١ فقد كتب لها Joseph E. Stiglitz المقدمة، وهو كبير اقتصاديي البنك الدولي، وهو الذي وضع أكثر الملاحظات ملاءمة وهي "يبدو عادة وكأن بولاني

يتحدث في صميم القضايا الخاصة بالحاضر، فجدلياته - ومخاوفه - متناغمة مع القضايا التي يثيرها مثيرو الشغب والمتظاهرون الذين احتلوا الشوارع في سياتل وبراغ عام ١٩٩٩ و ٢٠٠٠".

٧- يأسف Francis Fukuyama (2006: 114) على أن المناهج السياسية الأمريكية في مجال التنمية قد وجهت بصورة تفتقد للمهارة نتيجة لاحتياجات السياسات الخارجية الأمريكية، وتحتاج هذه المناهج إلى تحديث فيما يتعلق بسياسة التنمية فيما بعد عهد الرئيس بوش.

٨- "لمدة طويلة، كان مفهوم الأمن قد تشكل نتيجة للصراعات المحتملة بين الدول، ولوقت طويل، حدث تساو بين الأمن وبين التهديدات الموجودة على حدود الدول، ولوقت طويل، سعت الدول إلى حماية أمنها، ويشعر كثيرون اليوم أن الشعور بعدم الأمن يتزايد من مخاوف الحياة اليومية، وليس من التخوف من الأحداث الكارثية العالمية، وظائف آمنة، ودخل آمن، والتأمين الصحي، والتأمين البيئي، والأمن من الجرائم: هذه هي المخاوف الحديثة المتعلقة بالأمن الإنساني في جميع أنحاء العالم،" (UNDP 1994: 3)

٩- إمكانية جعل مفهوم "الحرية الطبيعية" الخاص بآدم سميث متمشياً مع احتياجات المجتمع الإنساني هو أكثر الأمور تعقيداً" .(Polanyi, 2001: 146).

١٠- رسم لصورة تقدم العقل البشري (Esquisse d'un tableau historique des progres de l'esprit humain) (1795).

١١- فكرة عن التاريخ العالمي من وجهة نظر سياسية عالمية Idea of a Universal History from a Cosmopolitical point of view (1784).

١٢- تأملات حول تشكيل وتوزيع الثروة (Reflections sur la formation et la distribution des richesses) (1769).

١٣- تساؤل حول طبيعة ثروة الأمم وأسبابها (An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations) (1776).

١٤- عناصر من فن الحكم .(1809) Elemente der Staatskunst

١٥- النظام القومي للاقتصاد السياسي (Das Nationale System der Politische Oeconomie) (1814).

١٦- الاتجار في السياسة الاقتصادية .(1803) (Traite d'economic politique)

١٧- التجارة هي الدواء الشافي Commerce is the Great Panacea في Bramsted and Melhuish (1978: 354-7).

١٨- قارن ما قاله بولانى عن الأزمات الكبرى السابقة: « لم ندرك الطبيعة الحقيقة للنظام الدولي الذي نعيش فيه حتى سقط هذا النظام، لا يكاد أحد يفهم الوظيفة السياسية للنظام النقدي العالمي: التحول المفاجئ والمريع الذي أتى للعالم بأسره على حين غرة" (Polanyi, 2001, p.20)

١٩- يواجه عدد قليل من اقتصادات العالم اقتصاداً يواجه حالة عدم التيقن التي يعاني منها اقتصاد أيسلندا، بعد سقوط نظامها المصرفي بالكامل عام ٢٠٠٨، وهو ما أدى إلى إثارة أزمة ثقة في مجال الاستثمار وانهيار رهيب في سعر الكرونا (The Economist 9 January 2009).

٢٠- تعجب Joseph Stiglitz وقال: "كلنا كينزيون الآن، حتى اليمين في الولايات المتحدة قد انضم لمعسكر كينز بحماس غير ملجم وبطريقة لم يكن من الممكن تخيلها، أما للبعض منا الذين ادعوا صلتهم بالتراث الكينزي، فإن هذه لحظة انتصار، بعد أن تركوا في الصحراء القفر، والذين تم تجنبهم، لأكثر من ثلاثة عقود، وعلى أحد المستويات، يعد ما يحدث الآن انتصاراً للمنطق ودليلاً ضد الأيديولوجية والمصالح" (Stiglitz, 2008)

٢١- لا يمكن أن يعمل السوق العالمي دون وجود قدر معين من الحوكمة، وهنا نعني الحوكمة الديمقراطية التي تمتاز بالشفافية التي تأتي في صالح التنمية العالمية.

٢٢- hانظر الاتحاد الأوربي، ٢٠٠٥:٢.

٢٣- اقترح Fredrik Barth منهجًا معقولاً (١٩٨٧: ٨٧): "أنا أفترض أن هناك عالما حقيقيا، ولكن تمثيلنا لهذا العالم يتلخص في التركيب العقلي، يقوم البشر بخلق وتطبيق هذه التركيبات الثقافية في محاولات مضنية لفهم العالم، والارتباط به، والتحكم فيه عن طريق المفاهيم، والمعرفة والأفعال، وفي هذه العملية، يحدث ارتطام بالواقع، والأحداث التي تحدث بناءً على ذلك لا يمكن أن تتنبأ بها الأنظمة الثقافية للتمثيل التي يقوم الأفراد بتوظيفها، رغم إمكانية خضوعها للتفسير بصورة كبيرة من خلال هذه التركيبات الحقيقة مكونة من هذا النطاق الأكثر اتساعًا: العالم الطبيعي، تعداد إنساني بجميع سماته الجمعية والإحصائية الاجتماعية، ومجموعة من الأفكار الثقافية التي يحاول البشر فهمها، كما يحاولون أن يتعاملوا مع أنفسهم وعاداتهم"

قراءات مقترحة

Amin, S. (1974) *Accumulation on a World Scale,* Harvester Press, Hassocks, Sussex.

Arndt, H. W. (1987) *Economic Development: the History of an Idea,* Chicago University Press, Chicago IL.

Arrighi, G. (2007) *Adam Smith in Beijing,* Verso, London.

Barth, F. (1987) *Cosmologies in the Making: a Generative Approach to Cultural Variation in Inner New Guinea,* Cambridge University Press, Cambridge.

Bauer, P. T. and B. S. Yamey (1957) *The Economics of Underdeveloped Countries,* Cambridge University Press, Cambridge.

Beck, U. (1997) *The Reinvention of Politics: Rethinking Modernity in the Global Social Order,* Polity Press, Cambridge.

—— (1999) *A World Risk Society,* Polity Press, Cambridge.

—— (2004) *Der Kosmopolitische Blick – Oder Krieg ist Freden,* Suhrkamp, Frankfurt am Main.

Berdal, M. and D. M. Malone (eds) (2000) *Greed and Grievance,* Lynne Rienner, Boulder CO.

Berlin, I. (1969) *Four Essays on Liberty,* Oxford University Press, Oxford.

Bienefeld M. (1991) 'Karl Polanyi and the contradictions of the 1980s' in M. Mendell and D. Salée (eds), *The Legacy of Karl Polanyi: Market, State and Society at the End of the Twentieth Century,* St Martins Press, New York NY.

Block, F. and M. R. Somers (1984) 'Beyond the economistic fallacy: the holistic social science of Karl Polanyi', in Theda Skocpol (ed.), *Vision and Method in Sociology,* Cambridge University Press, Cambridge.

Blomström, M. and B. Hettne (1984) *Development Theory in Transition: the Dependency Debate and Beyond,* Zed Books, London.

Booth, D. (1985) 'Marxism and development sociology: interpreting the impasse', *World Development* 13 (7): 761–87.

Bramsted, E. J. and K. J. Melhuish (eds) (1978) *Western Liberalism: a History in Documents,* Longman, London.

Brandt Commission (Independent Commission on International Development Issues) (1980) *North–South: a Programme for Survival,* Pan Books, London.

Brenner, R. (1977) 'The origins of capitalist development: a critique of neo-Smithian Marxism', *New Left Review* 104: 25–92.

Bull, H. (1977) *The Anarchical Society: a Study of Order in World Politics,* Macmillan, London.

Bull, H. and A. Watson (eds) (1984) *The Expansion of International Society,* Clarendon Press, Oxford.

[illegible]ch, R. and J. Tarbell (2004) *Imperial Overstretch*, Zed Books, London.
Bury, J. B. (1920) *The Idea of Progress: an Inquiry into Its Origins and Growth*, Dover, New York NY.
Buzan, B. (1991) *People, States and Fear*, Harvester Wheatsheaf, London.
Carr, E. H. (2001) [1939, 1946, 1984] *The Twenty Years' Crisis 1919–1939*, new edition with introduction by M. Cox, Macmillan, London.
Castells, M. (1996) *The Rise of the Network Society*, Vol. 1, *The Information Age*, Blackwell, Oxford.
Cerny, P. G. (1998) 'Neomedievalism, civil war and the new security dilemma: globalization as durable disorder', *Civil Wars* 1 (1): 36–64.
Chabal, P. and J.-P. Daloz (1999) *Africa Works: Disorder as Political Instrument*, James Currey, Oxford.
Chandhoke, N. (1995) *State and Civil Society: Explorations in Political Theory*, Sage, New Delhi.
Chang, Ha-Joon (2002) *Kicking Away the Ladder: Development Strategy in Historical Perspective*, Anthem Press, London.
Cowen, M. P. and R. W. Shenton (1996) *Doctrines of Development*, Routledge, London.
Cox, R. W. (1997) *The New Realism: Perspectives on Multilateralism and World Order*, Macmillan, London, and United Nations University Press, Tokyo.
—— (1999) 'Civil society at the turn of the millennium: prospects for an alternative world order', *Review of International Studies* 25 (1): 3–28 .
Cox, R. W. with T. J. Sinclair (1996) *Approaches to World Order*, Cambridge University Press, Cambridge.
Dalton, G. (ed.) (1968) *Primitive, Archaic and Modern Economics: Essays of Karl Polyani*, Doubleday, New York NY.
Desai, V. and R. B. Potter (eds) (2002) *The Companion to Development Studies*, Arnold, London.
Duffield, M. (1998) 'Post-modern conflict: warlords, post-adjustment states and private protection', *Civil Wars* 1 (1): 65–102.
—— (2001) *Global Governance and the New Wars*, Zed Books, London.
—— (2002) 'Reprising durable disorder: network war and the securitisation of aid' in B. Hettne and B. Odén (eds), *Global Governance in the Twenty-First Century: Alternative Perspectives on World Order*, Almkvist and Wiksell International, Stockholm.
—— (2007) *Development, Security and Unending War: Governing the World of Peoples*, Polity Press, Cambridge.
Erlich, A. (1967) *The Soviet Industrialization Debate*, Harvard University Press, Cambridge MA.
European Union (2005) 'The European Consensus on Development', Joint Statement by the representatives of the governments of the Member States, meeting with the Council, the European Parliament and the Commission.
Falk, R. (2004) *Declining World Order*, Routledge, London.
Frank, A. G. (1969) *Latin America: Underdevelopment or Revolution?* Monthly Rewiew Press, New York, NY.
Friedman, M. (1962) *Capitalism and Freedom*, University of Chicago Press, Chicago IL.
Fukuyama, F. (2006) *After the Neocons*, Profile Books, London.
Gerschenkron, A. (1962) *Economic Backwardness in Historical Perspective*,

Harvard University Press, Cambridge MA.
Gills, B. K. (ed.) (2000) *Globalization and the Politics of Resistance*, Macmillan, London.
Gilpin, R. (1981) *War and Change in World Politics*, Cambridge University Press, Cambridge.
Gray, J. (2003) *Al Qaeda and What It Means to Be Modern*, Faber and Faber, London.
Hardt, M. and A. Negri (2000) *Empire*, Harvard University Press, Cambridge MA.
Hayek, F. A. (1944) *The Road to Serfdom*, Routledge, London.
Heffernan, M. J. (1998) *The Meaning of Europe: Geography and Geopolitics*, Arnold, London.
Held, D. and M. Koenig-Archibugi (eds) (2003) *Taming Globalization: Frontiers of Governance*, Polity Press, Cambridge.
Held, D., A. McGrew, D. Goldblatt and J. Perraton (1999) *Global Transformations*, Polity Press, Oxford.
Helleiner, E. (2000) 'Globalization and *haute finance* – déjà vu?' in K. McRobbie and K. Polanyi-Levitt (eds), *Karl Polanyi in Vienna: the Contemporary Significance of* The Great Transformation, Black Rose Books, Montreal.
Hentz, J. J. (ed.) (2004) *The Obligation of Empire*, University Press of Kentucky, Lexington KY.
Hettne, B. (1982) *Strömfåra och Kontrapunkt* (Mainstream and Counterpoint), Naturresurs-och miljökomittén, Stockholm.
—— (1990) 'The contemporary crisis: the rise of reciprocity' in K. Polanyi-Levitt (ed.), *The Life and Work of Karl Polanyi*, Black Rose Books, Montreal.
—— (1993) 'The concept of neomercantilism' in L. Magnusson (ed.), *Mercantilist Economics*, Kluwer, Boston.
—— (1995) *Development Theory and the Three Worlds: Towards an International Political Economy of Development*, Longman, London.
—— (1997) 'The double movement: global market versus regionalism' in R. W. Cox (ed.), *The New Realism: Perspectives on Multilateralism and World Order*, Macmillan, London and United Nations University Press, Tokyo.
—— (2000) 'Towards a second Great Transformation' in K. McRobbie and K. Polanyi-Levitt (eds), *Karl Polanyi in Vienna: the Contemporary Significance of The Great Transformation*, Black Rose Books, Montreal.
—— (2001) 'Discourses on peace and development', *Progress in Development Studies* 1 (1): 200.
—— (2003) 'Regional governance and world order: lessons from ASEM', paper for the conference on 'East Asia and Europe: Experiments with Region Building', French Institute of International Relations, Paris, 1–3 October.
—— (ed.) (2008a) *Sustainable Development in a Globalized World* (Studies in Development, Security and Culture, Vol. 1), Palgrave, London.
—— (ed.) (2008b), *Human Values and Global Governance* (Studies in Development, Security and Culture, Vol. 2), Palgrave, London.
Hettne, B., A. Inotai and O. Sunkel (eds) (1999/2000) *Studies in the New Regionalism*, Vols 1–5, Macmillan, London.
Hettne, B. and B. Odén (eds) (2002) *Global Governance in the Twenty-First Century: Alternative Perspectives on World Order*, Almqvist and Wiksell International, Stockholm.
Hettne, B. and F. Söderbaum (2005) 'Civilian power or soft imperialism: the EU as

global actor and the role of inter-regionalism, *European Foreign Affairs Review* 10 (4): 535–52.
Hilton, R. (ed.) (1976) *The Transition from Feudalism to Capitalism*, Verso, London.
Himmelfarb, G. (1996) *The Roads to Modernity: the British, French, and American Enlightenments*, Vintage Books, distributed by Random House, New York NY.
Hirst, P. and G. Thompson (1996) *Globalization in Question: the International Economy and the Possibilities of Governance*. Polity Press, Cambridge.
Hobsbawm, E. (1994) *The Age of Extremes: the Short Twentieth Century, 1914–1991*, Abacus, London.
Hodgson, G. M. (1993) *Economics and Evolution*, Polity Press, Cambridge.
Holland, M. (2002) *The European Union and the Third World*, Palgrave, Basingstoke.
Holloway, D. (1981) *War, Militarism and the Soviet State*, Institute for World Order, New York NY.
Holton, R. J. (1998) *Globalization and the Nation State*, McMillan, London.
Horkheimer, M. and T. Adorno (1947) *Dialektik der Aufklärung, Philosophische Fragmente*, S. Fischer Verlag, Frankfurt am Main.
Huntington, S. P. (1993) 'The clash of civilizations?', *Foreign Affairs* 72 (3): 22–49.
Jervis, R. (1986) 'From balance to concert: a study of security cooperation' in K. A. Oye (ed.), *Cooperation Under Anarchy*, Princeton University Press, Princeton NJ.
Johnson, C. (2004) *The Sorrows of Empire*, Henry Holt and Company, New York NY.
Jones, C. (1998) *E. H. Carr and International Relations*, Cambridge University Press, Cambridge.
Kaldor, M. (1999) *New and Old Wars: Organized Violence in a Global Era*, Polity Press, Cambridge.
Kaplan, R. (1994) 'The coming anarchy', *Atlantic Monthly*, February, pp. 44–76.
Katznelson, I. (2003) *Desolation and Enlightenment*, Columbia Press, New York NY.
Kennedy P. (1987) *The Rise and Fall of the Great Powers*, Random House, New York, NY.
Keynes, J. M. (1936) *The General Theory of Employment, Interest and Money*, Macmillan, London.
Kiely, R. (1995) *Sociology and Development: the Impasse and Beyond*, University College of London Press, London.
Kissinger, H. (1996) 'The new world order' in C. A. Crocker and F. O. Hampson, with P. Aall (eds), *Managing Global Chaos: Sources of and Responses to International Conflict*, United States Institute of Peace Press, Washington DC.
Kitching, G. (1982) *Development and Underdevelopment in Historical Perspective*, Methuen, London.
Klein, N. (2007) *The Shock Doctrine: the Rise of Disaster Capitalism*, Alfred A. Knopf, New York NY.
Kothari, U. (ed.) (2005), *A Radical History of Development Studies*, Zed Books, London.
Krasner, S. D. (ed.) (1999) *Problematic Sovereignty*, Columbia University Press, New York NY.

Lekachman, R. (1966) *The Age of Keynes*, Penguin Books, Harmondsworth.
Leonard, M. (2005) *Why Europe Will Run the Twenty-First Century*, Fourth Estate, London.
Lieven, A. (2004) *America Right or Wrong: an Anatomy of American Nationalism*, Oxford University Press, New York NY.
Lukacs, J. (2006) *June 1941. Hitler and Stalin*, Yale University Press, New Haven CT.
Magnusson, L. (1993) *Mercantilism: the Shaping of Economic Language*, Routledge, London.
Mann, M. (2005) *Incoherent Empire*, Verso, London.
McRobbie, K. (2000) 'Vision and expression: literature and *The Great Transformation*', in K. McRobbie and K. Polanyi-Levitt (eds), *Karl Polanyi in Vienna: the Contemporary Significance of* The Great Transformation, Black Rose Books, Montreal.
Meek, R. L. (1963) *The Economics of Physiocracy: Essays and Translations*, Harvard University Press, Cambridge MA.
Mendell, M. and D. Salée (eds) (1991) *The Legacy of Karl Polanyi*, St Martins Press, New York NY.
Munck, R. and D. O'Hearn (1999) *Critical Development Theory: Contributions to a New Paradigm*, Zed Books, London.
Münkler, H. (2007) *Empires*, Polity Press, Cambridge.
Munslow, B. (2002) 'Complex emergencies and development' in V. Desai and R. B. Potter (eds), *The Companion to Development Studies*, Arnold Publications, London.
Nayar, B. R. (2005) *The Geopolitics of Globalization*, Oxford University Press, Oxford.
Nederveen Pieterse, J. (2001) *Development Theory*, Sage, London.
—— (2006) 'Oriental globalization: past and present' in G. Delanty (ed.), *Europe and Asia Beyond East and West: Towards a New Cosmopolitanism*, Routledge, London.
Nerfin, M. (ed.) (1977) *Another Development: Approaches and Strategies*, Dag Hammarskjöld Foundation, Uppsala.
Nicolaidis, K. and J. Lacroix (2003) 'Order and justice beyond the nation-state: Europe's competing paradigms' in R. Foot, J. L. Gaddis and A. Hurrell (eds), *Order and Justice in International Relations*, Oxford University Press, Oxford.
Nisbet, R. (1969) *Social Change and History*, Oxford University Press, New York NY.
—— (1980) *The History of the Idea of Progress*, Heinemann, London.
North, D. C. (2005) *Understanding the Process of Economic Change*, Princeton University Press, Princeton NJ.
Overy, R. (2005) *The Dictators*, Penguin Books, London.
Paxton, R. O. (2004) *The Anatomy of Fascism*, Penguin Books, London.
Payne, A. (ed.) (2004) *The Global Politics of Unequal Development*, Palgrave, Basingstoke.
—— (ed.) (2005) *The New Regional Politics of Development*. Palgrave, Basingstoke.
Polanyi, K. (1945) 'Universal capitalism or regional planning', *London Quarterly of World Affairs*, January 1945.

—— (2001) [1944, 1957] *The Great Transformation*, Beacon Press, Boston MA.
Polanyi-Levitt, K. (ed.) (1990) *The Life and Work of Karl Polanyi*, Black Rose Books, Montreal.
Popper, K. (1957) *The Poverty of Historicism*, Routledge and Kegan Paul, London.
Potter, R. B. (2002) 'Theories, strategies and ideologies of development' in V. Desai and R. B. Potter (eds), *The Companion to Development Studies*, Arnold, London.
Power, M. (2002) 'Enlightenment and the era of modernity' in V. Desai and R. B. Potter (eds), *The Companion to Development Studies*, Arnold, London.
Preston, P. W. (1996) *Development Theory: an Introduction*, Blackwell, Oxford.
Ramo, J. C. (1998) *Warlord Politics and African States*, Lynne Rienner, Boulder CO.
—— (2004) *The Beijing Consensus*, Foreign Policy Centre, London.
Rist, G. (1997) *The History of Development* 1st edition, Zed Books, London.
—— (2008) *The History of Development*, 3rd edition, Zed Books, London.
Robison, R. (2006) *The Neo-Liberal Revolution: Forging the Market State*, Palgrave, Basingstoke.
Roll, E. (1973) *A History of Economic Thought*, Faber and Faber, London.
Rosamond, B. (2000), *Theories of European Integration*, Palgrave, Basingstoke.
Ruggie, J. (1982) 'International regimes, transactions and change: embedded liberalism in the post-war economic order', *International Organization* 36 (2): 379–415.
—— (1998) *Constructing the World Polity: Essays on International Institutionalization*, Routledge, London.
Sachs, W. (ed.) (1992) *The Development Dictionary: a Guide to Knowledge and Power*, Zed Books, London.
Sadowski, Y. (1998) *The Myth of Global Chaos*, Brookings Institution Press, Washington DC.
Scholte, J. A. (2005) *Globalization: a Critical Introduction*, Palgrave, Basingstoke.
Schumacher, E. F. (1973) *Small Is Beautiful: Economics As If People Mattered*, Harper and Row, New York NY.
Schuurman, F. J. (ed.) (1993) *Beyond the Impasse: New Directions in Development Theory*, Zed Books, London.
—— (2000) 'Paradigms lost, paradigms regained? Development Studies in the twenty-first century', *Third World Quarterly* 21 (1): 7–20.
—— (ed.) (2001), *Globalization and Development Studies*, Sage, London.
—— (2002) 'The impasse in Development Studies', in V. Desai and R. B. Potter (eds), *The Companion to Development Studies*, Arnold, London.
Seers, D. (1967) 'The limitations of the special case' in K. Martin and J. Knapp, *The Teaching of Development Economics*, Routledge, London.
Sen, G. (1984) *The Military Origins of Industrialization and International Trade Rivalry*, Frances Pinter, London.
Sen, A. (1999) *Development as Freedom*, Oxford University Press, Oxford.
Senghaas, D. (1985) *The European Experience*, Berg Publishers, Oxford.
—— (2002) *The Clash Within Civilizations: Coming to Terms with Cultural Conflicts*, Routledge, London.
Shanin, T. (1985) *Russia as a 'Developing Society'*, Macmillan, London.
Smith, A. (1776) *The Wealth of Nations*, edited by R. H. Campbell and A. S. Skinner, Clarendon Press, Oxford.

Stern, N. (2007). 'Stern Review on The Economics of Climate Change', Executive Summary, HM Treasury, London, <http://www.hm-treasury.gov.uk/sternreview_index.htm>.

Stiglitz, J. (2006) *Making Globalization Work*, Allen Lane, London.

—— (2008) 'Commentary', Project Syndicate website, <www.project-syndicate.org/commentary/stiglitz107> (accessed 4 May 2009).

Sunkel, O. (ed.) (1993) *Development From Within*, Lynne Rienner, Boulder CO.

Taylor, K. (1982) *The Political Ideas of the Utopian Socialists*, Frank Cass, London.

Telò, M. (2006) *Europe: a Civilian Power?* Palgrave, Basingstoke.

Tester. K. (1992) *Civil Society*, Routledge, London.

Tilly, C. (ed.) (1975) *The Formation of National States in Western Europe*, Princeton University Press, Princeton NJ.

Tomlinson, J. (1999) *Globalization and Culture*, Polity Press, Cambridge.

Toye, J. (1987) *Dilemmas of Development: Reflections on the Counter-Revolution in Development Theory and Policy*, Basil Blackwell, Oxford.

von Laue, T. H. (1963) *Sergei Witte and the Industrialization of Russia*, Columbia University Press, New York NY.

Walicki, A (1969) *The Controversy over Capitalism: Studies in the Social Philosophy of the Russian Populists*, Clarendon Press, Oxford.

Wallerstein, I. (1974) *The Modern World-System: Capitalist Agriculture and the Origins of the European World Economy in the Sixteenth Century*, Academic Press, New York NY.

Walt, S. M. (2006) *Taming American Power*, Norton, New York NY.

Warren, B. (1980) *Imperialism: Pioneer of Capitalism*, New Left Books, London.

Watson, A. (1992) *The Evolution of International Society*, Routledge, London.

المؤلف في سطور:

بجورن هيتن Bjorn Hettne

هو أستاذ متقاعد في مركز أبحاث التنمية والسلام في مدرسة الدراسات العالمية، جامعة جوتنبرج، ساهم في عديد من برامج البحث الدولية، ولديه سجل شامل في مجالات الصراعات في جنوب شرق آسيا، والدراسات الأوربية، ونظرية التنمية، والاقتصاد السياسي الدولي، والإقليمية، آخر ما نشر له هو كتاب التنمية المستدامة في العالم الخاضع للعولمة Sustainable Devlopment in a Globalized World، والقيم الإنسانية والحوكمة العالمية Human Values and Global Governance (٢٠٠٨).

المترجم في سطور:

تخرجت **نيرمين صلاح الدين الزفتاوي** عام ٢٠٠٢ في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، وبدأت عملها في الترجمة بالمساعدة في ترجمة عديد من الكتب في مجال الاقتصاد والعلوم السياسية، منها كتابان عن العولمة وأثرها على اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فضلاً عن عملها في مجال الأبحاث الاقتصادية والسياسية، كما قامت بترجمة كتاب "التحولات الكبرى: الأفكار الاقتصادية والتغيير المؤسسي في القرن العشرين" للمؤلف "مارك بليث" ، وكتاب المعرفة وثروة الأمم لـ"دافيد وارش" من إصدارات المركز القومي للترجمة.

التصحيح اللغوي : مبروك يونس.
الإشراف الفني : محسن مصطفى.